وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

PARIS 21

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
C A P M A S

المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر

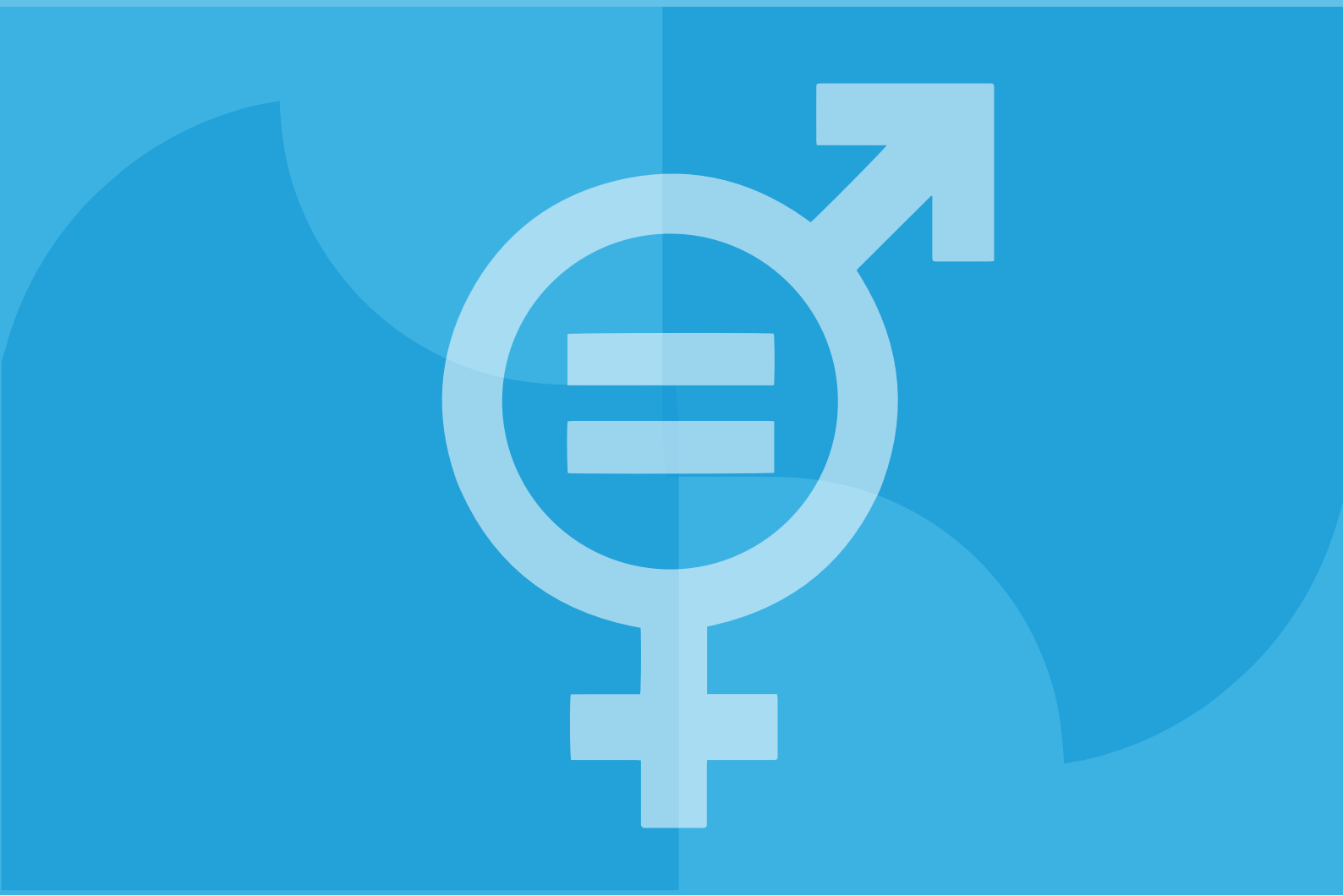

المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر

هيئة الأمم المتحدة للمرأة - المكتب القطري في مصر

٢٠٢٢

قائمة المحتويات

قائمة المختصرات ٦

شكر وتقدير ٩

ملخص تنفيذي ٩

مقدمة ١٢

خلفية ١٢

الأطر القانونية والمؤسسية ١٥

منتجي البيانات ومصادرها ١٦

مستخدمي البيانات ١٩

ممولي البيانات ٢٠

تقييم القدرة الإحصائية لإحصاءات النوع الاجتماعي ٢٢

المنهجية ٢٢

١. تقييم الفجوات الإحصائية ٢٣

٢. تقييم الفجوات في قدرات النظام الإحصائي الوطني ٢٤

٣. تقييم إحصاءات النوع الاجتماعي والنظام الإحصائي الوطني ٢٥

٣,١ علي مستوي النظام الإحصائي الوطني NSS ٢٥

٣,٢ علي مستوي الجهاز الإحصائي NSO ٢٧

٣,٣ علي المستوي الفردي ٢٨

تقييم فجوات إحصاءات النوع الاجتماعي ٣٠

منهجية أداة تخطيط البيانات المتقدمة (ADAPT) ٣٠

نظرة عامة علي مؤشرات النوع الاجتماعي من مختلف مصادر البيانات ٣٠

١. التعداد ٣٠

٢. مسوحات الأسر المعيشية المنتظمة ٣٠

٣. مسوح القيم والمواقف السلوكية ٣١

٤. الإحصاءات الحيوية والسجلات الإدارية ٣٢

تقييم مفصل لفجوات بيانات النوع الاجتماعي ٣٣

الفجوات المتعلقة بأجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ٣٣

١. جانب الطلب ٣٣

٢. التصنيف طبقاً لمجموعات المؤشرات ٣٤

فجوة البيانات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٤٠

١. جانب الطلب ٤٠

التوصيات ٤٩

تطوير قدرات النظام الإحصائي الوطني ٤٩

تحسين جمع بيانات النوع الاجتماعي لتقليل فجوات المعلومات ٥٠

تعزيز استخدام بيانات النوع الاجتماعي ونشرها ٥١

إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعكس وجهات النظر الشخصية للمؤلفين والمؤلفات ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات أو الهيئات التابعة لها.

المراجع ٥٣

الملاحق ٥٦

الملحق ١: قائمة المصطلحات ٥٦

الملحق ٢: الأطر القانونية والسياسية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر ٦٢

١,٢ دستور مصر ٢٠١٤ ٦٢

٢,٢ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٦٣

٣,٢ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٦٣

- مرصد المرأة المصرية ٦٥

٤,٢ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ٦٥

٥,٢ الالتزامات الدولية ٦٦

- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ٦٦

- إطار شراكة الأمم المتحدة للتنمية ٦٦

- إعلان ومنهاج عمل بيجين ٦٧

- اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة ٦٧

٥,٢ الالتزامات الإقليمية ٦٨

- قرار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (أسكوا) بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي ٦٨

- الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب ٦٩

- أجندة عام ٢٠٦٣ ٦٩

الملحق ٣: قائمة مؤشرات النوع الاجتماعي الواردة في إطار المتابعة العالمية لأهداف التنمية المستدامة (اعتبارا من مارس ٢٠٢٠) ٧٠

الملحق ٤: تحديد الركائز الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (NSEEW) لأهداف التنمية المستدامة ٧٤

الملحق ٥: الاستبيانات المستخدمة لتقييم فجوات القدرات الفنية في إحصاءات النوع الاجتماعي بين منتجي ومستخدمي البيانات في النظام الاحصائي الوطني ٧٦

المرفقات ٧٦

المرفق ١,١
الاستبيان أ : نموذج للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٧٦

المرفق ٢,١
الاستبيان ب: نموذج للعاملين بوحدة إحصاءات النوع الاجتماعي بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٩٣

المرفق ٣,١
الاستبيان ج: تقييم احصاءات النوع الاجتماعي للوزارات/ الهيئات ٩٨

المرفق ٤,١
الاستبيان د: نموذج قصير لمستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي ١٠٣

قائمة المختصرات

ACHPR	الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
ADAPT	أداة تخطيط البيانات المتقدمة
AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
AU	الاتحاد الأفريقي
BPfA	إعلان ومنهاج عمل بيجين
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
DHS	المسح السكاني الصحي
ELMPS	المسح التتبعي لسوق العمل المصري
ENOW	مرصد المرأة المصرية
GEWE	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
GOE	الحكومة المصرية
GSU	وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي
HIECS	مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة المعيشية
IAEG-SDGs	فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة
LFS	مسح القوى العاملة
MAPS	خطة عمل مراكش للإحصاء
MoE	وزارة التربية والتعليم

MoHP	وزارة الصحة والسكان
NCHR	المجلس القومي لحقوق الإنسان
NCW	المجلس القومي للمرأة
NSDS	الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء
NSEEW	الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية
NSO	المكتب الوطني للإحصاء
NSS	النظام الإحصائي الوطني
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SDS	استراتيجية التنمية المستدامة
UN-DESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
UN-ECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
UN-ESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNPDF	إطار شراكة الأمم المتحدة للتنمية
Women Count	النساء يعتد بهن

- شكر وتقدير

- ملخص تنفيذي

شكر وتقدير

تعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر عن تقديرها وإمتنانها لتعاون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) والمجلس القومي للمرأة (NCW) في إصدار هذا التقرير. تم إعداد هذا التقرير من خلال عملية استشارية وتشاركية شملت الأطراف المعنية الرئيسية في نظام الإحصاء الوطني المصري (NSS).

وتم تنسيق هذا التقرير من قبل نائب الممثل القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر جيلان المسيري. وقام بإعداد التقرير الدكتور ماجد عثمان، الرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة"، وعضو المجلس القومي للمرأة. كما قامت المستشارة المستقلة إيمان أبو الدهب بجمع البيانات وتحليلها وفقًا لتطبيق أداة تخطيط البيانات المتقدم (ADAPT) الذى تم تطويره بواسطة الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين PARIS21.

خضع التقرير للمراجعة من قبل مدير عام الإدارة العامة للدراسات والبحوث الاجتماعية والنوع الاجتماعي بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (سابقاً) وفاء ماجد، وأخصائي الإحصاء في هيئة الأمم المتحدة للمرأة خسامين إنكارناثيون، ومحلل سياسات مبتدئ – قضايا النوع الاجتماعي باث باتينيو، و محلل سياسات مبتدئ – قضايا النوع الاجتماعي ليليانا سوشودولسكا، ومحلل السياسات ورئيس الفريق في الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين لورين هاريسون.

ونود كذلك أن نعرب عن شكرنا للمشرف العام على الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات (NSDS) في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الدكتور حسين عبد العزيز على التعليقات والتوجيهات البناءة طوال عملية إعداد هذا التقرير. كما نعرب عن امتناننا للمساعدة والمشورة والتي قدمها غيرهم من العاملين بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وخاصة رئيس قطاع الإحصاءات الاقتصادية (سابقاً) والمنسق العام للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات غادة مصطفى عبد الله، ومستشار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الدكتورة آيات محمد، ومنسق الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات طارق رشاد، ورئيس قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات (سابقًا) عبد الحميد شرف الدين. ورئيس قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات طاهر حسن صالح كما نتوجه بالتقدير لجين روس ومريم تاباتادزه وآية جمال على مساعدتهم الفنية في التنقيح والتحرير.

ملخص تنفيذي

تُعد المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي(*) جزءًا من خطط مصر لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، وتهدف إلى تعزيز القدرة الإحصائية لمصر في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي. ويركز هذا التقرير على ثلاثة مجالات واسعة النطاق تتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي: ١) بيئة مواتية، ٢) إصدار البيانات، ٣) وإمكانية الوصول إلى البيانات واستخدامها. وتجري المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي تقييمًا مفصلًا لإحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني، بما في ذلك الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة، كما تسعى إلى تحديد الفجوات في البيانات المصنفة حسب الجنس لرصد المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (NSEEW).

يسلط تقييم المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي الضوء على نقاط القوة والقدرات الإحصائية، مثل وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) التي تضم موظفين مدربين وشغوفين للغاية، مع ملاحظة أن إستدامة التمويل يعد مشكلة كما أن استبقاء الموظفين يمثل تحديًا. ويبين التقييم الطلب المتزايد على بيانات النوع الاجتماعي الإضافية، كما يوضح أن نشر إحصاءات النوع الاجتماعي وإيصالها يتطلب إيلاء المزيد من الاهتمام، وأن التنسيق بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والوزارات الأخرى بحاجة إلى تعزيز.

يدرس تقييم فجوات إحصاءات النوع الاجتماعي في مصر -استنادًا إلى ٥٤ مؤشرًا خاصًا بالنوع الاجتماعي- مدى توافر بيانات النوع الاجتماعي لكل من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية. ويبين التقييم أن ٥١٪ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي متاحة من خلال مصادر البيانات الحالية، مع اعتبار استقصاءات الأسر المعيشية والتعدادات السكانية هي المصادر الرئيسية للبيانات. وعلاوة على ذلك، يتم تصنيف ثلثي المؤشرات المتاحة فقط حسب الجنس والخصائص الأخرى، مما يشكل تحديًا كبيرًا لمبدأ «لا تترك أحدا يتخلف عن الركب». ويؤكد التقرير على أهمية تحديث مؤشرات النوع الاجتماعي بانتظام لدعم وضع السياسات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وتسليط الضوء على التقدم الهام المحرز تجاه تمكين الفتيات والنساء في مصر. وفيما يتعلق بمؤشرات قياس الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، فإنه يتم تغطية نسبة أعلى (٣٢ من ٣٤) من مؤشراتها؛ إلا أن ما يقرب من نصفها يعود إلى عام ٢٠١٥. تعزز هذه الفجوات الحاجة إلى اعتماد استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لجمع البيانات وتضمن إصدارها في الوقت الملائم.

وأخيرًا، توصي هذه المراجعة الوطنية بطرق تعزيز توافر واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي التي لابد من مراعاتها في العملية الجارية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات في مصر. وتؤكد هذه التوصيات على الحاجة إلى:

(*) يشير مفهوم النوع الاجتماعي في هذا التقرير إلى الاختلافات في السمات والفرص المرتبطة باعتبارك انثى أو ذكر وإلى التفاعلات والعلاقات بين المرأة والرجل.

- مقدمة

- خلفية

مقدمة

أجرى المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر بالتعاون مع شراكة الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس 21) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) والمجلس القومي للمرأة (NCW) هذه المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي بهدف دعم مصر في تحديد الأولويات وإعداد بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة بين الجنسين وذلك لتمكينها من قياس ومتابعة مدى التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (NSEEW) على النحو الواجب.

يسعى هذا التقرير إلى وصف حالة إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي المصري باعتباره الخطوة الأولى في تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز توافر بيانات النوع الاجتماعي واستخدامها. ويوضح التقرير تفاصيل الإطار القانوني والمؤسسي للإحصاءات في مصر، ويسرد التطورات والبرامج والأنشطة الإحصائية الأساسية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي التي تنفذها حاليًا المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وعلاوة على ذلك، يحدد التقرير فجوة بيانات النوع الاجتماعي من خلال المقارنة بين جانب الطلب على بيانات النوع الاجتماعي الواردة في أطر السياسات الدولية والوطنية (أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية) وجانب عرض البيانات لمتابعة أطر السياسات الدولية والوطنية هذه. وأخيرًا، يقدم التقرير توصيات حول كيفية تعزيز توافر إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها، بحيث تؤخذ في الاعتبار في العملية الجارية لإعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في مصر (NSDS).

تقتضي الإرادة السياسية القوية والالتزام بتمكين النساء والفتيات في مصر، تعزيز القدرة المؤسسية للمؤسسات الحكومية على إدماج منظور النوع الاجتماعي في الأطر السياسية والقانونية والإدارية من أجل تعميم مراعاة هذا التوجه على نحو فعال. ويقوم المجلس القومي للمرأة بدور هام في هذا الصدد. ويعد العنصر الأساسي لإدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والأطر هو إنتاج واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي بشكل شامل. ويعتبر توافر بيانات وإحصاءات النوع الاجتماعي الشاملة والدورية وذات النوعية الجيدة أمرا أساسيا لتفهم أسباب وكيفية استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ومن المهم وضع السياسات والتخطيط للتدخلات وتقييم أثرها بما يعود بالفائدة على النساء والفتيات وعلى المجتمع ككل.

خلفية

على الرغم من إعداد مصر لمجموعة واسعة النطاق من الإحصاءات، وتوفر قدرًا كبيرًا من بيانات النوع الإجتماعى من خلال التعدادات والمسوحات السكانية والبيانات الإدارية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في بيانات النوع الاجتماعي والتي تعد ضرورية لرصد وتتبع التقدم المحرز في مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة وأطر سياسة التنمية الوطنية؛ لا سيما استراتيجية التنمية المستدامة (SDS): رؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (NSEEW). ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، من الضروري العمل على تعزيز إعداد بيانات النوع الاجتماعي واستخدامها.

ويعكس الطلب المتزايد على البيانات المراعية للنوع الاجتماعي الأولوية المتنامية لهذه المسألة في السياسات الوطنية، ولكن التحديات القائمة ما زالت لا تسمح بإجراء تحليل شامل لأوجه عدم المساواة بين الجنسين. وتتمثل الخطوة الأولى نحو تحسين نطاق البيانات المراعية للنوع الاجتماعي في إدراج التصنيف حسب الجنس إدراجًا منهجيًا في مصادر البيانات الحالية. ويعد تعزيز مشاركة البيانات وإمكانية الحصول على بيانات تفصيلية أمرًا ضروريًا في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر تعبئة التمويل العام وتأمينه لإنتاج البيانات أمراً رئيسياً لدعم جمع البيانات المراعية للنوع الاجتماعي بصورة منتظمة، ولاسيما بشأن الموضوعات التي تحتاج إلى مسوحات متخصصة، مثل استخدام الوقت أو العنف ضد المرأة (VAW). ويشكل جمع البيانات عن هذه الموضوعات الحساسة تحديًا كبيراً، وهو ما يتطلب بالتالي توفير تدريب خاص لجامعي البيانات لضمان الموثوقية في عملية جمع البيانات.

ترتكز مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر على مبدأ أنه فقط من خلال النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يمكن أن يتحقق النمو والرؤية الكاملة والحيوية لمصر. ومن خلال الشراكة الوثيقة مع الحكومة المصرية والعمل مع

الأطراف الوطنية المعنية مثل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، تدعم برامج المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر الأولويات الوطنية في مجالات (١) قيادة المرأة ومشاركتها؛ و(٢) تعزيز الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة، و(٣) القضاء على العنف ضد المرأة و(٤) زيادة التنسيق بين الأمم المتحدة وشركاء التنمية في التزاماتهم تجاه المساواة بين الجنسين. وفي جميع هذه المجالات، تشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومة المصرية في تنفيذ وصياغة القواعد والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ كما تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى ضمان دعم برامجها للنساء- خاصة الفئات الأكثر إحتياجاً- لتحقيق كامل إمكاناتهن.

وفي إطار هذه الخلفية، تم في عام ٢٠١٦ إطلاق البرنامج الرائد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة "النساء يعتد بهن" (MEWGC)، بهدف تعزيز قدرة البلدان على إنتاج البيانات الإحصائية المراعية للنوع الاجتماعي واستخدامها من أجل توجيه ومتابعة تنفيذ الالتزامات المتصلة بقضايا النوع الاجتماعي في برنامج عمل ٢٠٣٠. ويعمل برنامج "النساء يعتد بهن" على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال ثلاثة مجالات عمل مترابطة.

- **النتيجة ١:** بناء سياسة وبيئة مؤسسية داعمة لتوطين أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها بشكل فعال.
- **النتيجة ٢:** زيادة جودة إحصاءات النوع الاجتماعي وقابليتها للمقارنة وانتظامها لمعالجة فجوات البيانات الوطنية والوفاء بالتزامات الإبلاغ بموجب أهداف التنمية المستدامة.
- **النتيجة ٣:** ضمان إتاحة إحصاءات النوع الاجتماعي للمستخدمين في الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لتعزيز الطلب على إعدادها، فضلاً عن تحليلها واستخدامها لتوجيه وضع السياسات.

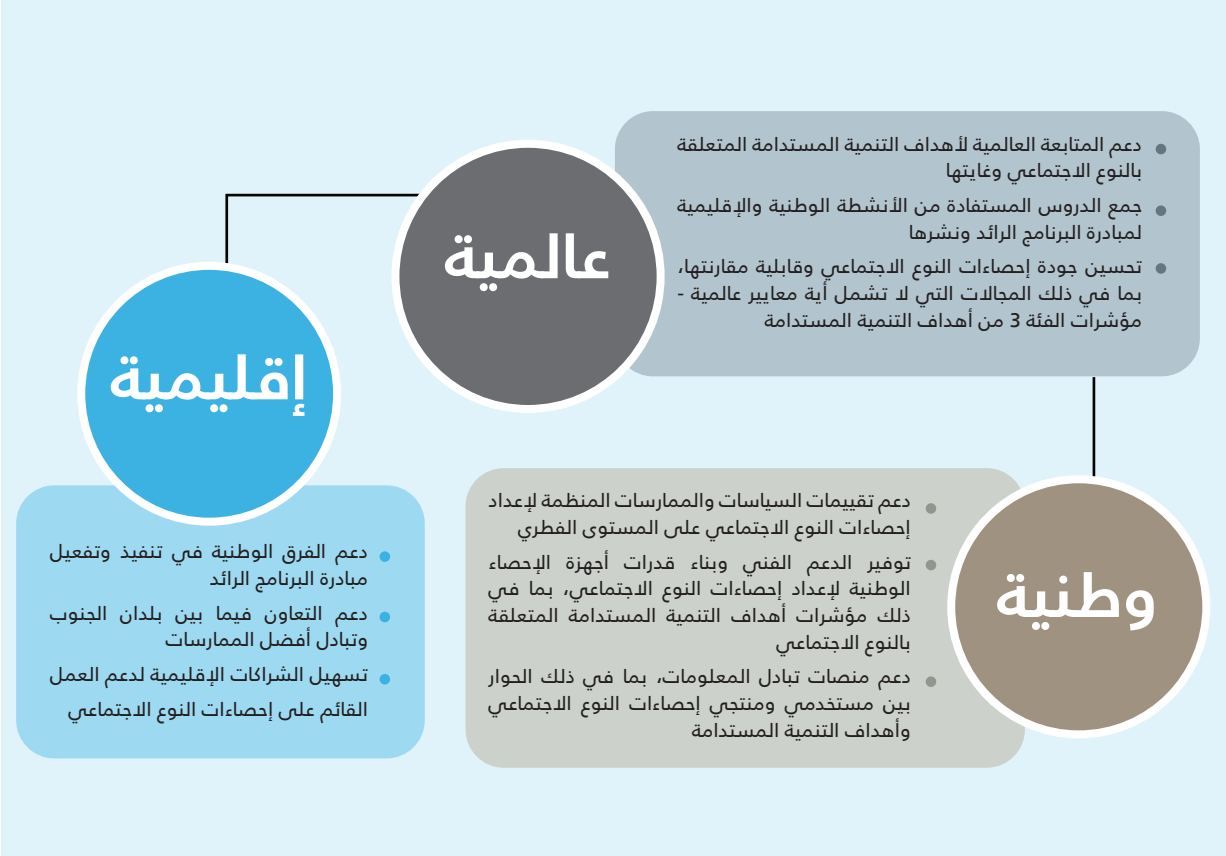

ولدعم هذه الأهداف الثلاثة والانتاج الشامل لإحصاءات النوع الاجتماعي وإستخدامها في مصر، فقد تم مراجعة القدرات الإحصائية لـ(النظام الإحصائي الوطني) باستخدام الإطار المفاهيمي "تطوير القدرات ٤,٠" الذي أعدته الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١). ويهدف هذا الإطار إلى توجيه النظم الإحصائية الوطنية في حاجتها للاستجابة لمطالب الأطراف المعنية من خلال التركيز على قدرات جمع وإنتاج وتحليل ونشر إحصاءات عالية الجودة لتلبية احتياجات المستخدمين.[١]

(١) الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١)، ٢٠٢٠.

الأطر القانونية والمؤسسية

الأطر القانونية والمؤسسية

ينص الدستور المصري على المساواة بين الجنسين وضمان عدم التمييز. وفي فبراير عام ٢٠١٦ أطلقت الحكومة المصرية استراتيجيتها للتنمية المستدامة؛ "رؤية مصر ٢٠٣٠" التي تعكس الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. وفي يناير عام ٢٠١٨ تم تحديث استراتيجية التنمية المستدامة لتشمل ٨ أهداف إستراتيجية و٤٧ هدفًا فرعيًا وذلك لمواكبة التغيرات التي طرأت على السياق المحلي والاقليمي والعالمي. ويركز الهدف الاستراتيجي الثاني "عدالة واندماج: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة" بشكل صريحً على تحقيق المساواة وتمكين الشباب والنساء. وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠١٧، أطلق رئيس مصر الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية وصدق عليها، مما يبين أن مصر تحظى بقيادة سياسية داعمة لتمكين المرأة.

تتوافق استراتيجية التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية مع أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مما يوفر خارطة طريق شاملة ومجددة السياق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس الذي يسعى إلى "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات". ومن الجدير بالذكر أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لا تعد هدفًا قائمًا بذاته ضمن أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل إنها مدمجة في العديد من اهداف وغايات التنمية المستدامة. وتعد المساواة بين الجنسين أمرًا بالغ الأهمية لنهج حقوق الإنسان في تطوير أجندة ٢٠٣٠ وتعهدها "بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب" و"الوصول إلى من هم أبعد ما يكون عن الركب أولًا". وعلاوة على ذلك، تدعو الأجندة إلى اعتماد عمليات متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها على الأدلة والبيانات المصنفة حسب «الدخل والجنس والعمر والسلالة والعرق ووضعهم من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية.» (الفقرة ٧٤، الهدف ١٧- ١٨).[٢]

يلخص الشكل 1 أدناه الإطار القانوني لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر. وتتوافر معلومات مفصلة عن هذا الإطار، بما في ذلك معلومات عن الدستور المصري؛ واستراتيجية التنمية المستدامة، ورؤية مصر 2030؛ والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، وكذلك الالتزامات الدولية والإقليمية في نهاية التقرير، في الملحق 2.

شكل ١

الأطر القانونية والسياسية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر

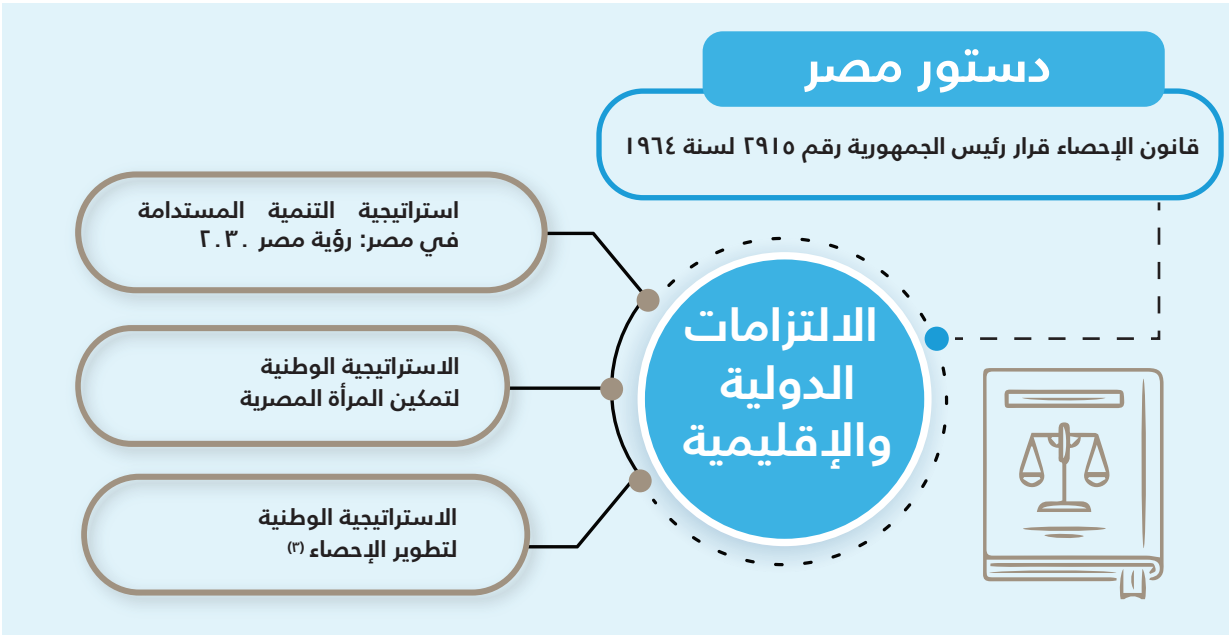

(٢) مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
(٣) تعمل مصر حاليًا على صياغة استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاء.

وقد عززت البيئة القانونية والسياسية التي وضعتها الحكومة المصرية من إنشاء مبادرات وهياكل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي. وتنعكس البيئة التمكينية التي نوقشت أعلاه في الإطار المؤسسي الذي وضع نتيجة لالتزامات الحكومة. وقد تم تحليل الإطار المؤسسي الذي يتضمن الإجراءات والآليات المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر، على أساس ثلاث مجموعات من الأطراف المعنية: منتجي البيانات المراعية للنوع الاجتماعي، ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي والمؤسسات الداعمة لتمويل إحصاءات النوع الاجتماعي (انظر الشكل ٢).

شكل ٢

الأطراف المعنية بإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر

١. منتجي البيانات ومصادرها

١,١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: التعدادات والمسوحات

يعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنتج الرئيسي لإحصاءات النوع الاجتماعي، وهو المسؤول عن تصميم جميع تعدادات ومسوحات الأسر المعيشية والمنشآت الممولة من الحكومة وتنظيمها وإجرائها ونشر النتائج. ويتشاور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مع المنظمات الوطنية، بما في ذلك المجلس القومي للمرأة، ووكالات الأمم المتحدة لتأكيد الحاجة للإحصاءات ومناقشة التعريفات والمفاهيم ومنهجية تصميم المسوحات وأدوات جمع البيانات.وتجرى المشاورات عبر «اللجنة الفنية» التي تضم ممثلين من جميع الوزارات والهيئات العامة والخبراء. وعلاوة على ذلك، تُجرى المزيد من المشاورات المخصصة مع الأطراف المعنية عند التخطيط لإجراء مسوحات مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية (HIECS) ومسح التكلفة الإقتصادية للعنف االقائم على النوع الاجتماعي.

وخلال العقدين الأخيرين، تزايد بشكل ملموس إمكانية الحصول على بيانات التعدادات والمسوح، كما أن العقد الأخير شهد تطورا هاما تمثل في تنامى إمكانية حصول الباحثين على عينات مجهلة من البيانات التفصيلية للمسوح. وتتوافر البيانات التفصيلية المجهلة من المسوحات والتعدادات على أساس انتقائي، حيث لا يعد نشر البيانات التفصيلية أمرًا معتادًا. بالنسبة لتعدادات السكان للأعوام ١٩٨٦ و١٩٩٦ و٢٠٠٦، تتاح البيانات التفصيلية المجهلة لعينة ممثلة من الأسر المعيشية[٤]. كما أن البيانات التفصيلية المجهلة متاحة ل ١٠٠ ٪ من عينة بحث الدخل والانفاق والاستهلاك للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢-٢٠١٣ و عينة ممثلة ٥٠٪ من هذا البحث لعام ٢٠١٥-٢٠١٧ ومتاحة ل ١٠٠٪ من عينة مسح القوى العاملة (LFS).

(٤) https://international.ipums.org/international-action/sample_details/country/eg#tab_eg2006a

وأجريت في مصر مؤخرا بعض المسوحات الإضافية، بما في ذلك مسح سوق العمل في مصر (ELMPS، أجريت الدورة الأحدث منه في ٢٠١٨)، والمسح السكاني الصحي (DHS، ٢٠١٤)[٥]، ومسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي (٢٠١٥) ومسح استخدام الوقت (٢٠١٥).

تعتبر النتائج المستمدة من هذه المسوحات مهمة للغاية لتوجيه السياسات العامة. وعلاوة على ذلك، فهي المصدر الوحيد للعديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتتاح البيانات التفصيلية المجهلة من هذه المسوحات عامةً ولكن التكرار المنتظم لجمع البيانات واستدامة تمويلها أمر غير مؤكد.

٢,١
وكالات من النظام الإحصائي الوطني: السجلات الإدارية

تجمع الأجهزة والهيئات العامة الأخرى البيانات بناءً على السجلات الإدارية الخاصة بقطاعها وأنشطتها بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتنشر تقاريرها الإحصائية الدورية. كما تنقل هذه الوزارات بياناتها إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي بدوره ينشر جداول موجزة في سلسلة من النشرات والتقارير والدراسات الإحصائية الموضوعية[٦]. على سبيل المثال، يُعد البنك المركزي المصري (CBE) المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بالشمول المالي[٧]. يجمع البنك المركزي المصري البيانات المصنفة حسب الجنس على النحو التالي:

- أصدر البنك المركزي المصري منشوراً بتعريف الأعمال التي تملكها/ ترأسها النساء في أغسطس ٢٠١٨ وألزم البنوك بتقديم تقرير إلى قوائم I-Score وفقًا لهذا التعريف.
- وباعتباره جزء من التزاماتها بتقديم التقارير إلى البنك المركزي المصري، تقدم جميع البنوك الوطنية تقاريرها إلى مركز بيانات الشمول المالي في البنك المركزي المصري باستخدام بطاقة الهوية الوطنية (التي تحتوي على وسيلة تحديد نوع الجنس) للحسابات المصرفية الفردية.

وعلاوة على ذلك، تعد وزارة الزراعة مسؤولة عن التعداد الزراعي. وتتعاون الوزارة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتحديد أولويات نوع البيانات المُجمعة. وفيما يخص البيانات المراعية للنوع الاجتماعي، تجمع الوزارة من مديرياتها الإقليمية بيانات بشأن عدد الأشخاص العاملين في مجال الزراعة لكل عملية زراعية لإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل، وتصنف هذه البيانات حسب الجنس، وكذلك بشأن ملكية الأرض، والتي تُصنف أيضًا حسب الجنس. كما أنهم يستخدمون البيانات المصنفة حسب الجنس لتحديد حجم العمل البشري حسب الجنس لكل عملية زراعية من عمليات إنتاج مختلف المحاصيل.

وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ وزارة التربية والتعليم (MoE) ووزارة الصحة والسكان (MoHP) بقواعد بيانات تُستخدم لحساب العديد من المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وباستثناء التسجيل في المدارس والجامعات، فإن هذه البيانات غير مستغلة بالقدر الكافي في صنع السياسات العامة، كما إنها غير متاحة للاستخدام في الأغراض البحثية. إن الاستفادة من هذه المجموعات من البيانات للاستخدام العام، مع ضمان حماية خصوصية البيانات وجودة البيانات، سوف تنتج معرفة قيمة بشأن قضايا النوع الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، قد يساعد نشر التقارير الإحصائية الدورية من مجموعات البيانات هذه والتي تضم مؤشرات النوع الاجتماعي في توجيه السياسات. وقد تُنتج هذه التقارير مؤشرات عن مناطق جغرافية صغيرة بأقل تكلفة ولكن بتوجيه وثيق من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لضمان جودة البيانات وملاءمتها للأغراض الإحصائية.

أظهرت دراسة حديثة[٨] بشأن استخدام البيانات الإدارية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في ستة بلدان أفريقية (لا تشمل مصر) أن ٦٣ في المائة من الـ ٥٤ مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي قد تُستمد من مصادر إدارية، والتي تعد منخفضة التكلفة نسبيًا مقارنةً بمصادر البيانات الأخرى. وضمن الـ ٤٥ مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي يوجد بها فجوات في البيانات، تستمد ٦٢ في المائة منها من مصادر إدارية. وأظهرت الدراسة أن هناك مخاوف ملحوظة ومتنوعة متعلقة بالجودة وتحديات متعلقة بالقدرات تحتاج إلى معالجة لضمان الاستخدام الشامل والواسع النطاق لبيانات النوع الاجتماعي الناتجة من المصادر الإدارية.

(٥) لا يقوم الجهاز بإجراء المسح السكاني الصحي

(٦) للاطلاع على قائمة البيانات المتاحة: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104.

(٧) وُضع تعريف الشمول المالي لأول مرة في قانون البنوك الجديد رقم ٢٠٢٠/١٩٤

(٨) تطوير المصادر الإدارية للبيانات لمتابعة أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالنوع الاجتماعي في أفريقيا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ٢٠١٩

٣,١
مصادر البيانات البديلة

لا تعتبر المنظمات غير الحكومية نشطة في جمع البيانات حسب قانون تنظيم العمل الأهلي. ومع ذلك، تقوم مؤسسات القطاع الخاص بجمع البيانات من خلال استطلاعات الرأي عن ردود الفعل واتجاهات الرأي العام بخصوص الموضوعات والسياسات التي تحظى بالاهتمام العام، مثل المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة[٩]) والوكالات الإقليمية أو الدولية. يسرد الجدول ١ المصادر الرئيسية للبيانات المستخدمة لإعداد إحصاءات النوع الاجتماعي. ويتم تحليل المصادر المتعددة وفقًا للوتيرة المنتظمة لجمع البيانات والاستدامة المالية الوطنية وما إذا كانت البيانات التفصيلية المجهلة متاحة للمستخدمين. وتعد إمكانية الحصول على البيانات التفصيلية المجهلة أمرًا مهمًا لأنها تسمح للباحثين بالتحقق من العلاقة بين المتغيرات وإجراء تحليل مفصل. ويتضمن الجدول التعدادات والمسوحات واستطلاعات الرأي العام والبيانات الإدارية. ومن الجدير بالذكر أن الحصول على بيانات المسوحات والتعداد في مصر قد زاد خلال العقدين الماضيين.

جدول ١
مصادر البيانات لجمع إحصاءات النوع الاجتماعي

مصادر البيانات	أنشطة جمع البيانات	الوتيرة المنتظمة	الاستدامة المالية	الحصول على البيانات التفصيلية المجهلة
التعدادات	تعداد السكان	نعم	نعم	نعم
	التعداد الاقتصادي	نعم	نعم	نعم
	التعداد الزراعي	نعم	نعم	لا
المسوحات المنتظمة للأسر المعيشية	بحث القوى العاملة (ربع سنوي)	نعم	نعم	نعم
	بحث دخل وإنفاق واستهلاك الأسر المعيشية	نعم	نعم	نعم
المسوحات غير المنتظمة للأسر المعيشية	المسح السكاني الصحي	لا	لا	نعم
	مسح سوق العمل	نعم	لا	نعم
	مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على نوع الاجتماعي	لا	لا	نعم
	مسح استخدام الوقت	لا	لا	نعم
مسوحات المواقف السلوكية والقيم	رابطة مسح القيم العالمية	لا	لا	نعم
	الباروميتر العربي	لا	لا	نعم
	مسح التحول العربي	لا	لا	نعم
	استطلاعات الرأي العام بشأن قضايا النوع الاجتماعي	لا	نعم	نعم
الإحصاءات الحيوية	تسجيل المواليد	نعم	نعم	لا
	تسجيل الوفيات	نعم	نعم	لا
	تسجيل الزواج والطلاق	نعم	نعم	لا
السجلات الإدارية	الالتحاق بالمدارس والجامعات	نعم	نعم	لا
	السجلات الصحية	لا	لا	لا
	قاعدة بيانات الموظفين العموميين	نعم	نعم	لا
	قواعد بيانات القروض متناهية الصغر[١٠]	لا	نعم	لا

(٩) تحملت بصيرة مسؤولية تصميم مرصد المرأة المصرية (ENOW) وتنفيذه وتدير حاليًا المنصة.
(١٠) يتم تعريف التمويل المتناهي الصغر في قانون التمويل المتناهي الصغر رقم ٢٠١٤/١٤.

٢. مستخدمي البيانات

يعد المستخدم الرئيسي لإحصاءات النوع الاجتماعي هو المجلس القومي للمرأة. وقد تأسس المجلس القومي للمرأة بموجب مرسوم رئاسي في عام ٢٠٠٠ ودُوِن نظام عمله لاحقًا في القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠١٨. وفي الوقت الراهن، يتألف المجلس القومي للمرأة من ٣٠ عضوًا من الحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني[١١]. ويلعب المجلس القومي للمرأة دورًا رئيسيًا في صياغة السياسات، وفي التوعية، والمتابعة والتقييم. لذا فإن توفر إحصاءات النوع الاجتماعي المحدثة أمر بالغ الأهمية للمجلس القومي للمرأة لمباشرة دوره بالاستناد إلى الأدلة.

كما يعد مرصد المرأة المصرية (ENOW) التابع للمجلس القومي للمرأة مستخدمًا مهمًا آخر، وتتمثل أهدافه في:

- جمع وتحليل ونشر معلومات بشأن وضع المرأة وقضايا النوع الاجتماعي في مصر،
- تحفيز البحوث الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي في المجالات التي توجد بها فجوات،
- توفير المعلومات لتقارير الرصد والتقييم المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي،
- المساهمة في اتخاذ قرارات سليمة بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بالمرأة،
- تسهيل تحديد أفضل الممارسات، بشكل دورى، لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات في مجال مراعاة منظور النوع الاجتماعي، و
- تعزيز الوعي والمناصرة على المستوى الوطني من خلال خلق مناقشات مجتمعية وسياسية بشأن قضايا المرأة وقضايا النوع الاجتماعي في مصر.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف التي تركز بشكل كبير على تحليل البيانات ونشرها، يستخدم المرصد مجموعة من بطاقات تقييم الأداء لعرض قيم المؤشرات المختلفة وقياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الكمية. كما أنه يجمع قيم مؤشرات النوع الاجتماعي ويعرضها على موقع تفاعلي على شبكة الإنترنت، وذلك بالإضافة إلى الدراسات المتاحة و/ أو نتائج المسوحات بشأن قضايا المرأة.

يغطي نطاق عمل المرصد:

- الـ ٥٤ مؤشرًا من مؤشرات النوع الاجتماعي[١٢] المدرجة في الإطار العالمي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة.
- المؤشرات الوطنية المستخدمة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية.
- نتائج مسوحات استطلاعات الرأي بشأن قضايا النوع الاجتماعي التي أجريت على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

و يسعى مرصد المرأة المصرية (ENOW) إلى ضمان توافر المزيد من الأدلة، النتائج، وتصميم سياسة للنوع الاجتماعي قائمة على الحقوق وتنفيذها. وإلى جانب جمع البيانات ونشرها لهذه الأغراض، فقد لعب أيضًا دورًا في تحليل إحصاءات النوع الاجتماعي وإعداد مجموعة من التقارير التحليلية وموجزات السياسات المتعلقة بوضع المرأة في مصر والصادرة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٨ ومن البنك الدولي في عام ٢٠١٩.

كما تعد الوزارات المعنية من المستخدمين الرئيسيين لإحصاءات النوع الاجتماعي، بما في ذلك وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة والسكان ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة المالية وغيرها من الوزارات الأخرى.

كما تستفيد هيئات الرقابة المستقلة كمستخدمة أيضًا من إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي[١٣]. وتنص مجموعة أدوات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتنفيذها على أنه «بدون توفر القدرة الكافية والتفويضات المناسبة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، لن تتحقق السياسات والعمليات المحسنة. ويحسن دمج منظور النوع الاجتماعي في آليات الرقابة من فعالية مبادرات السياسات، وقد يساعد في تحديد النتائج المحتملة غير العادلة، وتحديد الاستجابات الشاملة والمبتكرة».[١٤] وينطبق ذلك على مجلس النواب المصري والبنك المركزي المصري واللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان[١٥].

وبالإضافة إلى أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو المنتج الرئيسي لإحصاءات النوع الاجتماعي، فإنه أيضًا مستخدم لهذه الإحصاءات. حيث أن الهيكل التنظيمي لقطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يتضمن إدارة مركزية خاصة بالبحوث والدراسات السكانية والاجتماعية، والتي تضم ثلاثة إدارات عامة وهي :

- الإدارة العامة لأبحاث الخصوبة وتقديرات السكان
- الإدارة العامة للدراسات والبحوث الاجتماعية وهي الإدارة المعنية بإحصاءات النوع الاجتماعي
- الإدارة العامة لأبحاث الأسرة، علاوة على ذلك، يوجد في قطاع الإحصاء الاقتصادي إدارة عامة للدراسات والبحوث الاقتصادية

(١١) المرسوم الرئاسي رقم ٢٠١٦/١٩
(١٢) الفئة الأولى والثانية، متى توفرت مصادر موثوقة.
(١٣) انظر التعريف في قائمة المصطلحات(الملحق ١).
(١٤) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ٢٠١٦.
(١٥) https://www.egypttoday.com/Article/1/93199/Egypt-draws-up-first-National-Human-Rights-Strategy

وتعتبر بيانات النوع الاجتماعي مهمة بشكل خاص لدور التوعية الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني والباحثون. ويعد توفر البيانات المتعلقة بأوجه عدم المساواة بين النساء والرجال والفتيان والفتيات عامل رئيسي لرفع الوعي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والدعوة إلى إحداث تغيرات للتوجه للمساواة.

ويعتبر المستخدمون من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والإعلام هم عوامل رئيسية لإعداد معلومات قيمة عن وضع النساء والرجال، وعن التقدم المحرز بشأن تحقيق أهداف التنمية ونشرها.

٣. ممولي البيانات

يتم توجيه التمويل العام المخصص لجمع البيانات بشكل أساسي إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث إنه مسؤول عن إجراء قائمة طويلة تشمل التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، بالإضافة إلى مسوحات الأسر المعيشية والمنشآت. و يُنفذ التعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت بانتظام ويمول من ميزانية الدولة. وعلاوة على ذلك، فهناك بحوث تنفذ بصفة دورية مثل بحث القوى العاملة (LFS) وبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (HIECS) ويتم تمويلها أيضاً من ميزانية الجهاز.

ومع ذلك، فإن تمويل بعض المسوحات الأخرى، بما في ذلك المسح التتبعي لسوق العمل المصري والمسح السكاني الصحي ومسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومسح استخدام الوقت، يعتمد على المنظمات الدولية، لذا فإن استدامة وتحديث البيانات من هذه المسوحات غير مؤكدة. تدعم العديد من المنظمات الدولية جمع البيانات وتحليلها ونشرها في مصر، بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. ويرتبط جزء من هذا الدعم ارتباطًا مباشرًا بإحصاءات النوع الاجتماعي، كتمويل مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي (٢٠١٥) وأنشطة مرصد المرأة المصرية وإعداد الرسوم والأشكال التوضيحية، ويتم توجيه الموارد المالية الأخرى إلى المسوحات المُعِدة للإحصاءات المصنفة حسب الجنس والتي قد تكون مفيدة لتوجيه السياسات المراعية للنوع الاجتماعي، مثل مسح استخدام الوقت[١٦] والمسح التتبعي لسوق العمل المصري.

(١٦) انظر التعريف في قائمة المصطلحات (الملحق ١).

٤

تقييم القدرة الإحصائية لإحصاءات النوع الاجتماعي

تقييم القدرة الإحصائية لإحصاءات النوع الاجتماعي

يتناول هذا القسم تحليل قدرة مصر الإحصائية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي. ويبدأ القسم أولاً باستعراض المنهجية المستخدمة، ثم عرض نتائج التحليل على ثلاثة مستويات: مستوى النظام الإحصائي الوطني (NSS)، ومستوى المنظمة (الجهاز CAPMAS)، والمستوى الفردي (طاقم العمل بإدارة إحصاءات النوع الاجتماعي).

المنهجية

يهدف إطار تقييم إحصاءات النوع الاجتماعي الذي أعدته الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) إلى تقييم البيانات المصنفة حسب الجنس وفجوات القدرات التي تحد من إعداد إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها. ويستند التقييم إلى ركيزتين: الفجوات الإحصائية والقدرة الإحصائية للنظام الإحصائي الوطني، كما هو موضح في الشكل أدناه.

شكل ٣

ركائز إطار تقييم إحصاءات النوع الاجتماعي

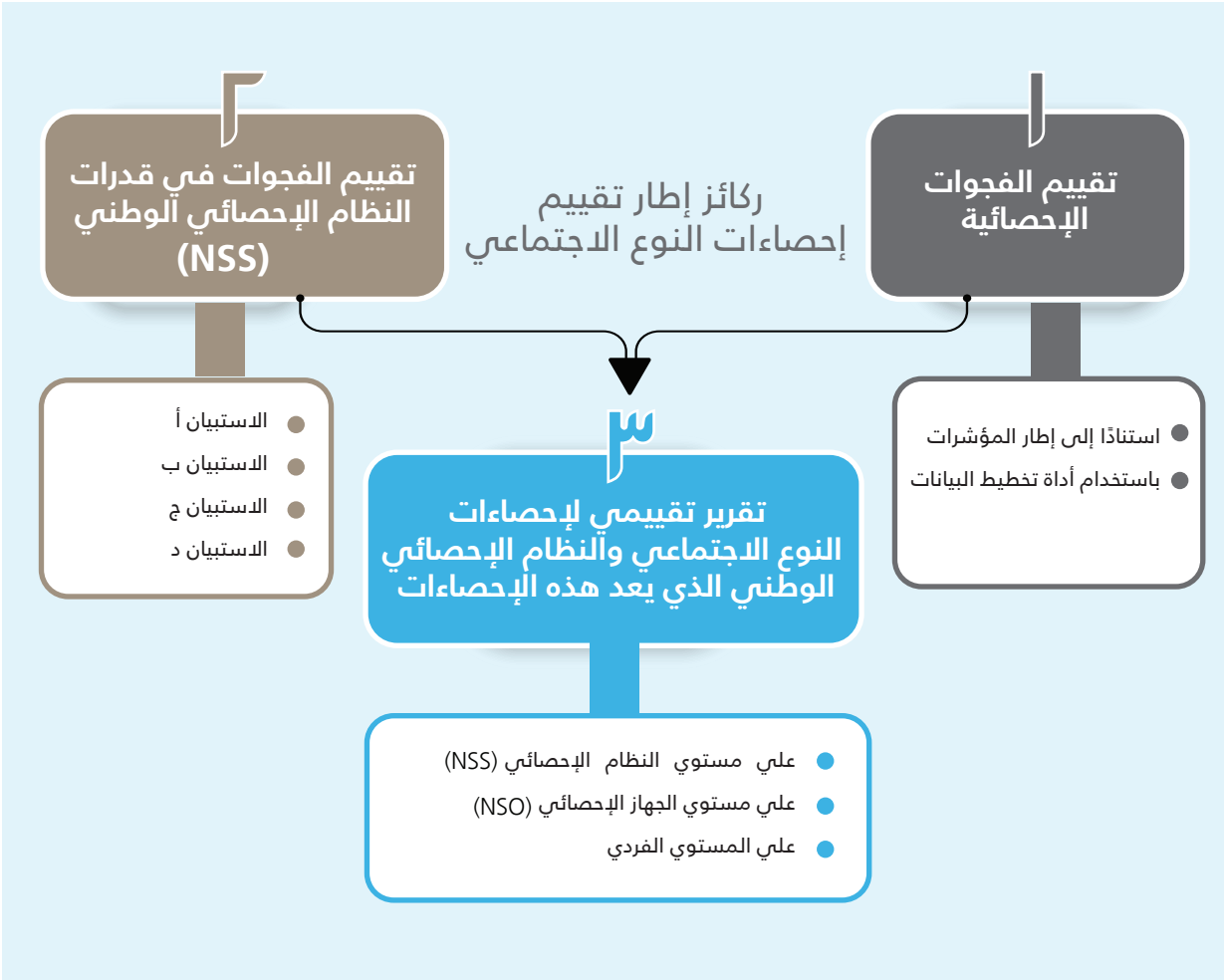

١. تقييم الفجوات الإحصائية

تم تحليل الركيزة الأولى التي تشير إلى الفجوات الإحصائية من خلال مقارنة الطلب على البيانات المراعية للنوع الاجتماعي ضمن أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية بالبيانات التي أعدها النظام الإحصائي. وسُجلت المعلومات المتعلقة ببيانات الطلب والعرض في أداة تخطيط البيانات المتقدمة (ADAPT) المعدة بواسطة الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١)، وأُعدت التقارير لعرض النتائج. يمكن الاطلاع على شرح أكثر تفصيلاً لهذه العملية ونتائجها في القسم التالي.

ومن أجل تقييم الركيزة الثانية المتعلقة بقدرة النظام الإحصائي الوطني على إعداد إحصاءات للنوع الاجتماعي، يتبع التقييم إطار تنمية القدرات ٤,٠. وكما هو موضح في الجدول ٢، يركز الإطار على ثلاثة مستويات لتقييم القدرة الإحصائية (النظام، المنظمة والفرد). وفي كل مستوى، تُحلل خمس قضايا وهي: الموارد، والمهارات والمعرفة، والإدارة، والسياسات والسلطة، والحوافز.

جدول ٢
مصفوفة الإطار المفاهيمي لتنمية القدرات ٤,٠

الهدف/ المستوى	الفرد	المنظمة (جهاز الإحصاء)	النظام
الموارد	• خلفية مهنية	• الموارد البشرية • الميزانية • البنية التحتية	• التشريعات والمبادئ والإطار المؤسسي • البنية التحتية لصناديق الأموال • الخطط (الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، القطاعية) • البيانات القائمة
المهارات والمعرفة	• المهارات الفنية • معرفة العمل الفنية • حل المشكلات • التفكير الإبداعي	• عمليات الإعداد الإحصائي • ضمان الجودة ومدونات السلوك • الابتكار • التواصل	• تحليل البيانات • تبادل المعرفة
الإدارة	• إدارة الوقت وتحديد الأولويات • القيادة	• التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم • التصميم التنظيمي • إدارة الموارد البشرية • إدارة التغيير • استراتيجيات جمع الأموال	• آليات تنسيق النظام الإحصائي الوطني • تنسيق منظومة البيانات • استراتيجية الدعوة
السياسات والسلطة	• العمل الجماعي والتعاون • مهارات الاتصال والتفاوض • الشبكات الاستراتيجية	• الشفافية • سياسات مكان العمل	• العلاقة بين المنتجين • العلاقة مع المستخدمين • العلاقة مع السلطات السياسية • العلاقة مع مقدمي البيانات • المسؤولية
الحوافز	• التوقعات المهنية • الدخل والوضع الاجتماعي • أخلاقيات العمل والتحفيز الذاتي	• التعويضات والاستحقاقات • الثقافة التنظيمية • السمعة	• مصالح الأطراف المعنية • الدعم السياسي • الشرعية

المصدر: باريس ٢١، عام ٢٠١٩

٢. تقييم الفجوات في قدرات النظام الإحصائي الوطني (NSS)

وقد كانت الخطوة الأولى لتقييم قدرة النظام الإحصائي الوطني، أجراء مراجعة مكتبية متعمقة لفهم الإطار المؤسسي للنظام الإحصائي الوطني بأكمله وتحليل مدى تسهيل هذه البيئة أو إعاقتها للإعداد المنتظم لإحصاءات النوع الاجتماعي. تم تقييم فجوات القدرات الفنية في إحصاءات النوع الاجتماعي بين مستخدمي البيانات ومعديها في النظام الإحصائي الوطني بأكمله باستخدام أربعة استبيانات. وكان الهدف من الاستبيانات الأربعة هو تحديد نقاط القوة والضعف المتعلقة بإعداد إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني، من خلال التركيز على القدرة الإحصائية الوطنية وكذلك على آليات التنسيق وجمع البيانات واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي.

أ الاستبيان أ – النموذج الرئيسي

يهدف الاستبيان أ إلى تحديد الفجوات في البيئة الداعمة لانتاج الإحصاءات. قام باستيفاء الاستبيان خبير إحصاءات النوع الاجتماعي بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. وتم تلقِ الرد في أكتوبر ٢٠١٩.

ب الاستبيان ب - نموذج موجز للعاملين بوحدة النوع الاجتماعي بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

يهدف الاستبيان ب إلى جمع معلومات حول القدرات الإحصائية للموظفين المسؤولين عن إعداد إحصاءات النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وتناول العمل الجماعي والتعاون والتحفيز الذاتي واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي والتوقعات المهنية. تم تلقِ ثمانية ردود في أكتوبر ٢٠١٩.

ج الاستبيان ج - نموذج موجز للوزارات المعنية

يهدف الاستبيان ج إلى جمع معلومات عن إحصاءات النوع الاجتماعي التي تعدها مختلف الوزارات/ المؤسسات، وكذلك عن التنسيق العام لإعداد إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها. أجاب على الاستبيان ثمانية وزارات بالإضافة إلى البنك المركزي. وتم عقد اجتماعات للمتابعة مع وزارات الصحة والتربية والتعليم والزراعة والتضامن الاجتماعي والتأمين الاجتماعي والمالية لمواصلة النقاش بشأن الردود وتسليط الضوء على التحديات والاحتياجات.

د الاستبيان د - نموذج موجز لمستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي

يهدف الاستبيان د إلى جمع المعلومات حول استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي التي يعدها النظام الإحصائي الوطني. تمت إدارة الاستبيان عبر الإنترنت في يناير ٢٠٢٠. وتم التواصل مع مائة مستخدم وأجاب ٢٤ شخصًا منهم على الاستبيان، بما في ذلك المستجيبون من الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والإعلام، وكانت نسبة المستجيبين الإناث أكبر، حيث بلغت (٦٢,٥ في المائة من إجمالي عدد المستجيبين).

وتم التعامل مع جميع المعلومات الفردية التي جُمعت في الاستبيانات الأربعة بمنتهى السرية. وقُدم الملخص الإجمالي للمعلومات فقط.

٣. تقرير تقييمي لإحصاءات النوع الاجتماعي والنظام الإحصائي الوطني الذي يعد هذه الإحصاءات

١,٣ على مستوى النظام الإحصائى الوطنى NSS

يسبق الإطار التشريعي الحالي للإحصاءات في مصر إطلاق مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية والميثاق الأفريقي للإحصاء. وعلى هذا النحو، فإنه لا يعكس الطلب المتزايد على البيانات ومتطلبات الإبلاغ عن الالتزامات الدولية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مراجعة آليات التنسيق لزيادة مستوى التفاعل المنتظم بين مستخدمي البيانات ومعديها، وكذا النظر في ثورة البيانات وتداعياتها على مجال الإحصاءات. ولذلك، يوصي التقرير بتحديث الإطار التشريعي المنظم للإحصاءات في مصر.

قد تُعالج التحديات الحالية في الإطار التشريعي الحالي باتباع توصيات خطة عمل مراكش للإحصاءات (٢٠٠٤)، التي حددت أنه على كل دولة نامية تصميم استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء (NSDS). وتعد الاستراتيجية المشار إليها أداة مهمة لتسهيل التنسيق المذكور أعلاه بين معدي الإحصاءات ومستخدميها؛ ومع ذلك، تظل هناك حاجة إلى قانون أو تشريع إحصائي مُحدث. وتهدف هذه التشريعات إلى تحقيق مستوى أعلى من الشفافية، وأن تكون أكثر شمولاً، وتأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية.

أشار تقييم النظام الإحصائي الوطني الذي تم إجراؤه في عام ٢٠١٥ إلى عدد من التحديات التي يواجهها النظام الإحصائي الوطني المصري. وأوضح التحديات في التنسيق مع وجود عدد متزايد من الأطراف المعنية (من القطاعين العام والخاص)، كما لاحظ الإجراءات غير المنهجية لمراعاة احتياجات مستخدمي البيانات والتي تضعف النظام الإحصائي الوطني. وعلاوة على ذلك، وجد أنه لا يتم الحفاظ على اتساق المعايير، وتنسيق المفاهيم والتعاريف الإحصائية، وضمان الجودة في جميع الوزارات المعنية.

تشير نتائج تقييم القدرات الذي تم إجراؤه بموجب هذه المراجعة إلى وجود قدر من التنسيق بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والوزارات الأخرى، على الرغم من الحاجة إلى تعزيزه. وتوجد آليات تنسيق بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة السياحة ووزارة المالية ووزارة الزراعة وهيئة التأمينات الاجتماعية والبنك المركزي المصري ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التنمية المحلية ووزارة الاستثمار. وهناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والأطراف المعنية الأخرى في المجالات التالية: ١) جمع البيانات، ٢) التشاور بشأن تعريفات/ مفاهيم/ منهجيات جمع البيانات، ٣) تحديد الأولويات لجمع البيانات، ٤) التحقق من جودة البيانات المُجمعة، ٥) تحليل البيانات، ٦) نشر البيانات. وقد استخدمت معظم الوزارات بيانات التعدادات لحساب مؤشرات النوع الاجتماعي.

يشعر مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي التي يعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالرضا عموماً عن نوعية وجودة بيانات النوع الاجتماعي، حيث يصف معظم المستجيبين إحصاءات النوع الاجتماعي التي ينتجها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بأنها تلبي احتياجاتهم جزئيًا؛ وتقيم أو تصف الخصائص المصممة لقياسها بشكل صحيح؛ وملائم؛ ومتوفرة بسهولة على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ ومتسقة داخل مجموعات البيانات وعبرها وتتسق بمرور الوقت.

وعلاوة على ذلك، يدرك معظم المستجيبين الجوانب المنهجية لإحصاءات النوع الاجتماعي، بما في ذلك المسوحات والتعدادات، ولكن لم يُبلغ أي منهم عن رؤية البيانات الوصفية أو استخدامها، بما في ذلك التعريف أو المصدر أو وحدة و طريقة الحساب. ويتماشى هذا مع تقييم ٢٠١٥ الملخص أعلاه فيما يتعلق بعدم اتساق المعايير، ومواءمة المفاهيم والتعريفات الإحصائية، وضمان الجودة عبر جميع الوزارات المعنية.

عند سؤال المستخدمين عن الغرض من استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي، كان الغرض المذكور الأكثر شيوعًا هو «تحليل التطورات الحالية من أجل اتخاذ القرار على المدى القصير»، يليه «استهداف المستفيدين والبرامج».

وقد ذُكرت أمثلة محددة، منها: «استخدام الفجوات بين الجنسين في التعليم والمشاركة في القوى العاملة والعمل في اتخاذ القرارات الحكومية والسياسات العامة» و«استخدام مؤشرات العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة لتصميم التدخلات». وعلاوة على ذلك، هناك ما يشير إلى استخدام بيانات النوع الاجتماعي في الدورات التعليمية وبرامج التدريب المتعلقة بتمكين المرأة. وقد أشار عدد أقل من المستجيبين إلى استخدامهم لإحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض أخرى، منها «أغراض البحث» و«المعلومات الاقتصادية العامة» و«تحليل الاتجاهات لصياغة السياسات طويلة الأجل».

وعلاوة على ذلك، أشار التقييم إلى أن هناك طلبًا كبيرًا على بيانات إضافية للنوع الاجتماعي، حيث أشار غالبية المستجيبين (٢٢ من أصل ٢٤) إلى أنهم بحاجة إلى مزيد من البيانات بشأن قضايا النوع الاجتماعي، مع ذكر المجالات التالية على وجه التحديد:

- الزواج والطلاق، وعلاقته بمشاركة المرأة في القوى العاملة.
- الإحصاءات والقضايا التي تواجه متعاطي المخدرات من النساء؛
- التحول الرقمي من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك بيانات عن إلمام المرأة باستخدام الحاسوب، والحصول على الإنترنت والهواتف المحمولة والخدمات المالية الرقمية واستخدامها؛
- تأثير العوامل البيئية على رفاه المرأة؛
- الفجوات/ عدم المساواة بين الجنسين في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية؛
- جداول الحياه والفجوات في العمر المتوقع على مستوى المحافظة؛
- النساء والفتيات ذوات الإعاقة وأدائهن في التعليم والتوظيف؛
- التسهيلات المتاحة لتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة، بما في ذلك التعلم عن بعد ووسائل النقل المريحة؛
- بيانات اجتماعية واقتصادية بشأن الأسر التي ترأسها نساء، والمطلقات والأرامل من النساء والرجال؛
- السمنة حسب نوع الجنس؛
- الصحة الانجابية والنوايا الإنجابية للشباب؛
- صنع القرار الاقتصادي للمرأة على مستوى الأسر المعيشية وعلى المستوى العام؛
- فجوات في الأجور بين الجنسين؛
- التحرش الجنسي بالمرأة؛
- نشر بيانات النوع الاجتماعي بطريقة تعكس الفجوات بين الجنسين ضمن شرائح مختلفة من السكان (المشاركة في القوى العاملة، والمهنة، والمناطق الجغرافية)، و
- دور الدين وتأثيره على تمكين المرأة.

توضح هذه القائمة الطويلة طلب المستخدمين للبيانات التي تغطي المزيد من المجالات المتعلقة بتمكين المرأة والمزيد من تصنيف النتائج حسب نوع الجنس والخصائص الأخرى، مثل الإعاقة. وتشير هذه الاحتياجات غير الملباة إلى الحاجة لنطاق أوسع للتفاعل بين منتجي ومستخدمي البيانات في وضع أجندة جمع بيانات النوع الاجتماعي وتحليلها.

ويعد نشر إحصاءات النوع الاجتماعي ونقلها أمرًا ضروريًا لضمان الاستخدام الكامل للمعلومات التي تم إعدادها. وفيما يلي التوصيات الرئيسية لتحسين توافر إحصاءات النوع الاجتماعي وإمكانية الحصول عليها واستخدامها، المستمدة من ردود المستخدمين

- نشر إحصاءات النوع الاجتماعي على نطاق أوسع لتسهيل توافرها لمختلف الفئات المستهدفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النشرات المخصصة للمساواة بين الجنسين وقضايا تمكين المرأة من مرصد المرأة المصرية والوزارات المعنية، والنشرات الإحصائية الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتقارير المنظمات البحثية، والمقالات الصحفية، وقواعد البيانات الإلكترونية مثل مرصد المرأة المصرية، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس القومي للمرأة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، و وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (MOPED)، وغيرها.
- تحسين آلية التنسيق بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومختلف مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي لتحديد احتياجات المستخدم ورضاه. وسيعمل تعزيز قنوات الاتصال بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومستخدمي الإحصاءات على توجيه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشأن نوع المنتجات والمعلومات اللازمة للإبلاغ عن المساواة بين الجنسين وإعداد سياسات مراعية للنوع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، قد يستفيد المستخدمين من الخبرة الفنية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الإحصاءات لتحسين مستويات المعرفة والقدرة على استخدام الإحصاءات وإيصالها إلى عامة الناس.

٢,٣
على مستوى الجهاز الإحصائى NSO

أنشأت مصر أول مكتب للإحصاء في عام ١٨٧٠ التابع لوزارة المالية وأول تعداد في العصر الحديث كان في عام ١٨٨٢. ومنذ ذلك الحين، لعب مكتب الإحصاء الوطني دورًا مهمًا في إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة جمع البيانات، بما في ذلك إجراء التعداد كل ١٠ سنوات. كما ساهم في توجيه السياسات العامة ولعب دورًا مهمًا على المستوى الإقليمي في دعم مكاتب الإحصاء الوطنية في العديد من الدول العربية.

في عام ١٩٦٤، دمج مرسوم رئاسي الجهاز الإحصائى الوطنى (مصلحة الإحصاء) وإدارة التعداد والتعبئة العامة لتشكيل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باعتباره هيئة مستقلة. ونص المرسوم الرئاسي رقم ٢٩١٥ على هدف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وغاياته وحوكمته، كما نص على إنشاء إدارات إحصائية مركزية في كل وزارة وهيئة إدارية.

يعد هذا النص مهمًا لأنه يمكّن أجهزة الدولة من جمع الإحصاءات وإدارتها واستخدامها ونشرها في مناطق اختصاصها. كما سمح المرسوم للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالإشراف على أجهزة الكمبيوتر والتفتيش عليها في جميع القطاعات. ويُمكّن هذا النص الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من تنسيق إنشاء قواعد البيانات عبر القطاع العام وتسهيل تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية.

وتتوافق منتجات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي مع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية، بما في ذلك تلك الصادرة عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٦ بشأن دمج منظور النوع الاجتماعي في الإحصائيات، والمبادئ التوجيهية لإعداد المسوحات الإحصائية المتعلقة بإحصاءات العنف ضد المرأة، والتصنيف الدولي للأنشطة لإحصاءات استخدام الوقت ٢٠١٦، ودليل إحصاءات النوع الاجتماعي. بناءً على مشاركة الجهاز في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وفي اللجان الإحصائية الإقليمية (داخل الإسكوا والاتحاد الأفريقي)، يقود الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الجهود على المستوى الوطني لضمان توحيد التصنيفات والتعريفات بين منتجي البيانات لتقليل التناقض واستخدام لغة مشتركة لتعريف وحساب المؤشرات.

تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فيما يتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي في وجود وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي (GSU) ضمن الجهاز. وقام الجهاز بإنشاء الوحدة في عام ١٩٨٨ وهى تعد جزءًا من الإدارة العامة للدراسات والبحوث الاجتماعية بقطاع الاحصاءات السكانية والتعدادات. ويتفهم الإحصائيون العاملون في الوحدة (حوالي ١٠-١٥ موظفًا) بشكل واضح، دورها باعتبارها عامل مساعد لتمكين المرأة. كما ينظرون إلى دورهم بإعتباره دور شامل لجمع إحصاءات النوع الاجتماعي والحفاظ على قواعد بيانات إحصاءات النوع الاجتماعي، وتحليل البيانات من منظور النوع الاجتماعي، ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي من خلال المنشورات و/ أو الموقع الإلكتروني، وضمان إدراج منظور النوع الاجتماعي في جميع جوانب المنتجات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء و في التدريب الإحصائي. وتشمل أولويات وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي في السنوات الثلاث القادمة جمع البيانات الإحصائية المراعية للفوارق بين الجنسين مثل تنفيذ: مسح العنف ضد المرأة، ومسح استخدام الوقت، ومراجعة مسوحات الأسر المعيشية من منظور النوع الاجتماعي. و تشمل أولوياتها المتعلقة بإنتاج مؤشرات المساواة بين الجنسين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والحد الأدنى لمجموعة مؤشرات النوع الاجتماعي المحددة من قبل اللجنة الاحصائية للامم المتحدة. كما أن هناك حاجة لأنشطة أخرى لجمع بيانات عن مشاركة الإناث في القوى العاملة، والشمول المالي، واقتصاد الرعاية، وذلك لدعم السياسات العامة لتمكين المرأة.

ويعد تمويل البنية التحتية لوحدة إحصاءات النوع الاجتماعي من التحديات التي تواجه العمل بالنظر لغياب ميزانية مخصصة لإحصاءات النوع الاجتماعي ضمن الميزانية الوطنية الإجمالية للإحصاءات. ويتم توفير الموارد على أساس مخصص ولا تُستخدم أي معايير لإدراج (الإحصاءات) المراعية لنوع الجنس بشكل متعمد في عملية إعداد الميزانية الوطنية للإحصاءات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن التحقق من المخصصات والالتزامات، وبالتالي، يعد دور التمويل الخارجي مهماً في تنفيذ بعض المسوح لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي. ويقدم المانحون الدوليون بناء على طلب خاص من المجلس القومي للمرأة الموارد المخصصة لإجراء بعض مسوحات الأسرالمعيشية التي تتناول قضايا النوع الاجتماعي، مثل مسح العنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا يقتصر اعتماد المانحين على المسوح التي تخدم إحصاءات النوع الاجتماعي فقط، حيث تعتمد العديد من المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اعتمادًا كليًا أو جزئيًا على التمويل من المنظمات الدولية، مثل المسح التتبعي لسوق العمل المصري ومسح النشء والشباب فى مصر ومسح استخدام الوقت وغيرها.

يتعاون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مع المجلس القومي للمرأة والعديد من الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة والسكان ووزارة الخارجية ووزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية في تحديد الأولويات وجمع بيانات النوع الاجتماعي وتحليلها. كما إن التعاون مع الوزارات الأخرى، مثل وزارة الزراعة ووزارة التجارة ووزارة القوي العاملة ووزارة التضامن الاجتماعي بحاجة إلى المزيد من الدعم. وعلى نحو مماثل، يجب زيادة التعاون مع مستخدمي الإحصاءات والخبراء الآخرين في قضايا النوع الاجتماعي، مثل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لدعم تبادل المعلومات والمعرفة.

كما يتعاون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN-DESA)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، واليونيسيف، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والإسكوا لتعزيز نظام الإحصاء المراعي للنوع الاجتماعي، وللحصول على ملاحظاتهم المنهجية بشأن إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي وتنظيم التدريب المتصل بإحصاءات النوع الاجتماعي.

٣,٣
على المستوى الفردي

أشار تقييم ٢٠١٥ للنظام الإحصائي الوطني إلى التحديات على المستوى الفردي. ونظرًا لاقتراب معظم موظفي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من سن التقاعد (بحوالي ٧٠ في المائة فوق سن الخمسين)، تخاطر المؤسسة بفقدان معظم موظفيها ذوي الخبرة، مما يؤدي إلى فقدان المعرفة والخبرة المؤسسية. ويتركز معظم الموظفين العاملين في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي في وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي (GSU).

وقد أكد التقييم الحالي أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يستثمر في الموارد البشرية، حيث حضر جميع الإحصائيين العاملين في وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي، خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، اجتماعًا مهنيًا أو ورشة عمل أو حدثًا تدريبيًا واحدًا على الأقل يتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي، ويشمل ذلك حضور إجتماعات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وحضور التدريب على برنامج الإسكوا لإحصاءات النوع الاجتماعي، والحوار المتوسطي بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي، وورشة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن إعداد إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها، واجتماعات المجلس القومي للمرأة بشأن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية. وعلاوة على ذلك، يدعم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الوزارات المعنية لتوفير برامج تدريبية على إحصاءات النوع الاجتماعي، مثل التدريب المقدم لوحدات تكافؤ الفرص بالوزارات. ويغطي هذا التدريب الفني المهارات والمعارف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإحصاءات النوع الاجتماعي. عادةً ما يكون الإحصائيون العاملون في وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي متحمسين للغاية، حيث يتفقون جميعًا على أن التعامل مع الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي يزيد من رضاهم عن العمل وتحفيزهم الذاتي. وعلى نحو مماثل، يتفق جميع الإحصائيين في الوحدة على أن العمل على إعداد إحصاءات للنوع الاجتماعي يمنحهم مزيدًا من الحضور ويوفر لهم المزيد من فرص العمل. ومع ذلك، لا يوجد لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أي حوافز خاصة لتعزيز الإبقاء على العاملين وتقليل معدل الدوران.

ووفقًا للتقييم، أعرب الإحصائيون العاملون في وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي عن الحاجة إلى معرفة المزيد عن المهارات الشخصية، بما في ذلك آليات وأدوات التنسيق الإحصائي لتعزيز نظام إحصائي للنوع الاجتماعي فعال بالإضافة إلى طرق تقديم المعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي للمستخدمين. وتعزز هذه الملاحظة الحاجة إلى آليات تنسيق أفضل، وهو ما يفتقر إليه كلا الجانبين (منتجي ومستخدمي البيانات). وتُعطى الأولوية لدعم هذا المجال، حيث أبلغ الجانبان كلاهما عن حاجتهم لذلك.

تقييم فجوات إحصاءات النوع الاجتماعي

تقييم فجوات إحصاءات النوع الاجتماعي

منهجية أداة تخطيط البيانات المتقدمة (ADAPT)

أعدت الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) أداة تخطيط البيانات المتقدمة (ADAPT)، وهي أداة إلكترونية مبتكرة قد تستخدمها المكاتب الإحصائية الوطنية ومنتجي البيانات الآخرين لمواءمة إعداد بياناتهم مع احتياجات صانعي السياسات للبيانات ذات الأولوية وتعديل خطط البيانات عن طريق ربط طلب البيانات بعرضها. وتستخدم أداة تخطيط البيانات المتقدمة تقنية إدارة قواعد البيانات ويتم استضافتها في الإعداد المجاني والآمن والسحابي للبيانات. وفي إطار النظام الإحصائي الوطني، يمكن أن يقوم عدد من المستخدمين بالتواصل معها في نفس الوقت، كما أنها تتميز بدعم متعدد اللغات وقد يتم تصميمها خصيصًا وفقًا لاحتياجات الدولة المحددة. كما تعد أداة استشارية وتجمع بين الأطراف المعنية بالتنمية لتعزيز الأدلة في تصميم السياسات ورصدها. وعلاوة على ذلك، فإنها تعزز البنية التحتية المنسقة للبيانات في سياق وطني أو إقليمي[١٧].

ومن أجل أغراض هذه المراجعة، تم استخدام أداة تخطيط البيانات المتقدمة لتقديم لمحة عامة عن توافر بيانات النوع الاجتماعي في مصر، وفقا لما أفاد به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٩. وهى توضح إلى أي مدى تستجيب البيانات المصنفة حسب الجنس للطلب على مؤشرات النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية. وتعرض الأقسام التالية نتائج هذا التحليل.

نظرة عامة على مؤشرات النوع الاجتماعي من مختلف مصادر البيانات

١. التعداد

- تحظى مصر بسلسلة طويلة من تعدادات السكان بدايةً من عام ١٨٨٢. وعادة ما تكون بيانات التعدادات مصنفة حسب الجنس وتوفر معلومات قيمة عن العمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والتوظيف والمهنة. وقد سلط أحدث تعداد (٢٠١٧) الضوء على ضيق الفجوة بين الجنسين في التحصيل التعليمي، على الرغم من أن الأمية بين الإناث لا تزال مرتفعة. كما قدم تقديرات لانتشار الزواج المبكر والطلاق، بالإضافة إلى الخصائص الديموجرافية للسكان في مصر، مثل حقيقة أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث بشكل مفاجئ ضمن الفئات العمرية الأكبر (٦٠+). تتاح البيانات التفصيلية المجهلة للاستخدام العام (١٠٪ من العينة الموحدة) من خلال سلسلة البيانات التفصيلية المتكاملة للاستخدام العام الدولي (https://international.ipums.org/international).

٢. مسوحات الأسر المعيشية المنتظمة

- **ينفذ مسح القوى العاملة** أربع مرات في السنة ويوفر تقديرًا للمشاركة في القوى العاملة والبطالة حسب نوع الجنس. وتتاح البيانات التفصيلية المجهلة للاستخدام العام (١٠٠٪ من العينة) على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- **ينفذ بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية** (٢٠١٧) مرة كل سنتين ويُنشر على نطاق واسع ويستخدم لتقدير الفقر على مستوى المحافظة. وقد يكون مفيدًا حساب الفقر للأسر المعيشية التي ترأسها نساء، حيث قد يكشف ذلك عن تباين بينها وبين الأسرالمعيشية الأخرى. وتتاح البيانات التفصيلية المجهلة (٥٠٪ من العينة) من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- **يعد التعداد الاقتصادي** المصدر الرئيسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية في مصر التي تركز على المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات. وتم إجراء التعداد الاقتصادي في الأعوام التالية ١٩٩١/١٩٩٢، و١٩٩٦/١٩٩٧، و٢٠٠٠/٢٠٠١، و٢٠١٢/٢٠١٣ و٢٠١٧/٢٠١٨، وهو خامس تعداد اقتصادي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وتتاح البيانات التفصيلية المجهلة (٥٠٪ من العينة) من خلال الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(١٧) باريس٢١ (٢٠١٩). النسخة ١-٢ من دليل أداة تخطيط البيانات المتقدمة (ADAPT) https://paris21.org/sites/default/files/inline-files/ADAPT_Manual_April%202019_Final_v1.2.pdf

٣. مسوحات الأسر المعيشية غير المنتظمة

- **أُجرى المسح السكاني الصحي في مصر** (EDHS) بانتظام بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ عام ١٩٨٨. فعلى الرغم من تركيزه الرئيسي على الإنجاب ومحدداته، إلا أنه يوفر ثروة من البيانات بشأن وفيات الرضع وتعليم الفتيات والعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى مجموعة من المقاييس المتعلقة بصحة الأم وتغذيتها. أجري آخر مسح سكاني صحي في عام ٢٠١٤. ويخطط الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لإجراء مسح صحة الأسرة في مصر في عام ٢٠٢١ باعتباره بديل للمسح السكاني الصحي ووسيلة لسد فجوات المعلومات المطلوبة. تتاح البيانات التفصيلية المجهلة على الموقع التالي .www .dhsprogram.com

- **أُجرى منتدى البحوث الاقتصادية المسح التتبعي لسوق العمل المصري**[١٨] بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء منذ عام ١٩٩٨. وأجريت ثلاث دورات أخرى في ٢٠٠٦ و٢٠١٢ و٢٠١٨. وتعتمد استدامة الدورات المستقبلية على التمويل المتاح. ويعتبر المسح التتبعي لسوق العمل المصري واسع النطاق ويطبق على عينة وطنية ممثله ويغطي موضوعات مثل الخلفية الأبوية والتعليم والإسكان والحصول على الخدمات والتنقل السكني والهجرة والتحويلات المالية واستخدام الوقت وأنماط الزواج وتكاليفه والإنجاب واتخاذ المرأة للقرارات وتمكينها وديناميكيات العمل وسلوك الادخار والاقتراض وتشغيل مشروعات الأسر المعيشية ومزارعهم بالإضافة إلى التركيز المعتاد على التوظيف والبطالة والعائدات التي تغطيها مسوح القوى العاملة النموذجية. وبالإضافة إلى التصميم التتبعي للمسح Panel design، والذي يسمح بدراسة مختلف الظواهر مع مرور الوقت، فإنه يتضمن أيضا عددا كبيرا من الأسئلة الاسترجاعية حول توقيت أحداث الحياة الرئيسية، مثل التعليم والتنقل السكني والوظائف والزواج والإنجاب. وقد أصبح المسح هو الركيزة الأساسية لأبحاث سوق العمل وتنمية الموارد البشرية في مصر، كونه المصدر الأول والأكثر شمولاً للبيانات التفصيلية المجهلة المتاحة للعامة حول هذا الموضوع. وتتاح البيانات من خلال منتدى البحوث الاقتصادية: مبادرة الوصول للبيانات التفصيلية المجهلة (www. .(erfdataportal.com

- **يعد مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي** مسح وطني للأسر المعيشية أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٥ بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويقدر انتشار مختلف أنواع وأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له النساء والفتيات في الفئة العمرية من ١٨ إلى ٦٤ عامًا وتأثيره على صحة المرأة وصحتها الإنجابية[١٩] والرفاه العام. كما أنه يقيس التكاليف الاقتصادية المصاحبة لها على الأسر والمجتمع والدولة ككل. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه قياس انتشار العنف ضد المرأة على الصعيد العالمي، والمخاوف الأخلاقية والأمنية للمستجيبين، تتوافق المنهجية المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها مع المعايير الدولية. وجهت نتائج هذا المسح صانعي السياسات وواضعي الخطط نحو صياغة استراتيجيات قائمة على الأدلة للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر. ونُشرت نتائج المسح على الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومن خلال النشرات الصحفية، وتمت مشاركتها مع الباحثين والأوساط الأكاديمية[٢٠]. وتتاح البيانات التفصيلية المجهلة (٥٠٪ من العينة) عند الطلب من خلال الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **تعد الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين** (IMAGES) دراسة شاملة عن المواقف السلوكية للرجال وممارساتهم، إلى جانب آراء النساء وتقاريرهن عن ممارسات الرجال، لمجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتألف الدراسة الاستقصائية من مسح الأسر المعيشية والبحث الكيفي المصاحب، وكان الهدف العام من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين هو بناء فهم لممارسات الرجال والمواقف السلوكية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل توجيه سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إشراك الرجال والفتيان. وقد تم إعداد تقرير النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في مصر (٢٠١٧) بواسطة المنظمات الشريكة المحلية، بما في ذلك الزناتي وشركاه (للبحث الكمي) ومركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة (للبحث الكيفي)، وذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة: «تأييد الرجال والنساء للمساواة بين الجنسين». وأجريت الدراسة برعاية المجلس القومي للمرأة بمصر وبموافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **أجرى مجلس السكان الدولي مسح النشء والشباب في مصر** (SYPE) في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤. ويغطي المسح الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٢٩ عامًا ويركز على الجوانب الرئيسية في حياتهم، بما في ذلك التعليم والتوظيف والصحة وتكوين الأسرة والهجرة والصحة الإنجابية والقضايا الاجتماعية والمشاركة المدنية/السياسية. وتتاح البيانات من خلال منتدى البحوث الاقتصادية: مبادرة الوصول الحر للبيانات التفصيلية المجهلة (www.erfdataportal.com).

(١٨) أسعد، ر. وكرافت، ك. ٢٠١٣. المسح التتبعي لسوق العمل المصري: تقديم دورة ٢٠١٢. منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة العمل رقم ٧٥٨. http://erf.org.eg/publications/egypt-labor-market-panel-/survey-introducing-2012-round

(١٩) انظر التعريف في قائمة المصطلحات (الملحق ١).

(٢٠) https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ Costs%20of%20the%20impact%20of%20Gender%20 Based%20Violence%20%28GBV%29%20WEB.pdf

- **أجرى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مسح استخدام الوقت** (TUS) في عام ٢٠١٥ بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة والبنك الإفريقي للتنمية. وقدم المسح بيانات مهمة متعلقة بالعمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به النساء بشكل رئيسي. وقد تستخدم نتائج المسح لتقدير عبء العمل غير المدفوع الأجر الذي تتحمله النساء والفتيات. ويتاح تقرير المسح للعامة، وكذلك تتاح البيانات التفصيلية المجهلة (٥٠٪ من العينة)، عند الطلب من خلال الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **المسح الوطني لعوامل الخطر المشتركة للأمراض غير السارية في مصر** (Egypt STEPS) هو أداة مراقبة موصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية، تم إجراؤها في ٢٠١٢/٢٠١١ وآخرها في ٢٠١٧/٢٠١٦. تم التخطيط له من قبل وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتم تمويله ودعمه تقنيًا من قبل مكتب منظمة الصحة العالمية بمصر. تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المسح الأسري في تحديد الوضع الحالي للأمراض غير السارية وعوامل الخطر المرتبطة بها بين البالغين، وتتبع اتجاه وحجم الأمراض غير السارية في مصر، ودعم الحكومة في تقييم الاستراتيجيات والسياسات الصحية الوطنية للأمراض غير السارية. يستهدف المسح عينة من البالغين المصريين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٩ عامًا لكلا الجنسين، والتي تم أخذها من عينة عشوائية من الأسر المختارة. جمع المسح بيانات عن الخصائص الاجتماعية الديموجرافية، والوضع الاقتصادي، والسلوكيات الخطرة، والقياسات الجسدية (ضغط الدم وقياسات الجسم)، بالإضافة إلى الفحوصات البيوكيميائية (فحص جلوكوز البلازما الصائم، فحص مستوى الكولسترول الكلي والدهون الصائم، وفحص صوديوم البول على مدار ٢٤ ساعة). تم عرض النتائج بالتقرير النهائي مصنفة حسب الجنس. على الرغم من أهمية هذا الاستبيان، إلا أن التقرير غير متاح على الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبيانات التفصيلية المجهلة غير متاحة للاستخدام العام.

- **يركز مسح البنك الدولي للمؤسسات** (ES) على عدة جوانب متعلقة ببيئة الأعمال، سواء التي تُمكن شركات القطاع الخاص أو تقيدهم. يعاد مسح البنك الدولي للمؤسسات (ES) كل أربع سنوات، وأجري المسح الأخير في مصر في ٢٠٢٠. تتاح البيانات عبر الموقع التالي www.enterprisesurveys.org
كما هو موضح أعلاه، تُستمد مجموعة واسعة من بيانات النوع الاجتماعي من المسوح غير المنتظمة، والتي بطبيعتها لا يتم إعدادها على فترات منتظمة لأنها مرتبطة بالمشروعات والتمويل الدولي. ويمنع ذلك من الاعتماد عليهم بشكل منهجي منتظم في العمليات الإحصائية الوطنية. وبالتالي، تتطلب استدامة توافر بيانات النوع الاجتماعي إدراج هذه المسوح (أو مكوناتها) في مسوحات الأسر المعيشية المنتظمة التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء لضمان استمرار تدفقات التمويل.

٤. مسموح القيم والسلوكيات

تعد مسموح القيم والسلوكيات[٢١] التي تتناول قضايا النوع الاجتماعي مهمة لفهم تأثير الثقافة على تمكين المرأة في مصر. وتستخدم هذه المسوحات مجموعة من الأسئلة التي تعكس المواقف السلوكية العامة تجاه تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف والأدوار السياسية والقيادة. وعادة ما تُصنف النتائج حسب العمر ونوع الجنس ومحل الإقامة والمستوى التعليمي لشرح كيفية اختلاف نظام القيم بين فئات السكان.
تُجرى العديد من المسوحات العالمية والإقليمية في مصر، بما في ذلك مسح القيم العالمية ومسح الباروميتر العربي ومسح التحول العربي. ويتم توحيد العديد من الأسئلة في هذه المسوحات وقد تتم مقارنتها. وتتمثل المزايا الرئيسية لهذه المسوحات مقارنة بالمصادر الأخرى لإحصاءات النوع الاجتماعي المذكورة أعلاه في توافر البيانات التفصيلية، مما يزيد من القدرة على تحويل البيانات إلى معرفة وتوجيه السياسات العامة بناءً على الأدلة. وعلاوة على ذلك، تسمح هذه المسوحات بمقارنة النتائج عبر البلدان، مما قد يكون مفيدًا في المناقشات العامة المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي. ومع ذلك، وفي كثير من الحالات، لا يسمح حجم عينة المسوحات العالمية عادةً بالتوصل للنتائج على مستوى التقسيمات المفصلة Disaggregated، وهو ما يعد عيبًا يمكن التغلب عليه من خلال مسوحات الرأي العام الوطنية، حيث تسمح العينة عادةً بهذه التقسيمات وفقًا لعدة أبعاد.

الإحصاءات الحيوية والسجلات الإدارية

تمتلك مصر نظامًا قويًا للإحصاءات الحيوية، والذي يستخدم على نطاق واسع لإعداد مؤشرات النوع الاجتماعي المتعلقة بالإنجاب والوفيات والزواج والطلاق. ويقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمراجعة صحة الإحصاءات الحيوية، وهو ما لا يتحقق بالنسبة للسجلات الإدارية الأخرى.
تتوافر السجلات الإدارية[٢٢] ويتم تحديثها في العديد من القطاعات، ولكنها لا تستخدم لإنتاج المعارف المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي، وقد تكون هناك فرصة سانحة مع الاتجاه القوي نحو بناء قواعد بيانات وطنية في مختلف الوكالات والقطاعات. ويسمح ذلك بإعداد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس للعديد من المؤشرات التي لم تكن متوفرة من قبل، بما في ذلك شبكات الضمان الاجتماعي، والتأمين الاجتماعي في القطاع الخاص، والشمول المالي، والقضايا في المحاكم، وملكية السيارات، وما إلى ذلك. ومع ذلك، يجب أن يشارك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ذلك عن كثب لضمان جودة البيانات وتقديم التوجيه بشأن استخدام السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية. وعلى الرغم من سهولة إتاحة هذه المصادر، إلا إنها في حاجة إلى عملية طويلة لكي تناسب غرض إعداد إحصاءات النوع الاجتماعي، وهو ما يذكرنا بتحديات التنسيق السابق الإشارة إليها في تقييم فجوات القدرات أعلاه.

(٢١) لا تعتبر مسوحات القيم والمواقف السلوكية جزءًا من «الإحصاءات الرسمية»، ولكنها مذكورة في التقرير لأنها تعد أحد العوائق المشتركة أمام تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

(٢٢) انظر التعريف في قائمة المصطلحات (الملحق ١).

تقييم مفصل لفجوات بيانات النوع الاجتماعي

وبالنظر إلى ما يقدمه هذا التقرير من جرد للبرامج والأنشطة المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي، يركز هذا التقييم في المقام الأول على الفجوات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والفجوات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية.

الفجوات المتعلقة بأجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١. جانب الطلب

تتضمن أجندة التنمية المستدامة ١٧ هدفًا، ومن بينهم الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين على وجه التحديد، على الرغم من تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في ١٠ أهداف أخرى، كما هو موضح في الشكل ٤. ومن أجل متابعة التقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين، هناك ٥٤ مؤشرًا لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي[٢٣] (من أصل ٢٣٢ مؤشرًا)، والتي تقيس قضايا النوع الاجتماعي للأهداف الأحد عشر المشار إليها.

وفي مارس ٢٠٢٠، قامت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة UNSC بمراجعة إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فإن العدد الإجمالي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المنفردة المتعلقة بالنوع الاجتماعي بلغ ٥١ مؤشرا (بدلاً من ٥٤). وقد تم تقييم بيانات النوع الإجتماعي في هذا التقرير بالإستناد إلى إطار مؤشرات التنمية المستدامة المحدث في عام ٢٠١٩ (على أساس ٥٤ مؤشر لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالنوع الإجتماعي).

من الجدير بالذكر أن عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالنوع الاجتماعي التي حددتها شعبة الإحصاء للأمم المتحدة (تم التحديث في مارس ٢٠١٨)[٢٤] يزيد عن عدد المؤشرات ذات الأولوية التي حددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وخلال الدورة الحادية والخمسين للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، التي عقدت في مارس ٢٠٢٠، تم الاتفاق على أن يقوم الفريق الاستشاري المعني بمؤشرات النوع الاجتماعي بإعادة النظر في قائمة ال ٨٠ مؤشرًا التي حددتها شعبة الإحصاء وقائمة ال ٥٤ التي حددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على أساس التغييرات المحتملة التي قد تنجم بعد المراجعة الشاملة لمؤشرات التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٠. وبمجرد الاتفاق، ستقدم قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالنوع الاجتماعي رسميًا من قبل الرؤساء المشاركين إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة للمساهمة في مسار عمله بشأن تصنيف البيانات.

شكل ٤

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بحسب الهدف

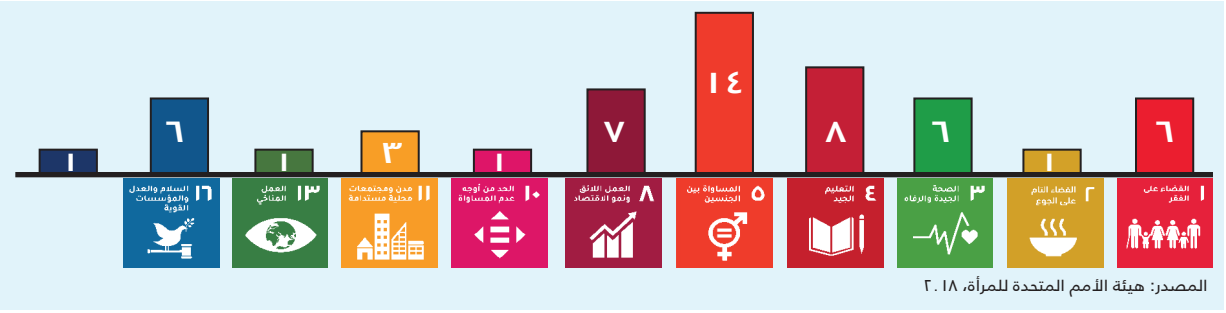

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٨.

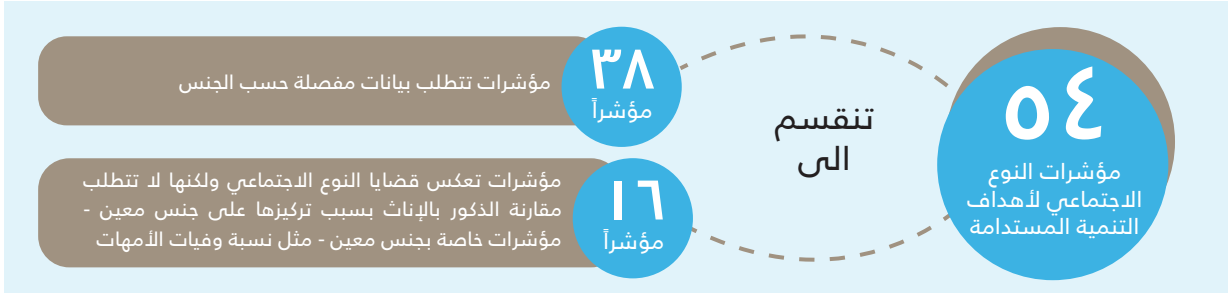

(٢٣) تم تقييم فجوات البيانات لهذا التقرير وفقًا لإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المحدث في عام ٢٠١٩.

(٢٤) يمكن العثور على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ ٨٠ ذات الصلة بالنوع الاجتماعي والتي تم تحديثها في مارس ٢٠١٨ على الرابط التالي:
https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/gender/documents/14Mar2018_Gender_relevant_SDG_indicators_MB-HSS.pdf

٢. التصنيف طبقا لمجموعات المؤشرات TIER CLASSIFICATION

تُصنف جميع المؤشرات[٢٥] وفقًا لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs) إلى ثلاثة مجموعات[٢٦] ، على النحو التالي:

- **المجموعة ١:** يعد المؤشر واضحًا من الناحية المفاهيمية وله منهجية معمول بها دوليًا ومعايير متاحة، ويتم إعداد البيانات بانتظام فيما لا يقل عن ٥٠ في المائة من البلدان.
- **المجموعة ٢:** يعد المؤشر واضحًا من الناحية المفاهيمية وله منهجية معمول بها دوليًا ومعايير متاحة، ولكن لا تُعد البلدان البيانات بانتظام.
- **المجموعة ٣:** لا توجد منهجية معمول بها دوليًا أو معايير متاحة للمؤشر حتى الآن.

ويعد تصنيف المجموعات أمرًا مهمًا لأن جميع مؤشرات النوع الاجتماعي تقع ضمن المجموعة ١ أو المجموعة ٢، أي أنة يتاح مفهوم قياس هذه المؤشرات ومنهجيتها اعتبارًا من عام ٢٠٢٠. ويعد هذا تحسنًا ملحوظًا لإحصاءات النوع الاجتماعي.

ويشير فحص الـ ٥٤ مؤشرًا المتعلقه بالنوع الاجتماعي[٢٧] ضمن الإطار العالمي للمتابعة، إلى أن ١٥ مؤشرا (٢٨ بالمائة) تم إنتاجها بإنتظام كاف مما دفع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة لتصنيفها على أنها من المجموعة الأولى. وتندرج ثلاثة مؤشرات فقط من أصل ١٥ مؤشرًا المصنفين على أنهم من المجموعة الأولي تحت الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المؤشرات ٥-٣-١، بشأن نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عامًا المتزوجات قبل سن ١٥ و١٨؛ ٥-٣-٢، بشأن نسبة الفتيات والنساء في الفئة العمرية ١٥- ٤٩ اللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، حسب العمر؛ و٥-٥-٢ بشأن النساء في المناصب الإدارية)[٢٨].

وتم تصنيف ٣١ مؤشرًا آخرين، من أصل ٥٤ مؤشرًا متعلقاً بالنوع الاجتماعي (٥٧ في المائة)، على أنها من المجموعة الثانية، حيث توجد معايير دولية ولكن لا تزال هناك فجوات في البيانات في عدد كبير من البلدان. وعلاوة على ذلك، صنفت ٥ مؤشرات (٩ في المائة) على إنها من المجموعة الثالثة[٢٩] ، أي أنه لا توجد منهجية معمول بها دوليًا لأنها جديدة و أو لم تكن جزءًا من مجهودات المتابعة العالمية حتى الآن. أما بالنسبة للمؤشرات الثلاثة المتبقية المتعلقة بالنوع الاجتماعي (٦ في المائة)، فقد اشتملت على مكونات تغطي مجموعات متعددة.

ومن بين ١٤ مؤشرًا لقياس الهدف ٥، تم تصنيف ٣ منها على أنها من المجموعة الأولى، و١٠ على أنها من المجموعة الثانية ومؤشر واحد على أنه من المجموعة الأولى/ الثانية. ويتضمن الملحق ٤ قائمة بجميع المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

(٢٥) ملاحظة: تخضع القائمة للمراجعة والتحديثات. ومن الجدير بالذكر عامةً إلى أنه منذ تحديث عام ٢٠٢٠ وهو جدول زمني يتجاوز نطاق هذه المراجعة، أصبحت جميع المؤشرات الآن من الفئة الأولى والفئة الثانية (وتم حذف مؤشر واحد من ٥٤ مؤشرًا من إطار العمل).

(٢٦) شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSTATS)، تصنيف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة لفئات مؤشرات النوع الاجتماعي (IAEG-SDGs)، متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/

(٢٧) يسبق هذا التقييم مراجعة لإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بواسطة اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة (مارس ٢٠٢٠)، حيث يبلغ العدد الإجمالي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بنوع الجنس ٥١ مؤشر (بدلاً من ٥٤).

(٢٨) يصنف المؤشر ٥-ب-١ الخاص بالأفراد الذين يمتلكون هاتفًا محمولًا، حسب الجنس، على أنه من الفئة الثانية عالميًا، ولكنه متاح لمصر.

(٢٩) يسبق التصنيف مراجعة عام ٢٠٢٠ لأهداف التنمية المستدامة، حيث لم تعد هناك مؤشرات من الفئة الثالثة.

١,٢ تصنيف البيانات DATA DISAGGREGATED

ولضمان عدم تخلف أحد عن الركب، تعد البيانات الإحصائية المصنفة حسب الجنس وذات الجودة ضرورية لتسليط الضوء على أوجه التفاوت الموجودة بين المجموعات المختلفة. وهذا يمكّن السياسات والتدخلات من تحسين استهداف الفئات الضعيفة من السكان. وبالنظر إلى ذلك، تدعو مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى التصنيف على أبعاد متعددة للكشف عن أوجه عدم المساواة المحتملة. وهناك ثمانية متغيرات رئيسية للتصنيف يجب مراعاتها لمتابعة أهداف التنمية المستدامة: نوع الجنس والعمر والعرق وحالة الإعاقة والدخل (الثروة) ووضع الهجرة والموقع الجغرافي والسلالة.

وكما هو موضح في الجدول ٣، وضمن ٥٤ مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، من الضروري تصنيف ٢٢ مؤشر حسب العمر لتعكس أوجه التفاوت بين الفئات. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تصنيف ١١ مؤشرًا حسب حالة الإعاقة لتحديد الاختلافات في تغطية الحماية الاجتماعية، والتعليم الجيد، والمشاركة الاقتصادية والأرباح، والمشاركة المدنية، والحماية من التحرش والعنف. كما أن التصنيف حسب الدخل وحالة العمل والإقامة مطلوبان لتوضيح أوجه التفاوت بين المجموعات السكانية الفرعية. ومن الضروري تصنيف ثلاثة مؤشرات وفقًا لمستويات الدخل، ومؤشرين يوضحان للفرق بين سكان الحضر والريف. وأخيرًا، تتطلب ثلاثة مؤشرات التصنيف حسب حالة التوظيف.

جدول ٣

مؤشرات النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة[٣٠] حسب التصنيف المطلوب

التصنيف المطلوب	عدد المؤشرات
الجنس	٣٨
العمر	٢٢
الإعاقة	١١
الدخل (الثروة)	٣
الإقامة (حضر/ريف)	٢
المهنة/ حالة العمل	٣

(٣٠) لم يتم إدراج الأربعة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة الخاصة بنوع الجنس في إطار المتابعة العالمي في تحليل الفجوات هذا لأنها نوعية وليست في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي. وتشمل هدف التنمية المستدامة ٥-٦-٢، وهدف التنمية المستدامة ٥-أ-٢، وهدف التنمية المستدامة ٥-ج-١، وهدف التنمية المستدامة ١٣- ب-١

٢,٢ جانب العرض

وبالنظر إلى جانب الطلب على مؤشرات النوع الاجتماعي، تقوم مصر بجمع البيانات والمعلومات بشأن وضع المرأة في إطار الجهد الذي ينسقه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتشاور مع المجلس القومي للمرأة. ومن بين ٥٤ مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمفصلة أعلاه، يعد ٥٣ مؤشر منها قابل للتطبيق على السياق المصري، حيث أن المؤشر الوحيد المستبعد هو المؤشر ١٦-١-٢ (حالات الوفاة المرتبطة بالنزاعات لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، حسب نوع الجنس والعمر والسبب)، وهو متعلق بالبلدان التي تعتبر «في حالة نزاع» ولا ينطبق على مصر.

٣,٢ توفر المؤشرات

في مصر، وبناءً على التحليل باستخدام أداة تخطيط البيانات المتقدمة ADAPT، نجد أنه من بين الـ ٥٣ مؤشرًا لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، تتوفر البيانات فقط لـ ٢٧ مؤشر (٥١٪). يوضح الجدول ٤ توزيع مؤشرات النوع الاجتماعي هذه عبر أهداف التنمية المستدامة الحادية عشر. ولكل هدف، يوضح الجدول عدد المؤشرات مع البيانات المتاحة في مصر، وهو يوضح أن توافر البيانات الإجمالية لمؤشرات النوع الاجتماعي يختلف عبر أهداف التنمية المستدامة. ولا تتوافر أي بيانات للمؤشرات الستة الواردة في الأهداف ٢ و١٠ و١١ و١٣. ويتوفر واحد فقط من المؤشرات الخمسة التي تقيس الهدف ١٦ واثنان فقط من بين الثمانية مؤشرات التي تقيس الهدف ٤. وتتوافر البيانات بدرجة أعلى بالنسبة للمؤشرات التي تقيس الهدف ١ (٣ من أصل ٦)، والهدف ٣ (٥ من أصل ٦)، والهدف ٥ (١٠ من أصل ١٤)، والهدف ٨ (٥ من أصل ٧)، والهدف ١٧ (١ من أصل ١).

جدول ٤

توفر البيانات المتعلقة بمؤشرات النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة في مصر

أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات النوع الاجتماعي	المؤشرات المتوفرة
الهدف 1: القضاء على الفقر	٦	٣
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	١	٠
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	٦	٥
الهدف 4: التعليم الجيد	٨	٢
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	١٤	١٠
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	٧	٥
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة	١	٠
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	٣	٠
الهدف 13: العمل في مجال المناخ	١	٠
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	٥	١
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	١	١
الإجمالي	٥٣	٢٧

المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة حيث لا تتوفر البيانات في مصر (حسب البيانات الوصفية)
ملاحظة: قامت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بمراجعة إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في جلستها المنعقدة في مارس 2020، ونتيجة لذلك ، بلغ العدد الإجمالي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تتعلق بنوع الجنس أو قضايا النوع الاجتماعي51 ، بدلاً من 54. يرجى الرجوع إلى الملحق رقم 4 للحصول على القائمة المحدثة. يرجى الرجوع إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لمستودع البيانات الوصفية.

الهدف	المؤشرات	المجموعة	توفر البيانات
	١-٢-٢ نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون من الفقر بجميع أبعاده حسب التعريفات الوطنية	المجموعة 2	لا
	١-١-٣ نسبة السكان المشمولين بالحد الأدنى/ أنظمة الحماية الاجتماعية، حسب نوع الجنس، مع تمييز الأطفال، والعاطلين عن العمل، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، وحديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء والضعفاء	المجموعة 2	لا
	١-ب-١ نسبة الإنفاق الحكومي المتكرر والرأسمالي إلى القطاعات التي تفيد النساء والفقراء والفئات الضعيفة بشكل غير متناسب	المجموعة 2	لا
	٢-٣-٢ متوسط دخل صغار منتجي الأغذية حسب الجنس والأصل	المجموعة 2	لا
	٣-٨-١ تغطية الخدمات الصحية الأساسية (تُعرَّف بأنها متوسط تغطية الخدمات الأساسية بناءً على تدخلات التتبع التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والطفل والأمراض المعدية والأمراض غير المعدية وقدرة الخدمة وإمكانية الوصول إليها ضمن العامة والسكان الأكثر حرمانًا)	المجموعة 1	لا
	٤-١-١ نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصفوف ٢/٣؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الإعدادية الذين يحققون ما لا يقل عن الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (١) القراءة و(٢) الرياضيات، حسب نوع الجنس	المجموعة 1	لا
	٤-٢-١ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح في مجال الصحة والتعلم والرفاه النفسي والاجتماعي، حسب نوع الجنس	المجموعة 2	لا
	٤-٣-١ معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم والتدريب النظامي وغير النظامي خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، حسب نوع الجنس	المجموعة 2	لا
	٤-٥-١ مؤشرات التكافؤ (أنثى/ ذكر، ريفي/ حضري، أدنى/ أعلى شريحة خمسية للثراء وغيرها مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية والمتضررين من النزاعات، عند توفر البيانات) لجميع مؤشرات التعليم في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها	المجموعة1/2	لا
	٤-٦-١ النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتًا من الكفاءة (أ) الإلمام الوظيفي بالقراءة والكتابة و(ب) المهارات الحسابية الوظيفية، حسب نوع الجنس	المجموعة 2	لا
	٤-٧-١ مدى تعميم (١) تعليم المواطنة العالمية و(٢) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، على جميع المستويات في: (أ) سياسات التعليم الوطنية، (ب) المناهج الدراسية، (ج) تعليم المعلمين و(د) تقييم الطالب	المجموعة 2	لا

	٥-١-١ ما إذا كانت الأطر القانونية موجودة أم لا لتعزيز المساواة وعدم التمييز وتنفيذها ومتابعتها حسب نوع الجنس	المجموعة 2	لا
	٥-٦-٢ عدد البلدان التي لديها قوانين ولوائح تضمن للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عامًا الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والمعلومات والتعليم	المجموعة 2	لا
	٥-أ-٢ نسبة البلدان التي يضمن فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) المساواة للمرأة في حقوق ملكية الأرض و/ أو التحكم فيها	المجموعة 2	لا
	٥-ج-١ نسبة البلدان التي تمتلك أنظمة لتتبع الاعتمادات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومتابعتها	المجموعة 2	لا
	٨-٨-٢ زيادة الامتثال الوطني لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) بناءً على المصادر النصية والتشريعات الوطنية لمنظمة العمل الدولية، حسب نوع الجنس وحالة الهجرة	المجموعة 2	لا
	٨-٩-٢ عدد الوظائف في الصناعات السياحية باعتبارها نسبة من إجمالي الوظائف ومعدل نموها، حسب الجنس (محذوف)	محذوف	لا
	١٠-٢-١ نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ٥٠ في المائة من متوسط الدخل بحسب العمر ونوع الجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	المجموعة 2	لا
	١١-٢-١ نسبة السكان الذين يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، حسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	المجموعة ٢	لا
	١١-٧-١ متوسط حصة المساحة المبنية من المدن التي تعد مكانًا مفتوحًا للاستخدام العام للجميع، حسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	المجموعة ٢	لا
	١١-٧-٢ نسبة ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي، حسب نوع الجنس والعمر وحالة الإعاقة ومكان حدوثها، في الاثني عشر شهرًا الماضية	االمجموعة ٢	لا
	١٣-ب-١ عدد أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعمًا متخصصًا ومقدارًا من الدعم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات زيادة القدرات من أجل التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على المرأة والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة	المجموعة ٢	لا
	١٦-٢-٢ عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان حسب نوع الجنس والعمر وشكل الاستغلال	المجموعة ٢	لا
	١٦-٢-٣ نسبة الشابات والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٩ عامًا والذين تعرضوا للعنف الجنسي في سن ١٨ عامًا	المجموعة ٢	لا
	١٦-٧-١ نسب المناصب (حسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية والخدمة العامة والهيئات القضائية) مقارنة بالتوزيعات الوطنية	المجموعة ٢	لا
	١٦-٧-٢ نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار أمر شامل وملبي للاحتياجات، حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية	المجموعة ٢	لا

ومن الجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بخمسة مؤشرات "متاحة" لم يتم انتاجها مصنفة حسب نوع الجنس، مما يقلل من صلاحيتها باعتبارها مؤشرات للنوع الاجتماعي. هذه المؤشرات الخمسة مدرجة في الجدول 5. ويعد تعديل انتاج البيانات ونشرها مصنفة حسب الجنس أمراً في متناول الأيدي ويجب أخذه بعين الاعتبار لتحسين جودة إحصاءات النوع الاجتماعي وتوافرها لمتابعة أجندة 2030 بأقل التكاليف الإضافية.

جدول ٥

مؤشرات غير مصنفة حسب الجنس، والمجموعة

المؤشر	المجموعة
١-١-١ نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي	١
١-٤-٢ نسبة السكان البالغين الذين يتمتعون بحقوق حيازة آمنة للأراضي، ويمتلكون وثائق معترف بها قانونًا، ويعتبرون حقوقهم في الأراضي آمنة	٢
١-٣-٣ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١٠٠٠ من السكان غير المصابين	١
١-٨-٨ معدلات تواتر إصابات العمل المميتة وغير المميتة	٢
١-١-١٦ عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان	١

٤,٢
مؤشرات النوع الاجتماعي وفقًا لمصادر البيانات

تعد مسوح وتعدادات الأسر المعيشية مصادر البيانات الرئيسية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي (٢١ مؤشرًا من أصل ٢٧ عند توفر البيانات)، بينما تُستمد ستة مؤشرات من البيانات الإدارية. ويصنف الشكل ٥ مؤشرات النوع الاجتماعي حسب الجهة المنتجة لها. وكما هو موضح، يعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنتج الرئيسي للبيانات، فإنه مسؤول عن أكثر من نصف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، تليه وزارة الصحة (٥ مؤشرات من أصل ٢٧).

شكل ٥

المؤشرات المتاحة لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، حسب مصادر البيانات

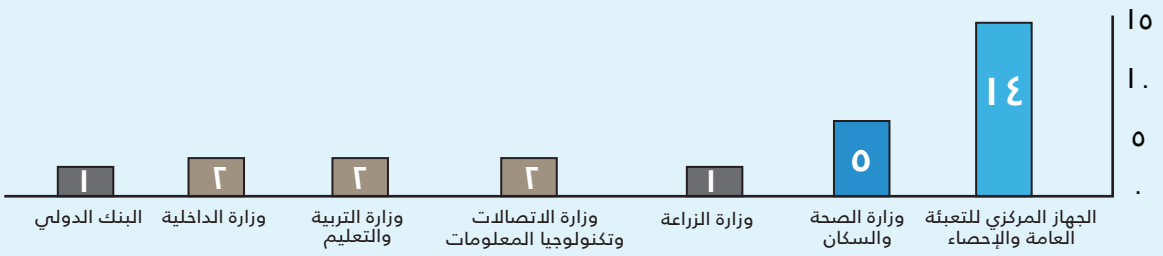

المصدر: حسابات المؤلف نفسه
"ملاحظة: يَعِد البنك الدولي ببيانات عن "نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي
باستخدام بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٥,٢
الفترة المرجعية وتواتر جمع البيانات

يوضح الجدول ٦، من خلال تحليل الفترة المرجعية للمؤشرات، أنه اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢٠، كانت المتابعة الأخيرة المتاحة لنصف المؤشرات (١٣) تقريبًا في عام ٢٠١٥ أو ما قبله. وإن الإخفاق في تحديث مؤشرات النوع الاجتماعي بانتظام يعيق التدخلات الملائمة والمناسبة ويحجب التقدم المحرز في تمكين الفتيات والنساء.

جدول ٦

مؤشرات النوع الاجتماعي، حسب السنة التي أجريت فيها المتابعة الأخيرة المتاحة

السنة	عدد المؤشرات	٪
٢٠١٠	١	٣,٧
٢٠١٤	٥	١٨,٥
٢٠١٥	٧	٢٥,٩
٢٠١٧	١١	٤٠,٧
٢٠١٨	٣	١١,١
الإجمالي	٢٧	١٠٠,٠

يكشف تحليل تواتر المؤشرات (الشكل ٦) أن ١١ مؤشرًا متاحًا من أصل ٢٧ يتم نشره سنويًا، ويتوفر مؤشران بانتظام كل عامين. ويتم توفير مؤشرين إضافيين كل ١٠ سنوات من نتائج التعدادات (السكاني والزراعي). ومع ذلك، ليس من الواضح إلى أي مدى قد يتم تحديث ١٢ مؤشرًا آخر بانتظام، خاصةً تلك المستخرجه من المسح السكاني الصحي، ومسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومسح استخدام الوقت.

يقدم جدول ٧ معلومات محددة بشأن مصادر البيانات للمؤشرات وتواترها.

شكل ٦
مؤشرات النوع الاجتماعي بحسب وتيرة النشر

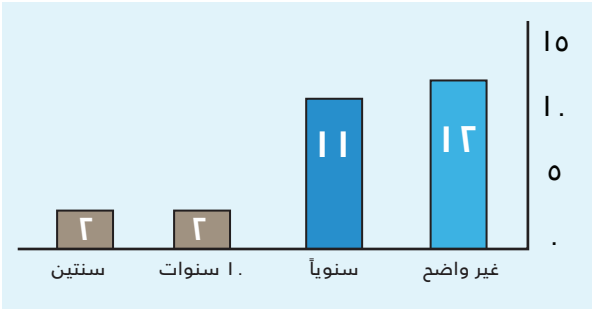

جدول ٧
مصادر البيانات ووتيرة مؤشرات النوع الاجتماعي المتوفرة

مصادر البيانات	المؤشرات	الوتيرة
النشرة السنوية للتوظيف والأجور	١	سنوياً
البيانات الإدارية	٥	سنوياً
مسح القوى العاملة	٣	سنوياً
نشرة إصابات العمل	١	سنوياً
نشرة المواليد والوفيات	١	سنوياً
بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية	٢	سنتين
تعداد السكان	١	١٠ سنوات
التعداد الزراعي	١	١٠ سنوات
المسح السكاني الصحي	٤	غير واضح
مسح عمالة الأطفال	١	غير واضح
مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) للأسرة المعيشية	١	غير واضح
مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي	٤	غير واضح
مسح استخدام الوقت	١	غير واضح
مسح المؤشرات الإلكترونية	١	غير واضح
الإجمالي	٢٧	

٦,٢
فجوة البيانات لمؤشرات النوع الاجتماعي حسب التصنيف

على الرغم من أن المسوحات هي المصدر الرئيسي للبيانات لمعظم مؤشرات النوع الاجتماعي المتاحة، إلا أن هذه المراجعة تكشف عن فجوة واضحة في البيانات المطلوبة للتصنيف التفصيلي. فعلى سبيل المثال، ينبغي تصنيف ١٨ مؤشرًا من المؤشرات المتاحة حسب الجنس، لكن توضح المراجعة أن ١٣ مؤشرًا فقط مصنف حاليًا حسب الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الضروري تصنيف ١١ مؤشرًا من بين الـ ٢٧ المتاحين حسب العمر، ولكن تفي ستة مؤشرات فقط بهذا المطلب. وعلاوة على ذلك، لم تُصنف أي من المؤشرات المتاحة حسب الإقامة أو حالة الإعاقة أو المهنة/ حالة العمل، مما يؤدي إلى الحد من فرص تحليل أوجه الضعف المتداخلة وهو ما لا يتوافق مع مبدأ «عدم ترك أحد يتخلف عن الركب».

شكل ٧

التصنيف المطلوب مقارنة بالتصنيف المتاح لمؤشرات النوع الاجتماعي

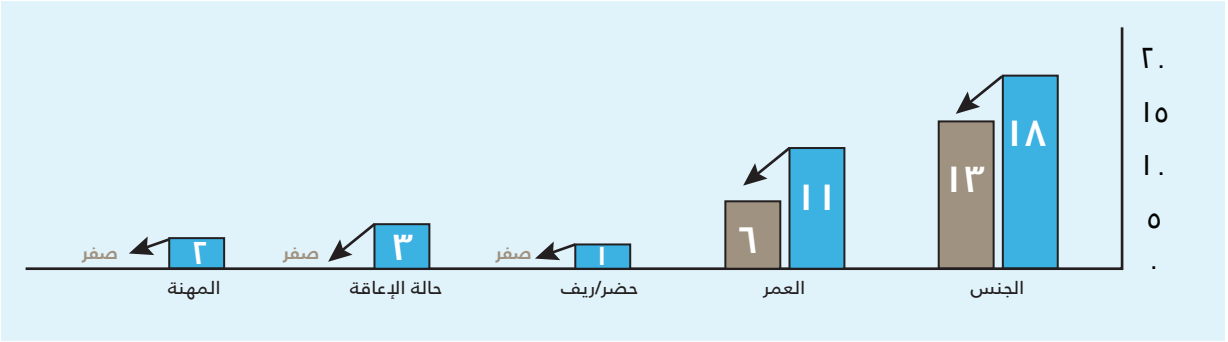

لذلك، تعتبر مراجعة انتاج مؤشرات النوع الاجتماعي مع التصنيف المطلوب أولوية في إعداد إحصاءات النوع الاجتماعي في المستقبل. ويُمكِن ذلك الباحثين من تسليط الضوء على أوجه التفاوت وعدم المساواة بين مختلف مجموعات السكان، مما يساعد في تحديد الأولويات ومعالجة اوجه التفاوت من خلال البرامج والسياسات المناسبة.

فجوة البيانات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية

١. جانب الطلب

في عام ٢٠١٧، أُطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية لعام ٢٠٣٠[٣١] للوفاء بالتزامات مصر لحقوق المرأة في الدستور المصري لعام ٢٠١٤ وكذلك في المعاهدات والإعلانات الدولية الملزمة التي تعد مصر طرفًا فيها. فعلى سبيل المثال، قدمت مصر تقاريرها الثامنة إلى العاشرة الدورية المجمعة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والتي استخدمت بيانات النوع الاجتماعي على نطاق واسع.

وعلى الرغم من أن قائمة مؤشرات النوع الاجتماعي في الإطار العالمي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة تعتبر كبيرة، فإن هناك حاجة لإعداد مؤشرات إضافية لمتابعة تمكين المرأة على وجه التحديد وتقييمها في سياق مصر. وتم إعداد مجموعة من ٣٤ مؤشرًا بعناية لقياس التقدم المحرز في كل من الركائز الأربع للإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، بما في ذلك ٦ مؤشرات لقياس القيادة النسائية والتمكين السياسي؛ و٩ مؤشرات لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة؛ و١١ مؤشرًا لقياس التمكين الاجتماعي للمرأة؛ و ٨ مؤشرات عن حماية المرأة. ويقدم الجدول ٨ معلومات مفصلة عن هذه المؤشرات ويصنفها على أنها من النوع (أ) للإشارة إلى تلك المصنفة حسب نوع الجنس و مؤشرات النوع (ب) التي لا تتطلب تصنيفاً حسب نوع الجنس، لكنها تعكس قضايا النوع الاجتماعي (الجدول ٨). ويعرض الملحق ٥، خريطة لركائز الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية مقابل أهداف التنمية المستدامة.

جدول ٨

المؤشرات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية

المحاور	الرقم	المؤشرات	النوع
التمكين السياسي	PE1	١) نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات	أ
	PE2	٢) نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	أ
	PE3	٣) نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية	أ
	PE4	٤) نسبة تمثيل النساء في الهيئات القضائية	أ
	PE5	٥) نسبة الإناث في الوظائف العامة	أ
	PE6	٦) نسبة الإناث في الوظائف الإدارية العليا	أ

(٣١) تتاح المؤشرات على مرصد المرأة المصرية www.enow.gov.eg

التمكين الاقتصادي	EE1	٧) نسبة النساء المعيلات تحت خط الفقر	أ
	EE2	٨) نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة	أ
	EE3	٩) معدل البطالة بين الإناث	أ
	EE4	١٠) نسبة النساء في الوظائف الإدارية	أ
	EE5	١١) نسبة النساء في الوظائف المهنية	أ
	EE6	١٢) الفجوة المقدرة في الأجور بين الرجل والمرأة	أ
	EE7	١٣) نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	أ
	EE8	١٤) نسبة التمويل المتناهي الصغر الذي يستهدف النساء	أ
	EE9	١٥) نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	أ
التمكين الاجتماعي	SE1	١٦) معدل الأمية بين الإناث (فوق ١٠ سنوات)	أ
	SE2	١٧) معدل الأمية بين الإناث (٢٠-٢٩ سنة)	أ
	SE3	١٨) نسبة المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل	ب
	SE4	١٩) معدل الإنجاب الكلي (طفل/ امرأة)	ب
	SE5	٢٠) نسبة النساء الحوامل اللاتي تلقين رعاية أثناء الحمل	ب
	SE6	٢١) نسبة الولادات القيصرية	ب
	SE7	٢٢) نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)	ب
	SE8	٢٣) متوسط العمر المتوقع عند الولادة	أ
	SE9	٢٤) متوسط عدد السنوات التي تعيشها الأنثي بصحة جيدة	أ
	SE10	٢٥) نسبة النساء ذوات الإعاقة اللاتي يشغلن وظائف منتظمة في القطاع الحكومي	أ
	SE11	٢٦) عدد دور المسنين	أ
الحماية	PR1	٢٧) نسبة النساء في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ اللاتي تزوجن قبل سن ١٨	ب
	PR2	٢٨) نسبة المتزوجات/ النساء اللاتي تزوجن قبل سن ٢٠ - ٢٩، وأنجبن أطفال قبل سن العشرين	ب
	PR3	٢٩) نسبة النساء اللاتي تعرضن للتحرش خلال العام السابق	ب
	PR4	٣٠) نسبة النساء في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة اللاتي سبق لهن الزواج واللاتي خضعن للختان	ب
	PR5	٣١) نسبة الفتيات دون سن ١٩ المتوقع خضوعهن للختان	ب
	PR6	٣٢) نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف الجسدي بواسطة أزواجهن	ب
	PR7	٣٣) نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف النفسي بواسطة أزواجهن	ب
	PR8	٣٤) نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي بواسطة أزواجهن	ب

١,١ تصنيف البيانات

لرصد مستوى عدم المساواة في تحقيق تمكين المرأة، تُصنف البيانات أيضًا حسب العمر والإعاقة والثروة/ الدخل والإقامة. وفي الجدول ٩، تم اقتراح نظام تصنيف لمثل هذه المتابعة لتعزيز شمولية البيانات. وسوف يؤدى توافر مثل هذا التصنيف في توجيه السياسات ويساهم في ضبط وتحسن التدخلات.

جدول ٩

مؤشرات النوع الاجتماعي الواردة في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، وفقًا للتصنيف المطلوب

مؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية		مصنفة حسب					
الجنس		العمر	الإعاقة	الثروة/ الدخل	الإقامة ريف/ حضر	الإجمالي	
PE	**التمكين السياسي**						
PE1	نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات	نعم	نعم	نعم		نعم	
PE2	نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	نعم	نعم	نعم		نعم	
PE3	نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية	نعم	نعم	نعم		نعم	
PE4	نسبة تمثيل النساء في الهيئات القضائية	نعم					
PE5	نسبة الإناث في الوظائف العامة	نعم					
PE6	نسبة الإناث في الوظائف الإدارية العليا	نعم	نعم				
EE	**التمكين الاقتصادي**						
EE1	نسبة النساء المعيلات تحت خط الفقر	نعم	نعم	نعم		نعم	
EE2	نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	
EE3	معدل البطالة بين الإناث	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	
EE4	نسبة النساء في الوظائف الإدارية	نعم					
EE5	نسبة النساء في الوظائف المهنية	نعم					
EE6	الفجوة المقدرة في الأجور بين الرجل والمرأة	نعم					
EE7	نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	نعم				نعم	
EE8	نسبة التمويل المتناهي الصغر الذي يستهدف النساء	نعم				نعم	
EE9	نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	نعم			نعم	نعم	

مؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية الجنس		مصنفة حسب				
		العمر	الإعاقة	الثروة/ الدخل	الإقامة ريف/ حضر	الإجمالي
SE	التمكين الاجتماعي					
SE1	معدل الأمية بين الإناث (فوق ١٠ سنوات)	نعم				
SE2	معدل الأمية بين الإناث (٢٠-٢٩ سنة)	نعم		نعم	نعم	نعم
SE3	نسبة المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل		نعم		نعم	نعم
SE4	معدل الإنجاب الكلي (طفل/ امرأة)					
SE5	نسبة النساء الحوامل اللاتي تلقين رعاية أثناء الحمل				نعم	نعم
SE6	نسبة الولادات القيصرية			نعم		
SE7	نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)				نعم	نعم
SE8	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	نعم				
SE9	متوسط عدد السنوات التي تعيشها الأنثي بصحة جيدة	نعم				
SE10	نسبة النساء ذوات الإعاقة اللاتي يشغلن وظائف منتظمة في القطاع الحكومي	نعم		نعم		
SE11	عدد دور المسنين	نعم				
PR	الحماية					
PR1	نسبة النساء في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ اللاتي تزوجن قبل سن ١٨				نعم	نعم
PR2	نسبة المتزوجات/ النساء اللاتي تزوجن قبل سن ٢٠ - ٢٩، وأنجبن أطفال قبل سن العشرين				نعم	نعم
PR3	نسبة النساء اللاتي تعرضن للتحرش خلال العام السابق		نعم	نعم	نعم	نعم
PR4	نسبة النساء في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة اللاتي سبق لهن الزواج واللاتي خضعن للختان					
PR5	نسبة الفتيات دون سن ١٩ المتوقع خضوعهن للختان				نعم	نعم
PR6	نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف الجسدي بواسطة أزواجهن		نعم			
PR7	نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف النفسي بواسطة أزواجهن		نعم			
PR8	نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي بواسطة أزواجهن		نعم			
الإجمالي		٢١	١٢	١٠	١١	١٧

٢. جانب العرض

١,٢ توافر البيانات

في الجدول ١٠، تم تصنيف كل مؤشر من مؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية البالغ عددها ٣٤ وفقًا لمصدر بياناتها المطلوبه لحساب المؤشر. وهناك مؤشر لا تتوافر بيانات عنه (EE١: نسبة النساء المعيلات تحت خط الفقر) وبالتالي يجب أن يؤخذ في الاعتبار في الأجندة المستقبلية الخاصة بنشر البيانات. وعلاوة على ذلك، كما أن المؤشر SE١٠ (نسبة النساء ذوات الإعاقة اللاتي يشغلن وظائف منتظمة في القطاع الحكومي) بياناته غير متاحة للعامة.

٢,٢ مؤشرات النوع الاجتماعي وفقًا لمصادر البيانات

تعد البيانات الإدارية مصدراً لسبعة مؤشرات (PE2 وPE3 و PE4 وPE5 وPE6 وSE10 وSE11). كما قد تكون البيانات الإدارية مصدرًا بديلاً لحساب ثلاثة مؤشرات أخرى (EE7 وEE8 وSE7)، مما يؤكد أهمية دمج البيانات الإدارية لمتابعة ورصد الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

يقدم المسح السكاني الصحي في مصر ٨ مؤشرات، يليه مسح القوى العاملة (٥ مؤشرات)، ومسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي (٤ مؤشرات) ومسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية (مؤشر واحد). ومن المهم تسليط الضوء على أن جميع المؤشرات التي تقيس الحماية، بالإضافة إلى أربعة من المؤشرات المستخدمة لقياس التمكين الاجتماعي مستمدة من المسح السكاني الصحي في مصر. وعلى هذا النحو، من المهم أن يقيس مسح صحة الأسرة في مصر، الذي سيحل محل المسح السكاني الصحي، هذه المؤشرات من أجل سد الفجوات في المعلومات اللازم لمتابعة مؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

جدول ١.
مؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية حسب المصادر الأولية للبيانات

مصادر البيانات	عدد المؤشرات	٪
المسح السكاني الصحي	٨	٢٣,٥٪
البيانات الإدارية	١٠	٢٩,٤٪
مسح القوى العاملة	٥	١٤,٧٪
المسوحات الأخرى	٧	٢٠,٦٪
المسح/ التعداد	٢	٥,٨٪
المسح/ البيانات الإدارية	١	٢,٩٪
التعداد/ البيانات الإدارية	١	٢,٩٪
الإجمالي	٣٤	١٠٠,٠

٣,٢ الفترة المرجعية ومعدل التواتر

وعلى النحو المذكور، عندما تم تحليل الفترة المرجعية ومعدل تواتر البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، يظهر بوضوح أن البيانات الخاصة بالعديد من المؤشرات قديمة وغير محدثة. وبالمثل، فإنه بالنسبة لمؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية المتاحة بياناتها، يوجد منها ١٥ مؤشرًا (٤٦,٨ في المائة) تعتبر بياناتها قديمة وغير محدثة وترجع إلى عام ٢٠١٥ أو قبل ذلك. وتعزز هذه النتيجة الحاجة إلى اعتماد استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لجمع البيانات والتي تضمن انتاج البيانات في التوقيت المناسب.

٤,٢
فجوات البيانات في مؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية

يوضح الجدول ١١ مدى توفر أحدث البيانات المتاحة ومصدرها والسنة التي جُمعت فيها. ويشير الجدول إلى أنه من بين ٣٤ مؤشرًا، يوجد ٢٠ مؤشر تعتمد بياناتهم على المسوحات، و١٠ مؤشرات من البيانات الإدارية، ومؤشرين باستخدام إما بيانات مسوحات أو تعدادات، وقد يتم حساب مؤشرين باستخدام إما بيانات مسوحات أو تعدادات أو بيانات الإدارية. إضافة إلى ذلك، فإن ١٥ مؤشرًا من بين المؤشرات ال ٣٢ المتاحة ترجع بياناتهم إلى عام ٢٠١٥ أو ٢٠١٤، وتعكس المؤشرات الأخرى البيانات الأحدث.

جدول ١١
مؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية حسب اتوافر ومصدر البيانات وآخر سنة لتوفر البيانات

المحاور	الرقم	التوفر	المصدر	آخر سنة لتوافر البيانات
التمكين السياسي	PE1	نعم	استطلاعات إدلاء الناخبين بأصواتهم في الانتخابات	٢٠١٤[٣٢]
	PE2	نعم	بيانات إدارية	البرلمان الحالي
	PE3	نعم	بيانات إدارية	آخر مجلس محلي ٢٠٠٨
	PE4	نعم	بيانات إدارية	٢٠١٩
	PE5	نعم	بيانات إدارية	٢٠١٩
	PE6	نعم	بيانات إدارية	٢٠١٧
التمكين الاقتصادي	EE1	لا	مسح- مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك للأسر المعيشية	لا يوجد بيانات سابقة
	EE2	نعم	مسح- مسح القوى العاملة	٢٠١٨
	EE3	نعم	مسح- مسح القوى العاملة	٢٠١٨
	EE4	نعم	مسح- مسح القوى العاملة	٢٠١٨
	EE5	نعم	مسح- مسح القوى العاملة	٢٠١٨
	EE6	نعم	مسح- مسح القوى العاملة	٢٠١٨
	EE7	نعم	تعداد اقتصادي/ بيانات إدارية	٢٠١٩
	EE8	نعم	بيانات إدارية	٢٠١٩
	EE9	نعم	مسح	٢٠١٩

(٣٢) يعتمد توفر المؤشر المحدث على إمكانية إجراء استطلاعات رأي الناخبين عند الاقتراع في الانتخابات المقبلة.

التمكين الاجتماعي	SE1	نعم	مسح/ تعداد	٢٠١٧
	SE2	نعم	مسح/ تعداد	٢٠١٧
	SE3	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٤
	SE4	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٤
	SE5	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٤
	SE6	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٤
	SE7	نعم	مسح/ بيانات إدارية	٢٠١٥
	SE8	نعم	بيانات إدارية	٢٠١٧
	SE9	نعم	بيانات إدارية	٢٠١٦
	SE10	لا	بيانات إدارية	لا يوجد بيانات سابقة
	SE11	نعم	بيانات إدارية	٢٠١٤
الحماية	PR1	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٤
	PR2	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٤
	PR3	نعم	مسح- مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي	٢٠١٥
	PR4	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٤
	PR5	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٤
	PR6	نعم	مسح- مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي	٢٠١٥
	PR7	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٥
	PR8	نعم	مسح- المسح السكاني الصحي	٢٠١٥

عند مقارنة مدى توفر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة (الشكل ٨)، قد نرى أن مؤشرات النوع الاجتماعي الواردة في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة لديها تغطية أوسع (٣٢ من أصل ٣٤ مؤشرًا) من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (٢٧ من أصل ٥٣ مؤشرًا). ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن العديد من المؤشرات في كل من الإطارين تتكرر أو تتشابه.

شكل ٨

مؤشرات النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية حسب التوفر

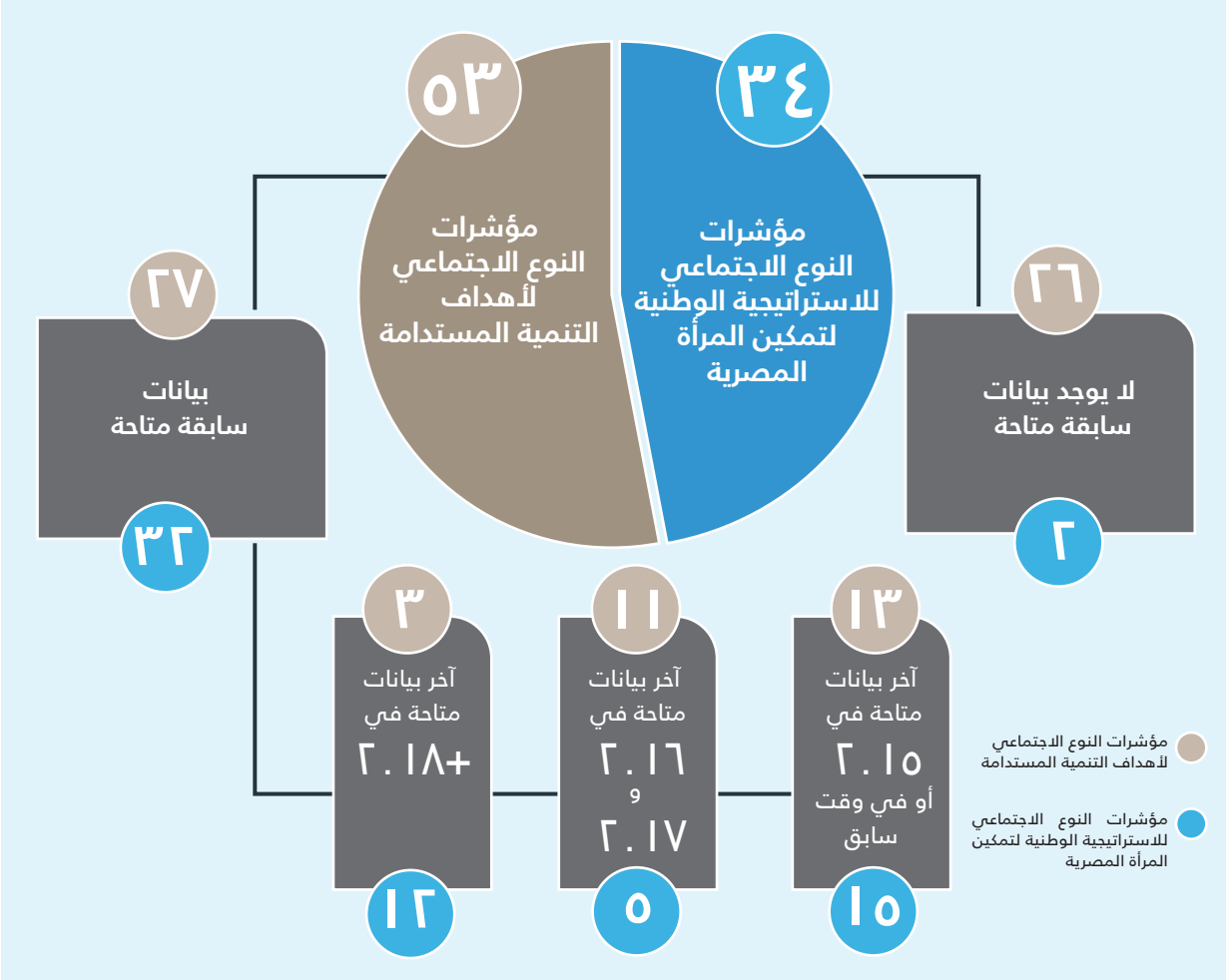

٥,٢ مجموعة الحد الأدنى من مؤشرات النوع الاجتماعي التي حددتها الأمم المتحدة

وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على مجموعة الحد الأدنى من مؤشرات النوع الاجتماعي خلال دورتها الرابعة والأربعين في عام ٢٠١٣ (E / CN.3 / ٢٠١٣/٣٣). تم تنظيم المؤشرات في خمسة محاور: ١) الهياكل الاقتصادية والوصول إلى الموارد، ٢) التعليم الإلكتروني، ٣) الصحة والخدمات ذات الصلة، ٤) الحياة العامة واتخاذ القرار، و ٥) حقوق الإنسان للمرأة والطفل. يعالج كل محور واحدًا أو أكثر من مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين. تحتوي القائمة على ٥٢ مؤشرًا كميًا (٢٢ منها متضمنة بالفعل في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي) و ١١ مؤشرًا نوعيًا تتعلق بالمعايير الوطنية. تم تنقيح مجموعة المؤشرات لتتماشى مع مؤشرات التنمية المستدامة.

وبصفة عامة، يُظهر التقييم أن بيانات النوع الاجتماعي لا تزال غير متاحة على نطاق واسع لرفع تقرير عن التقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين. ويعد أحد المخاوف الرئيسية في هذا الصدد توفر جمع البيانات بصفة منتظمة والذى يظهر بوضوح في بعض المؤشرات القديمة التي لم يتم جمع بياناتها بصورة متكررة. وعلاوة على ذلك، يعكس تواتر جمع البيانات تباين تمويل بيانات النوع الاجتماعي، لا سيما تلك المؤشرات التي تُستمد من المسوحات المتخصصة. من أجل ضمان الحصول على معلومات حديثة وملائمة بشأن المساواة بين الجنسين، يجب أن يتوفر نهج نظامي لتمويل جمع بيانات النوع الاجتماعي لضمان الحصول على المعلومات الحديثة في التوقيت المناسب عن المساواة بين الجنسين.

٧

التوصيات

التوصيات

تستند التوصيات التالية إلى المراجعة المكتبية التي تم إجراؤها ونتائج الاستبيانات التي أفاد بها مسئول وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي وموظفيها بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك منتجي ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي في ٨ وزارات معنية وفي البنك المركزي، إضافة إلى استبيان خاص باحتياجات مستخدمي البيانات. وبناءً على هذه المراجعة، فيما يلي توصيات لتعزيز إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني المصري

١) تطوير قدرات النظام الإحصائي الوطني

- **تعزيز آليات التنسيق الحالية** مع الأطراف المعنية للسماح بمزيد من التفاعل بين منتجي البيانات ومستخدميها لتعزيز الحوار بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي في جميع مراحل انتاج البيانات والتواصل والاستخدام.

  - قد يكون أحد الاقتراحات هو عقد منتدى سنوي للأطراف المعنية لتحديد الفجوات في البيانات المراعية للنوع الاجتماعي، ولتخطيط أنشطة جديدة لجمع البيانات، ولمناقشة كيفية استخدام مصادر البيانات البديلة بطريقة أفضل، بما في ذلك السجلات الادارية والبيانات الضخمة، لاستكمال مصادر البيانات التقليدية. ويمكن ان يكون هذا المنتدى برئاسة مشتركه من المجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مع إشراك جميع الأطراف المعنية في صياغة جدول أعماله. وبالإضافة لذلك، يمكن استكمال العمل من خلال منصة افتراضية للتواصل وتبادل المعرفة بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي، وهو ما قد يجعلها جزءًا من مرصد المرأة المصرية.
  - وهناك خيار آخر يتمثل في إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين الجهات المعنية بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي، برئاسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومي للمرأة، لمناقشة القضايا المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي ولتحديد مسؤوليات النظام الإحصائي الوطني فيما يتعلق بإعداد ونشر البيانات المراعية للنوع الاجتماعي. وقد تكون إحدى طرق تنفيذ ذلك هى إنشاء وتفعيل وحدة الإحصاء في كل وزارة لتتحمل المسؤوليات الكاملة لإعداد البيانات وإحصاءات النوع الاجتماعي ونشرها.

- **تحديث قانون الإحصاء ليغطى إحصاءات النوع الاجتماعي وفرض التصنيف حسب نوع الجنس** من خلال البيانات التي ينتجها النظام الإحصائي الوطني، كما يجب أن يتضمن القانون بندا يضمن نشر بيانات النوع الاجتماعي بانتظام وجعلها في متناول جمهور عريض. وفي الوقت المناب، وفي نفس الوقت من المهم إدراج إحصاءات النوع الاجتماعي في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات (NSDS) لضمان إستمرار أولوية في جمع ونشر بياناتالنوع الإجتماعى، وهو ما سوف يؤدي إلى وضع خطة عمل لتعزيز إحصاءات النوع الاجتماعي على المدى القصير والمتوسط. ويجب مراجعة خطط العمل كل عام أو عامين وتعديلها إذا لزم الامر وفقًا للاحتياجات.

- **إشراك مختلف الأطراف المعنية عند إعداد سلسلة قيمة البيانات لإحصاءات النوع الاجتماعي،** بداية من جمع البيانات إلى النشر، من خلال علاقة متبادلة تحقق مكاسب الطرفين . وقد تقدم الأطراف المعنية مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية رؤى قيمة أثناء عملية إعداد إحصاءات النوع الاجتماعي وتبادلها.

  - قد تساعد منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في وضع تعريفات لمؤشرات النوع الاجتماعي، وكذلك تحديد القضايا الأكثر إلحاحًا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى وسائل الإعلام، تلعب هذه الجهات الفاعلة دورًا مهمًا في نشر البيانات وتوفير الإحصاءات للعامة.
  - وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد أصبح جهة فاعلة حاسمة فيما يتعلق باستكشاف مصادر بديلة للبيانات. وقد تؤدي تقوية العلاقات بين النظام الإحصائي الوطني والأطراف المعنية إلى المزيد من إحصاءات النوع الاجتماعي الأفضل للسياسات العامة الشاملة.

- **تحسين قدرات الإحصائيين في الوزارات لتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي الدقيقة وإعدادها ونشرها وفقًا للمعايير الدولية.** أثارت كل من وزارة الزراعة ووزارة المالية ووزارة التضامن الاجتماعي وهيئة التأمينات مسألة الحاجة إلى تنمية القدرات في هذا المجال. وقد يوفر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تدريبًا على أهمية إحصاءات النوع الاجتماعي وطرق جمع البيانات المراعية لنوع الجنس لزيادة القدرات.

- **ضمان تمويل مستدام لعملية جمع البيانات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وكذلك لوحدة إحصاءات النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.** ويمثل التمويل غير المستقر للأنشطة تحديًا أمام إعداد المعلومات بشأن المساواة بين الجنسين ونشرها. ويجب تخصيص بند خاص من الموارد العامة لهذه الأنشطة لضمان بقائها كأولوية للنظام الإحصائي الوطني ولتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.

- **زيادة فرص الدعم والتدريب لوحدة إحصاءات النوع الاجتماعي (GSU) في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.** تعد وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي جهة فاعلة رئيسية، ويعتبر ضمان تجهيزها للاضطلاع بمهمتها أمرا أساسيا لإعداد إحصاءات النوع الاجتماعي في الدولة. ويتضمن ذلك بعض الاهتمامات الرئيسية مثل ضمان التمويل والتدريب لموظفي الوحدة ، فضلًا عن دعم دورهم في تعزيز إحصاءات النوع الاجتماعي. ويجب أن يدعم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والوزارات التنفيذية الأخرى العلاقة بين موظفي الوحدة ومنتجي البيانات الآخرين لتسهيل تبادل البيانات. وفي المقابل، قد توفر الوحدة التوجيه والتدريب لمنتجي ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي عبر النظام الايكولوجي للبيانات.

٢) تحسين جمع بيانات النوع الاجتماعي لتقليل فجوات المعلومات

- **الطلب من جميع منتجي البيانات جمع بياناتهم ونشرها مصنفة حسب نوع الجنس.** وتتضمن الفرص الضائعة بيانات عن فقر الإناث، ومستأجرو الأراضي وملاكها، ومتلقي الائتمانات والقروض، والموظفون ذو التأمين الاجتماعي، وهي مؤشرات يتم إصدارها لعامة السكان ولكنها غير مصنفة حاليًا حسب الجنس. فيما يلي بعض من الفرص التي ذُكرت خلال المقابلات مع ممثلي الوزارات:

  - تعمل وزارة الزراعة حاليًا على الاستعدادات من أجل التعداد الزراعي لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠. ويجب الأخذ في الاعتبار ملكية الأراضي المصنفة حسب نوع الجنس.
  - أفادت مصلحة الضرائب العقارية أنها أنشأت قاعدة بيانات آلية للضرائب على العقارات المبنية، ولم تنظر في مجال تصنيف قاعدة بياناتها وفقًا لنوع الجنس. وأفادت أن إضافة نوع الجنس بعد الانتهاء من تطوير قاعدة البيانات يعد أمرًا ممكنًا وذلك عن طريق استخراج المعلومات عن نوع الجنس من بطاقة الهوية الوطنية، وهو ما يعد إضافة مهمة لقاعدة البيانات.

- **تحسين توحيد آليات جمع بيانات النوع الاجتماعي وتوثيقها.** ويعد وضع المعايير وأساليب جمع البيانات أمرًا مهمًا لضمان جودة إحصاءات النوع الاجتماعي، وتتمثل الخطوة الأولى في توحيد إعداد البيانات الوصفية باعتبارها جزء من توطين أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة. وبالإضافة لذلك يسهل وجود تعريفات واضحة وتوثيق عمليات جمع وانتاج البيانات من انتاج بيانات النوع الاجتماعي واستخدامها، بالإضافة إلى خلق فهم مشترك بشأن القضايا المعقدة.

- **تعظيم استخدام البيانات الإدارية لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة.** ويمكن لمنتجي **البيانات الإستفادة من أفضل الممارسات وإرشادات ضمان الجودة في جمع بيانات النوع الاجتماعي من السجلات الإدارية.** وإلى جانب إيجاد بديل منخفض التكلفة لمسوحات الأسر المعيشية، قد تسمح المصادر الإدارية بتحليل المناطق الجغرافية الأصغر حجمًا، والتي قد توجه البرامج والتدخلات المحلية. ومن الضروري دراسة استخدام السجلات الإدارية، بتوجيه من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لضمان كفاءة الموظفين في الوزارات التنفيذية الذين يجمعون البيانات ذات الصلة وتدريبهم. كما ينبغي النظر في آلية تبادل البيانات وضمان الجودة لتمكين إعادة استخدام البيانات الإدارية لإحصاءات النوع الاجتماعي.

- **استكشاف إمكانية استخدام مصادر غير تقليدية في جمع البيانات المراعية للنوع الاجتماعي،** مثل البيانات المستمدة من الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي، أو البيانات التي يعدها المواطنون. وقد أصبحت الأدوات الجديدة لجمع البيانات المراعية للنوع الاجتماعي مصدرًا قيمًا للمعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. واستكشاف مصادر بيانات جديدة من شأنه أن يوفر فرصًا متعددة لسد فجوات بيانات النوع الاجتماعي وتعزيز الابتكار. وبالإضافة لذلك، يعد التدريب على طرق الجمع والاستخدامات والتحديات المحتملة المتعلقة بمثل هذه المصادر أمرًا ضروريًا لضمان الجودة. وقد تكون الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية مفيدة في هذا الصدد.

٣) تعزيز استخدام بيانات النوع الاجتماعي ونشرها

- **إتاحة بيانات النوع الاجتماعي من خلال نشرها بانتظام بأشكال سهلة الاستخدام.** ويجب على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والوزارات التنفيذية المعنية نشر إحصاءات النوع الاجتماعي على مواقعهم الإلكترونية لإتاحتها للباحثين والصحفيين والمهتمين. ويعد أحد الاعتبارات المهمة في هذا الصدد هو نشر البيانات التي تتماشى مع احتياجات الفئة المُستهدفة ويأخذ في الاعتبار مستوياتها في تحليل البيانات. وقد توفر المشاورات المنتظمة مع المستخدمين الرئيسيين لإحصاءات النوع الاجتماعي معلومات مفصلة عن احتياجاتهم ورضاهم عن المنتجات الإحصائية.

- **تعزيز المعرفة بالبيانات بين مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي لمساعدتهم على فهم الإحصاءات وتوصيلها بطريقة صحيحة.** وتتمثل إحدى التحديات الرئيسية المتعلقة باستخدام بيانات النوع الاجتماعي في انخفاض مستويات المعرفة بطبيعة الإحصاءات وكيفية ارتباطها بقضايا النوع الاجتماعي، وقد يساعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومي للمرأة في تحسين هذا الوضع من خلال تقديم فرص تدريب للجوانب الفنية للإحصاءات، وكذلك لقضايا النوع الاجتماعي ذات الصلة في الدولة.

- **بناء الثقة بين مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي وتعزيز استخدام بيانات النوع الاجتماعي من خلال الحوار بين منتجي ومستخدمي البيانات.** حيث يمكن للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بناء الثقة في الإحصاءات الرسمية وتعزيز استخدامها من خلال توفير مساحة للحوار بين مستخدمي ومنتجي بيانات، كما يعد رفع الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وأهمية البيانات لتحسين وضع النساء والرجال أمرًا بالغ الأهمية لزيادة استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي وتعزيز نشرها.

V

المراجع

المراجع

Assaad, R. and Krafft, C. 2013. The Egypt Labor Market Panel Survey: Introducing the 2012 Round. Economic Research Forum, Working Paper 758. http://erf.org.eg/publications/egypt-labor-market-panel-survey-introducing-2012-round/

Bari, Farzana. 2005. Women's Political Participation: Issues and Challenges. Division for the Advancement of Women https://www.semanticscholar.org/paper/Women-%E2%80%99-s-Political-Participation-%3A-Issues-and-*-%28-Bari/56929580a608ee4677031f77c86309e2468fefd2?p2df

Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). 2018. Household Income, Expenditures and Consumption Survey (HIECS). (2015 and 2017–2018). In Arabic.

— 2018. Labour Force Survey (2015–2018). In Arabic.

—. 2018. Statistical Yearbook. (2015–2018). In Arabic.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics, National Council for Women and UNFPA. 2015. The Egypt Economic Cost of Gender-Based Violence Survey. https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Costs%20of%20the%20impact%20of%20Gender%20Based%20Violence%20%28GBV%29%20WEB.pdf

Committee on the Elimination of Discrimination against Women. 2010. Concluding observations of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women: Egypt. CEDAW/C/EGY/CO/7.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2016. Development of National Gender Statistics Programmes. Conceptual Framework. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/conceptual-framework-development-national-gender-statistics-programmes-english_0.pdf

—. 2019. Arab Gender Lens 2019 Pocketbook: A Statistical Portrait of the Western Asia Region. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/conceptual-framework-development-national-gender-statistics-programmes-english_0.pdf

Ministry of Health and Population, El-Zanaty and Associates and ICF International. 2015. Egypt Demographic and Health Survey. Cairo, Egypt: Ministry of Health and Population and ICF. International. https://dhsprogram.com/pubs/pdf/fr302/fr302.pdf

—. 2015. Egypt Health Issues Survey. Cairo, Egypt: Ministry of Health and Population and ICF. https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR313/FR313.pdf

Mohammed, Margaret. 2009. Making invisible work more visible: gender and time use surveys with a focus in the Pacific and unpaid care work. Suva, Fiji: UNDP Pacific Centre.

National Council for Women. 2017. National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women 2030. http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2018/02/final-version-national-strategy-for-the-empowerment-of-egyptian-women-2030.pdf

National Council for Women. The National Observatory for Women (ENOW). https://en.enow.gov.eg/

OECD. 2011. Quality Framework and Guidelines for OECD Statistical Activities. https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=std/qfs(2011)1&doclanguage=en

—. 2016. Toolkit for Mainstreaming and Implementing Gender Equality: Implementing the 2015 OECD Recommendation on Gender Equality in Public Life. http://www.oecd.org/gov/toolkit-for-mainstreaming-and-implementing-gender-equality.pdf

Orozco, Amaia. 2010. Global Care Chains. Toward a rights-based global care-regime. INSTRAW (now part of UN Women): Santo Domingo.

PARIS21. 2007. Mainstreaming sectoral statistical system: a guide to planning a coordinated national statistical system by African Development Bank, PARIS21 and Intersect. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/003_EN_Mainstreaming%20sectoral%20statistical%20systems%20in%20Africa%20-%20A%20guide%20to%20planning%20a%20coordinated%20national%20statistical%20system%20-%202007.pdf

———. 2014. Revised NSDS Guidelines. https://paris21.org/news-centre/news/new-nsds-guidelines

———. 2019. ADAPT Manual Version 1.2. https://paris21.org/sites/default/files/inline-files/ADAPT_Manual_April%202019_Final_v1.2.pdf

———. 2019. Assessing Data and Statistical Capacity Gaps for Better Gender Statistics: Framework and Implementation Guidelines. https://paris21.org/sites/default/files/inline-files/Framework%202020_update_web_0.pdf

———. 2020. Guidelines for Developing Statistical Capacity A Roadmap for Capacity Development 4.0. https://paris21.org/sites/default/files/inline-files/UNV003_Guidelines%20for%20Capacity%20Development%20PRINT_0.pdf

UNDP. 2017. Data Ecosystems for Sustainable Development: An Assessment of Six Pilot Countries. https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Sustainable%20Development/Data%20Ecosystems%20for%20Sustainable%20Development.pdf

UNICEF, UNFPA, UNDP and UN Women. N.D. "Gender Equality, UN Coherence and You". https://www.unicef.org/gender/files/E_learning_Brochure_Final.pdf

United Nations. 1996. Beijing Declaration and Platform for Action. The Fourth World Conference on Women. https://www.un.org/en/events/pastevents/pdfs/Beijing_Declaration_and_Platform_for_Action.pdf

———. 2010. The World's Women 2010, Trends and Statistics, UN, ST/ESA/STAT/SER.K/19

———. 2012. Resolution adopted by the General Assembly 66/288. The future we want. A/RES/66/288.

———. 2014. Programme of Action of the International Conference on Population and Development, para 7.3.

United Nations General Assembly. 1993. Declaration on the Elimination of Violence Against Women. December. Geneva, Switzerland (Articles 1 & 2).

United Nations Research Institute for Social Development. 2010. Why Care Matters for Social Development, UNRISD Research and Policy Brief 9, UNRISD: Geneva

United Nations Statistical Division (UNSD). 2016. Gender Statistics Manual: Integrating a Gender Perspective into Data Collection. Studies in Methods, Series F No. 111. Accessed 7 April 2020. https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Handbooks/gender/Integrating-a-Gender-Perspective-into-Statistics-E.pdf

UN Women Bangladesh. 2018. Assessment of the Status of Gender Statistics in Bangladesh.

UN Women. 2018. Turning promises into action: Gender equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development. http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/sdg-report-gender-equality-in-the-2030-agenda-for-sustainable-development-2018-en.pdf?la=en&vs=4332

———. 2019. "Glossary of gender terms." UN Women Training Centre. https://trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/print.php?id=36&mode&hook=ALL&sortkey&sortorder&offset=0&pagelimit=10

UN Women and ICRW. 2011. Understanding and measuring women´s economic empowerment. https://www.icrw.org/wp-content/uploads/10/2016/Understanding-measuring-womens-economic-empowerment.pdf

World Economic Forum. 2012. The Global Gender Gap Report 2012. Hausmann, Ricardo, Laura D. Tyson, Saadia Zahidi (Eds). World Economic Forum: Geneva.

الملاحق

الملحق ١: قائمة المصطلحات

١,١ إمكانية الوصول للبيانات

يعكس إمكانية الوصول للبيانات مدى سهولة تحديد موقع البيانات وتوفرها. ويؤدي إختلاف نطاق المستخدمين إلى النظر في بعض الاعتبارات مثل أشكال النشر المتعددة وعرض انتقائي للبيانات الوصفية. وبالتالي، تشمل إمكانية الوصول ملاءمة الشكل الذي تتوافر به البيانات، ووسائط النشر، وتوفر البيانات الوصفية وخدمات دعم المستخدم، كما تشمل القدرة على تحمل المستخدمين لتكلفة البيانات فيما يتعلق بقيمتها بالنسبة لهم وما إذا كان للمستخدم فرصة معقولة لمعرفة توفر البيانات وكيفية الحصول عليها.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD). ٢٠١١.

٢,١ الدقة

تعبر دقة البيانات المنتجه عن مستوى قدرتها على تقدير أو وصف الكميات أو الخصائص المصممة لقياسها بصورة صحيحة. ويشير مفهوم الدقة إلى التقارب بين القيم المُقدمة والقيم الحقيقية (غير المعروفة). وتتميز الدقة بالعديد من السمات، أما من الناحية العملية، فلا يوجد مجموع واحد أو قياس شامل لها. وعادة ما تُقاس هذه السمات أو تُوصف من حيث الخطأ، أو الأهمية المحتملة للخطأ، والمُقدمة من خلال المصادر الفردية.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

٣,١ البيانات الإدارية

البيانات الإدارية هي أي بيانات تجمعها المنظمات والمؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص روتينيًا باعتبارها جزء من أعمالها أو أنشطتها التشغيلية. وتشير البيانات الإدارية إلى أي بيانات تصدرها وكالة حكومية بخلاف أي مكتب إحصائي وطني من خلال عمليات روتينية.
المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women). ٢٠١٩.

٤,١ التعداد

تعداد السكان هو مجمل عملية جمع البيانات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية التي تخص، في فترة زمنية معينة، جميع الأشخاص في الدولة أو جزء محدد منها تحديدا دقيقا، وتصنيف هذه البيانات وعرضها وتحليلها ونشرها أو توزيعا بشكل آخر. (المصدر: الأمم المتحدة ٢٠٠٨).
ومن أمثلة التعدادات: التعدادات الوطنية للسكان والمساكن، وتعدادات المدارس، والتعداد الإقتصادى، وتعدادات مؤسسات الأعمال التجارية، وتعدادات الحيازات الزراعية.

٥,١ الاتساق

يعكس اتساق نواتج البيانات الدرجة التي ترتبط بها ارتباطًا منطقيًا وتتسق اتساقًا متبادلًا. ويعني الاتساق أنه ينبغي عدم استخدام المصطلح نفسه دون توضيح لمختلف المفاهيم أو عناصر البيانات؛ وعدم استخدام المصطلحات المختلفة دون توضيح المفهوم نفسه أو عنصر البيانات؛ وعدم وجود تفاوتات في المنهجية التي قد تؤثر على قيم البيانات دون توضيح. ويشير الاتساق بمعناه الأعم إلى أن البيانات تعتبر «سهلة المواءمة على الأقل». وعلى سبيل المثال، إذا اختلفت سلسلتان للبيانات تهدفان إلى تغطية الظواهر نفسها، فيجب تحديد الاختلافات في وقت التسجيل والتقييم والتغطية بحيث تكون السلسلة سهلة الملاءمة. إن الاتساق له أربعة أبعاد فرعية مهمة: ضمن مجموعة البيانات، وعبر مجموعات البيانات، وبمرور الوقت، وعبر البلدان.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

٦,١ فعالية التكلفة

تعد فعالية التكلفة التي يتم إعداد المُنتج بها هي مقياس للتكاليف وعبء المورد بالنسبة للناتج. فإن عبء المُورد هو التكلفة التي يتحملها المُورد، ولكنها تظل تكلفة. يجب أن تُؤخذ فعالية التكلفة في الاعتبار في عملية إعداد البيانات لأنها قد تؤثر على الجودة في الأبعاد جميعها. وإذا كان من الممكن إعداد منتج إحصائي أكثر كفاءة وبالجودة نفسها، فعندئذٍ قد تستخدم الموارد التي تم إصدارها لإعداد المزيد من النواتج الإحصائية أو تحسين جودتها.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١

٧,١ المصداقية

تشير مصداقية البيانات إلى ثقة المستخدمين في تلك البيانات، وذلك ببساطة يعتمد على صورة منتج البيانات، أي صورة العلامة التجارية. كما تُبنى ثقة المستخدمين بمرور الوقت. وتعد أحد الجوانب المهمة هي الثقة في موضوعية البيانات، أي أن البيانات يُنظر إليها على أنها تم إعدادها بطريقة احترافية وفقًا للمعايير الإحصائية المناسبة وأن السياسات والممارسات أصبحت ذات شفافية. فعلى سبيل المثال، لا يتم التلاعب بالبيانات ولا بتوقيت إصدارها استجابة للضغط السياسي.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

٨,١ جودة البيانات

تعد جودة البيانات هي القدرة المُتصورة لمجموعة من البيانات على أداء غرضها في سياق معين. وتعتبر البيانات ذات جودة عالية إذا كانت مناسبة للاستخدام المرجو منها، سواء كان ذلك في العمليات أو التخطيط أو صنع القرارات.
المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women). ٢٠١٩.

٩,١
أبعاد جودة البيانات

تأخذ جودة البيانات سبعة أبعاد في الاعتبار، وهي: الأهمية، والدقة، والمصداقية، وحسن التوقيت، والتوافر، وإمكانية التفسير، والاتساق.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

١٠,١
تمكين النساء والفتيات

يتعلق تمكين النساء والفتيات بوصولهن إلى السلطة والتحكم في حياتهن. ويشمل ذلك رفع الوعي وبناء الثقة بالنفس وتوسيع الخيارات وزيادة الوصول إلى الموارد والتحكم فيها واتخاذ إجراءات لتغيير الهياكل والمؤسسات التي تعزز التمييز بين الجنسين وعدم المساواة وترسخه. يجب أن تغطي الإحصاءات المتعلقة بتمكين النساء والفتيات الأبعاد التالية: (أ) قدرات متساوية للنساء والرجال (مثل التعليم والصحة)؛ (ب) المساواة بين النساء والرجال في الوصول إلى الموارد والفرص (مثل الأراضي والعمل والائتمان)؛ و(ج) وكالة للمرأة من أجل الاستفادة من هذه الحقوق والقدرات والموارد والفرص لاتخاذ خيارات وقرارات استراتيجية في جميع مجالات الحياة (مثل المشاركة السياسية وصنع القرار في المجتمعات وداخل الأسر المعيشية).
المصدر: شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات (UNSD). ٢٠١٦.

١١,١
النوع الاجتماعي

يشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى التنشئة الاجتماعية التي تجعل من الانثى أمرأة ومن الذكر رجلاً وتحدد أدوار كل منهما ومسئولياته وهذه لادوار والمسئوليات تتباين داخل الثقافة الواحدة وبين ثقافة وأخرى وتتغير بمرور الزمن وهناك فروق وأوجه عدم المساواة بين المرأة والرجل في الأدوار والمسؤوليات المخولة لهم، والأنشطة المضطلع بها وإمكانية الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وكذلك في فرص صنع القرار.
المصدر: شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات (UNSD). ٢٠١٦.

١٢,١
المساواة بين الجنسين

المساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، والمساواة في التعبير (القدرة على التأثير والمساهمة في صنع السياسات). ويتضمن ذلك مفهوم المساواة بين الجنسين من حيث إمكانية الوصول العادل والمتساوي للمرأة والرجل إلى المعلومات والخدمات والعدالة والموارد والفوائد والمسؤوليات.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

١٣,١
فجوة النوع الاجتماعي

يشير مصطلح فجوة النوع الاجتماعي إلى أي تفاوت بين حالة المرأة والرجل أو وضعهما في المجتمع. وغالبًا ما يُستخدم للإشارة إلى اختلاف في متوسط الدخل بين النساء والرجال، مثل «الفجوة في الأجور بين الجنسين». ومع ذلك، قد توجد الفجوات في العديد من المجالات، مثل الركائز الأربعة التي يستخدمها المنتدى الاقتصادي العالمي لحساب مؤشر فجوة النوع الاجتماعي الخاص به، وهي: المشاركة والفرص الاقتصادية، والتحصيل التعليمي، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي.
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي. ٢٠١٢. تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام ٢٠١٢. هوسمان، ريكاردو، لورا د. تايسون، سعدية زاهيدي (محرران). المنتدى الاقتصادي العالمي: جنيف، سويسرا.

١٤,١
مؤشرات النوع الاجتماعي

تعتبر مؤشرات النوع الاجتماعي أداة مفيدة في متابعة الفروق بين الجنسين والتغييرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بمرور الوقت والتقدم المحرز تجاه أهداف المساواة بين الجنسين. وعامةً، تعد المؤشرات إحصاءات ذات نقطة مرجعية (معيار أو مقياس مرجعي) يمكن على أساسها إصدار أحكام قيمية. وللمؤشرات طبيعة معيارية، أي أنها قد تفسر تغيير من النقطة المرجعية في اتجاه معين على أنه «جيد» أو «سيئ». ففي حالة إحصاءات النوع الاجتماعي، عادةً ما يُقيم وضع النساء في بلد معين بالرجوع إلى (بالمقارنة مع) وضع الرجل في ذلك البلد. وفي حالات قليلة، مثل وفيات الأمهات أو الحصول على خدمات ما قبل الولادة، يكون المعيار هو وضع المرأة في البلدان الأخرى.
المصدر: شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات (UNSD). ٢٠١٦.

١٥,١
تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

يُعرَّف تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي (عامةً) بأنه عملية تقييم تداعيات أي إجراء مخطط على النساء والرجال، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى كافة المستويات. فإنها استراتيجية لجعل اهتمامات المرأة والرجل وخبراتهم بعدًا لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يستفيد النساء والرجال على حد سواء وعدم دوام انعدام المساواة. فإن الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين.
المصدر: شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات (UNSD). ٢٠١٦.

١٦,١
معايير النوع الاجتماعي

تعد معايير النوع الاجتماعي أفكار حول كيفية تصرف الرجل والمرأة وتعاملهم. نحن نستوعب تلك «القواعد» في وقت مبكر من الحياة ونتعلمها. ويحدد ذلك دورة حياة التنشئة الاجتماعية والقوالب النمطية للنوع الاجتماعي. وبعبارة أخرى، إن معايير النوع الاجتماعي هي المعايير والتوقعات التي تتوافق معها هوية النوع الاجتماعي عمومًا، ضمن النطاق الذي يحدد مجتمعًا وثقافة ومجتمعًا محليًا معينًا في ذلك الوقت.
المصدر: اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women). «المساواة بين الجنسين واتساق الأمم المتحدة وأنت» «Gender Equality, UN Coherence and You».

١٧,١ إحصاءات النوع الاجتماعي

عرِّف إحصاءات النوع الاجتماعي على أنها إحصاءات تعكس بطريقة مناسبة التباينات وأوجه عدم المساواة في وضع المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة. كما تُعرّف إحصاءات النوع الاجتماعي بإجمالي الخصائص التالية: (أ) تُجمع البيانات وتُقدم مصنفة حسب نوع الجنس باعتباره تصنيف أولي وشامل؛ (ب) تعكس البيانات قضايا النوع الاجتماعي؛ (ج) تستند البيانات إلى مفاهيم وتعريفات تعكس بشكل مناسب التنوع بين النساء والرجال وتغطي جميع جوانب حياتهم؛ (د) تراعي أساليب جمع البيانات القوالب النمطية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تؤدي إلى تحيزات النوع الاجتماعي.
المصدر: شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات (UNSD). ٢٠١٦.

١٨,١ القوالب النمطية للنوع الاجتماعي

تعتبر القوالب النمطية للنوع الاجتماعي هي تعميمات مُبسطة بشأن السمات والاختلافات وأدوار النوع الاجتماعي بين المرأة والرجل. وتعد السمات النمطية للرجل هي أنه قادر على المنافسة، والاستحواذ على الأشياء، والتمتع بالاستقلالية، والمواجهة، ومهتم بالسلع الخاصة. في المقابل، تشمل السمات النمطية للمرأة التعاون والتنشئة والرعاية والاتصال والميل للجماعات والاهتمام بالمنافع العامة. و تستخدم غالبًا القوالب النمطية لتبرير التمييز بين الجنسين على نطاق أوسع، كما أن النظريات والقوانين والممارسات المؤسسية التقليدية والحديثة قد تعكس تلك القوالب وتعززها. وتظهر الرسائل التي تعزز القوالب النمطية للنوع الاجتماعي وفكرة أن المرأة أقل منزلة في مجموعة متنوعة من «الحزم»، منها الأغاني والإعلانات والأمثال الشعبية.

١٩,١ فجوة الأجور بين الجنسين

بوجه عام، تُعرّف فجوة الأجور بين الجنسين على أنها الفرق بين الأجور التي يتقاضاها كل من الرجال والنساء. وتُقاس فجوة الأجور بين الجنسين بطرق مختلفة، لكن عادةً ما تنظر الأساليب الأكثر شيوعًا في دخل العاملين بدوام كامل أو العاملين طوال العام أو العاملين الذين يتقاضون الأجور بالساعة، بغض النظر عن نوع عملهم. وتُعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فجوة الأجور على أنها «الفرق بين متوسط أجور الذكور والإناث مقسومًا على متوسط أجور الذكور». كما يُعرّف الاتحاد الأوروبي «فجوة الأجور بين الجنسين على إنها الفرق بين أجر الرجل والمرأة، بناءً على متوسط الفرق في إجمالي الأجور بالساعة لجميع الموظفين». وتساهم مجموعة واسعة من العوامل في فجوة الأجور بين الجنسين، مثل التحصيل التعليمي، والاختيار المهني، والوضع النقابي، ومدة تقلد الوظيفة، والخبرة والمسؤوليات الأسرية، والقوالب النمطية بشأن العمل الذي «يجب» على المرأة والرجل القيام به، والطريقة التي «ينبغي» على المرأة والرجل المشاركة بها في القوى العاملة.
المصدر: منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD. ٢٠١١.

٢٠,١ العنف القائم على النوع الاجتماعي

إن مصطلح العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) هو مصطلح شامل لأي تصرف ضار يُرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى الفروق الاجتماعية المنسوبة (النوع الاجتماعي) بين الإناث والذكور. وتختلف طبيعة أنواع معينة من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومداها باختلاف الثقافات والبلدان والمناطق. وتشمل الأمثلة العنف الجنسي، بما في ذلك الاستغلال/ الاعتداء الجنسي والبغاء القسري والعنف الأسري والاتجار بالبشر والزواج القسري/ المبكر والممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وجرائم الشرف ووراثة الأرملة.
كما يوجد أنواع مختلفة من العنف، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) العنف الجسدي واللفظي والجنسي والنفسي والاجتماعي الاقتصادي.

- **العنف الجسدي:** العنف الجسدي هو فعل يحاول أن ينتج عنه ألم و/ أو إصابة جسدية أو ينتج عنه بالفعل. ويشمل الضرب والحرق والركل واللكم والعض والتشويه واستخدام أدوات أو أسلحة أو اقتلاع الشعر. ففي أقصى درجاته، قد يؤدي العنف الجسدي إلى قتل الإناث أو قتل المرأة على أساس نوعها الاجتماعي. كما تتضمن بعض التصنيفات الإتجار والعبودية في فئة العنف الجسدي لأن غالبًا ما يتعرض الشخص للإكراه أولًا، وينتهي الأمر بالشابات والرجال المُتورطين في أن يكونوا ضحايا لمزيد من العنف نتيجة للاسترقاق.

- **العنف اللفظي:** قد تتضمن الإساءاة اللفظية التقليل من شأن الشخص في السر أو أمام الآخرين أو السخرية أو استخدام ألفاظ بذيئة غير مريحة خاصة للآخر أو التهديد بأشكال أخرى من العنف الممارس ضد الضحية أو ضد شخص أو شيء ما عزيز عليهم. وفي أحيان أخرى، ترتبط الإساءاة اللفظية بأصل الضحية أو إهانتها أو تهديدها على أساس الدين أو الثقافة أو اللغة أو التوجه الجنسي (المتصور) أو التقاليد.

- **العنف الجنسي:** يتضمن العنف الجنسي العديد من الأفعال المؤذية لكل ضحية على حد سواء، وتُستخدم بالمثل في الدوائر العامة والخاصة. ومن الأمثلة على ذلك هو الاغتصاب (العنف الجنسي الذي يتضمن شكل من أشكال الإيلاج في جسد الضحية)، والاغتصاب الزوجي ومحاولة الاغتصاب. كما تشمل الأنواع الأخرى من الأنشطة الجنسية القسرية ممارسة الجنس القسري غير الآمن والتحرش الجنسي وفي حالة النساء، الإيذاء المتعلق بالإنجاب (الحمل القسري والإجهاض القسري وعملية التعقيم القسري).

- **العنف النفسي:** قد يتضمن العنف النفسي، على سبيل المثال، السلوكيات التهديدية التي لا تنطوي بالضرورة على العنف الجسدي أو حتى الإيذاء اللفظي. وقد يشمل الأفعال التي تشير إلى أعمال عنف سابقة، أو تجاهل مُتعمد للآخر وإهماله. كما قد يُرتكب العنف النفسي من خلال العزلة أو الحبس أو حجب المعلومات أو التضليل، وإلخ.

- **العنف الاجتماعي الاقتصادي:** يعد العنف الاجتماعي الاقتصادي سببًا ونتيجة لعلاقات السلطة السائدة بين الجنسين في المجتمعات. وتتضمن بعض الأشكال الأكثر شيوعًا للعنف الاجتماعي الاقتصادي سلب عائدات الضحية، وعدم السماح لها بتقاضي دخل منفصل (وضع اجتماعي قسري كجعل المرأة «ربة منزل»، أو العمل في شركة عائلية دون راتب)، أو عدم تأهيلها للعمل من خلال إيذاء جسدي مستهدف. وفي المجال العام، قد يشمل ذلك الحرمان من الحصول على التعليم أو العمل مدفوع الأجر (وخاصةً للنساء) (على حد سواء)، والحرمان من الحصول على الخدمات، والاستبعاد من وظائف معينة، والحرمان من التمتع بالحقوق المدنية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية وممارستها.

٢١,١ الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي

تعد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي طريقة لتحديد المدى الذي ينتقص فيه الإنفاق الحكومي من هدف المساواة بين الجنسين أو يقترب أكثر منه. إن الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ليست ميزانية منفصلة للمرأة، بل بالأحرى هي أداة تحلل مخصصات الميزانية والإنفاق العام والضرائب من منظور النوع الاجتماعي وقد تُستخدم فيما بعد للدعوة إلى إعادة تخصيص بنود الميزانية لتحسين الاستجابة لأولويات المرأة والرجل، مما يجعلها مراعية للنوع الاجتماعي، كما هو واضح من الاسم.

٢٢,١ المؤشر

يشتق المقياس الكمي أو النوعي من سلسلة من الحقائق المُرصودة التي من شأنها أن تكشف عن مواقف نسبية (مثل تلك الخاصة ببلد ما) في منطقة معينة. وعند التقييم على فترات منتظمة، قد يوضح المؤشر اتجاه التغيير عبر الوحدات المختلفة وعبر الوقت.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

٢٣,١ قابلية التفسير

تعكس قابلية تفسير نواتج البيانات السهولة التي قد يفهم المستخدم من خلالها البيانات ويستخدمها ويحللها بشكل صحيح. وإن كفاية تعريفات المفاهيم ومجموعات السكان المستهدفة والمتغيرات والمصطلحات التي تستند إليها البيانات، والمعلومات التي تصف قيود البيانات، إن وجدت، تحدد تحديدًا كبيرًا مدى قابلية التفسير.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

٢٤,١ البيانات الوصفية

تعتبر البيانات الوصفية مجموعة البيانات التي تصف المعلومات الواردة في مجموعة بيانات أخرى.
المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ٢٠١٩.

٢٥,١ الآلية الوطنية للنوع الاجتماعي

هي شبكة من الهياكل المنسقة داخل الحكومة وخارجها وتعمل على تسهيل التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيرها من أشكال التحول للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

٢٦,١ الأهمية

تعد أهمية نواتج البيانات بمثابة تقييم نوعي للقيمة التي تساهم بها هذه البيانات. وتتميز القيمة بمدى تناول البيانات للأغراض التي يسعى المستخدمون إلى تحقيقها. كما إنها تعتمد على كل من تغطية الموضوعات المطلوبة واستخدام المفاهيم المناسبة.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

٢٧,١ الحقوق الإنجابية

تستند الحقوق الإنجابية إلى الاعتراف بالحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد في أن اتخاذ قرار بحرية ومسؤولية بشأن عدد أطفالهم والفترات الفاصلة بين الولادات وتوقيتها والحصول على المعلومات والوسائل للقيام بذلك، والحق في الحصول على أعلى مستوى من الصحة الجنسية والإنجابية. كما تشمل حق الجميع في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب دون تمييز أو إجبار أو عنف.
المصدر: الأمم المتحدة. ٢٠١٤. برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الفقرة ٧-٣.

٢٨,١ مسوحات العينات

تجمع مسوحات العينات معلومات من عينة من الوحدات الإحصائية مثل المجموعات السكانية الفرعية والأسر المعيشية والمدارس والمؤسسات التجارية والممتلكات الزراعية.

٢٩,١ البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس

إن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس هي البيانات التي يتم تصنيفها بالمقارنة حسب نوع الجنس، وتقدم المعلومات تقديمًا منفصلًا للرجال والنساء، والفتيان والفتيات. وتعكس البيانات المصنفة حسب نوع الجنس الأدوار والمواقف الحقيقية والظروف العامة للنساء والرجال والفتيات والفتيان في كل جانب من جوانب المجتمع، على سبيل المثال، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستويات التعليم، وملكية الأعمال التجارية، والتوظيف، والاختلافات في الأجور، والمُعالين، وملكية المنازل والأراضي، والقروض والائتمان، والديون، وإلخ. أما عندما لا يتم تصنيف البيانات حسب نوع الجنس، فيكون تحديد عدم المساواة الحقيقية والمحتملة أكثر صعوبة. وتعد البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ضرورية لتحليل قضايا النوع الاجتماعي بشكل فعال.

المصدر: اليونيسف (UNICEF)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women). «المساواة بين الجنسين واتساق الأمم المتحدة وأنت» «Gender Equality, UN Coherence and You»؛ واليونسكو (UNESCO). ٢٠٠٣.

٣٠,١ الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي

إن الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي هي البيانات المجمعة والمجدولة بصورة منفصلة للنساء والرجال. وتسمح بقياس الفروق بين المرأة والرجل في مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك، تعتبر إحصاءات النوع الاجتماعي أكثر من مجرد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. ولا يضمن تصنيف البيانات حسب نوع الجنس أن يعكس وضع المفاهيم والتعريفات والأساليب المستخدمة في إنتاج البيانات الأدوار والعلاقات وعدم المساواة بين الجنسين في المجتمع، على سبيل المثال.

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD). ٢٠١٦.

٣١,١ استخدام الوقت

يعد استخدام الوقت مقياسًا مهمًا لأنشطة المرأة والرجل في أدوارهم الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية. وقد يقاس استخدام الوقت من خلال إجراء المسوحات على الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص خلال فترة زمنية معينة (عادةً ما تكون يوم أو أسبوع). بينما قد تستخدم مسوحات استخدام الوقت، بل واستخدمت بالفعل لأغراض متنوعة واسعة النطاق، إلا أن السبب الأكثر شيوعًا لإجراء مثل هذه المسوحات في البلدان النامية هو توفير معلومات أفضل بشأن العمل الذي يؤديه الرجل والمرأة، وتسليط الضوء على الوقت المستغرق في الأنشطة غير مدفوعة الأجر، والتي غالبًا ما تكون غير مرئية في بيانات التعداد العادية. ويعتبر هذا العمل غير مدفوع الأجر، والذي يتضمن العمل للآخرين، عاملاً رئيسياً يساهم في عدم المساواة بين الجنسين وفقر المرأة (محمد ٢٠٠٩).

وعلى الرغم من التغييرات التي حدثت عند مشاركة المرأة في سوق العمل، لا تزال المرأة تتحمل معظم المسؤوليات في المنزل، مثل: رعاية الأطفال وأفراد الأسرة المعيشية المعالين الآخرين، وإعداد الوجبات والقيام بالأعمال المنزلية الأخرى. ففي جميع المناطق، تقضي النساء على الأقل ضعف الوقت الذي يقضيه الرجال في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر. وعندما يؤخذ العمل غير مدفوع الأجر في الاعتبار، يكون إجمالي ساعات عمل المرأة أكثر من ساعات عمل الرجل في جميع المناطق (الأمم المتحدة، ٢٠١٠).

ومن نواحي عدة، يشير تحليل استخدام الوقت على مدار الساعة إلى نهاية نهج «دور المرأة في التنمية» والرغبة في «إدراج» المرأة في التنمية كما لو لم تكن مشتركة بالفعل، وإلى بداية نهج النوع الاجتماعي الذي يحلل الاختلافات بين حياة المرأة والرجل والواقع تحليلًا منهجيًا.

المصادر: محمد، مارجريت. ٢٠٠٩. جعل العمل غير المرئي مرئيًا: مسوحات بشأن نوع الجنس واستخدام الوقت مع التركيز على منطقة المحيط الهادئ وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. سوفا، فيجي: مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة المحيط الهادئ؛ الأمم المتحدة، نساء العالم ٢٠١٠، الاتجاهات والإحصاءات، الأمم المتحدة، ١٩/ SER.K/ STAT/ ESA/ST

٣٢,١ حسن التوقيت

يعكس حسن توقيت نواتج البيانات طول الفترة الزمنية بين توافرها والحدث أو الظاهرة التي تصفها، ولكن تم أخذها في الاعتبار في سياق الفترة الزمنية التي تسمح للمعلومات بأن تكون قيمة ويستمر العمل بها.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١١.

٣٣,١
أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

يشمل مصطلح أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر جميع يشمل مصطلح أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر جميع الأنشطة اليومية التي تحافظ على حياتنا وصحتنا، مثل الأعمال المنزلية (إعداد الطعام والتنظيف وغسل الملابس) والعناية الشخصية (خاصة للأطفال أو كبار السن أو المرضى أو ذوي الإعاقة). وعادة ما تؤدي النساء في الأسر المعيشية هذه الأنشطة مجانًا. ووفقًا لحملة الأمم المتحدة للألفية لخفض الفقر المدقع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، تقوم المرأة بالغالبية العظمى من الأعمال التي تبقي الحياة اليومية، مثل زراعة المحاصيل الغذائية والطهي وتربية الأطفال ورعاية كبار السن وصيانة المنزل ونقل المياه. وتحظى هذه الأعمال عالميًا بمكانة متدنية وتكون بأجر ضئيل أو دون أجر. وتتناقض القيمة الاجتماعية والاقتصادية القليلة المخصصة لهذه الأعمال تناقضًا شديدًا مع أهميته الفعلية للأسر والمجتمع ككل. وفي الواقع، قد أظهرت الخبيرات الاقتصاديات أن الرعاية هي الأساس غير المرئي للنظام الاجتماعي الاقتصادي. ولكن نتيجةً لإعتبار أعمال الرعاية «أعمالاً خاصة بالمرأة»، ففي الغالب تكون غير مدفوعة الأجر، ونتيجةً لعدم تخصيص قيمة نقدية لها، فلا يتم قياسها، ونتيجةً لأنها غير مرئية، لا تؤخذ في الاعتبار أثناء صنع السياسات (أوروزكو، ٢٠١٠). وتقر الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ لأول مرة بأن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تساهم إسهامًا كبيرًا في رفاه الإنسان والتنمية المستدامة ولكنها تشكل عبئًا غير متناسب على عاتق النساء والفتيات (الفقرة ١٥٣). وتدعم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر قطاع السوق من خلال خفض التكلفة التي يجب على أصحاب العمل تحملها للحفاظ على الموظفين وعائلاتهم. كما أنها تدعم القطاع العام من خلال تقديم الخدمات الصحية والصرف الصحي والمياه ورعاية الأطفال إذا كان توفير القطاع العام لهذه الخدمات ناقصًا أو غير كاف.

المصادر: أوروزكو، أمايا. (٢٠١٠) سلاسل الرعاية العالمية. نحو نظام رعاية عالمي قائم على الحقوق. المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW) (حاليًا جزء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة): سانتو دومينغو؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (٢٠١٠) لماذا تعتبر الرعاية مهمة للتنمية الاجتماعية، موجز أبحاث وسياسات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) ٩، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: جنيف؛ قرار الأمم المتحدة (٢٠١٢) الذي اعتمدته الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨. المستقبل الذي نصبو إليه. RES/A/٦٦/٢٨٨.

٣٤,١
العنف ضد المرأة

هو أي فعل من أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي ينتج عنه أو من المحتمل أن ينتج عنه أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإجبار عليها أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء كان يحدث في الحياة العامة أو الخاصة. ومن الضروري فهم أن العنف ضد المرأة يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أ- العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يحدث في الأسرة، بما في ذلك الضرب والاعتداء الجنسي على الإناث من الأطفال في الأسر المعيشية والعنف المرتبط بالمهر والاغتصاب الزوجي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والممارسات التقليدية الأخرى الضارة بالمرأة وعنف الشريك الحميم والعنف خارج إطار الزوجية والعنف المرتبط بالاستغلال؛

ب- العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يحدث في المجتمع العام، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي في الأماكن العامة والتحرش الجنسي وأعمال الترهيب في العمل وفي المؤسسات التعليمية وفي أماكن أخرى، والاتجار بالنساء والبغاء القسري؛ و

ج- العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي تقترفه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما حدث.

المصدر: المادتان ١ و ٢ من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة. في: الجلسة العامة ٨٥. ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣. جنيف، سويسرا؛ ١٩٩٣.

٣٥,١
التمكين الاقتصادي للمرأة

تشير المساواة بين الجنسين في الاقتصاد إلى تمتع المرأة والرجل تمتع كامل ومتساو بحقوقهم واستحقاقاتهم الاقتصادية، ويسهل تمكين البيئات السياسية والمؤسسية والتمكين الاقتصادي هذا الأمر. ويعتبر التمكين الاقتصادي الركيزة الأساسية للمساواة بين الجنسين والذي يشير إلى كل من القدرة على النجاح والتقدم اقتصاديًا، والقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والعمل بها. فإن تمكين المرأة اقتصاديًا هو حق ضروري لتحقيق كلا من المساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقًا مثل النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي.

المصادر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ المركز الدولي لبحوث المرأة (ICRW) (٢٠١١) فهم التمكين الاقتصادي للمرأة وقياسه.

٣٦,١
المشاركة السياسية للمرأة

تشير المشاركة السياسية للمرأة إلى قدرة المرأة على المشاركة مع الرجل بالتساوي، على جميع المستويات، وفي جميع جوانب الحياة السياسية وصنع القرار. وتختلف مشاركة المرأة ووصولها إلى هياكل السلطة السياسية الرسمية عبر البلدان. فيوجد اتجاه تصاعدي مستمر في المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في البلدان المتقدمة لا سيما في بلدان الشمال الأوروبي. ومن أصل ١٢ دولة يرتفع فيها تمثيل المرأة في البرلمان أكثر من ٣٣ في المائة، تم تصنيف تسعة بلدان في فئة البلدان ذات التنمية البشرية العالية. ومع ذلك، لا تعد التحسينات في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة ملحوظة. وتتشكل القيود الهيكلية والوظيفية التي تواجهها المرأة من خلال العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع. وينشأ النمط الشائع للإقصاء السياسي للمرأة من: (أ) الخطابات الاجتماعية والسياسية (ب) الهياكل والمؤسسات السياسية (ج) القيود الاجتماعية والثقافية والوظيفية التي تضع حدودًا على وكالة المرأة الفردية والجماعية.

المصدر: باري، فرزانا (٢٠٠٥) المشاركة السياسية للمرأة: قضايا وتحديات. شعبة النهوض بالمرأة (حاليًا جزء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

الملحق ٢: الأطر القانونية والسياسية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر

يشمل تحليل الإطار القانوني لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر النظر في الدستور والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة والالتزامات الدولية.
ويشمل الإطار القانوني والسياساتي لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر، الموضح أدناه في الشكل ١، العناصر التالية:

١,٢ دستور مصر ٢٠١٤

يؤسس الدستور المصري أساسًا قويًا لمكافحة التمييز ضد المرأة في المادة ١١، والتي حددت أربعة التزامات، منها:

- تضمن الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام هذا الدستور.
- تتخذ الدولة التدابير اللازمة لضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في مجالس النواب، على النحو الذي يحدده القانون. كما تضمن الدولة للمرأة حقها في تولي مناصب في الوظائف العامة والمناصب الإدارية العليا في الدولة وتعيينهم في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها.
- تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتضمن تمكين المرأة من تحقيق توازن بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.
- تلتزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والنساء المعيلات للأسر والنساء المسنات والنساء الأشد احتياجاً.

أحدثت هذه المادة نقلة نوعية في مكانة المرأة المصرية. فيسمح توفير مجموعة شاملة من إحصاءات النوع الاجتماعي لواضعي السياسات بقياس التقدم المحرز نحو الوفاء بهذه الالتزامات.

كما يضمن الدستور الحق في الحصول على المعلومات، في المادة ٦٨ والتي تنص على ما يلي:

- «إن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، وإن الإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن. وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية. وينظم القانون قواعد الحصول عليها وإتاحتها والحفاظ على سريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، وتقديم الشكاوى ضد رفض منح حق الحصول عليها. كما يحدد القانون عقوبة حجب المعلومات أو توفير معلومات كاذبة عمداً. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بدار الكتب والوثائق القومية فور توقف استخدامها، كما تلتزم بحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، واستعادتها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقًا للقانون.» [٣٣]

(٣٣) https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019?lang=en

٢,٢
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة (SDS): رؤية مصر ٢٠٣٠ طريقًا نحو التنمية الشاملة من خلال العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وإحياء دور مصر في القيادة الإقليمية. وتمثل استراتيجية التنمية المستدامة خارطة الطريق لتحقيق تطلعات المصريين لتحسين جودة الحياة.

كما جسدت استراتيجية التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ روح الدستور الجديد، حيث رسخت الرفاهية والازدهار كهدفين من الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي يجب تحقيقها من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والنمو الجغرافي والقطاعي المتوازن. ولقد تم تطوير استراتيجية التنمية المستدامة من خلال نهج إستراتيجي تشاركي للتخطيط الذي شارك فيه العديد من ممثلي المجتمع المدني وشركاء التنمية الوطنيين والدوليين والوكالات الحكومية المتعاونة لوضع أهداف شاملة لجميع الركائز والقطاعات.

تعرض الظروف المحلية والإقليمية والعالمية الحالية أهمية إعادة النظر في الرؤية الاستراتيجية لكي تعكس التطورات الدولية وتساعد مصر على التعافي وتحقيق أهداف محددة.

وتعكس استراتيجة التنمية المستدامة مبادئ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باعتباره إطار عام لتحسين جودة الحياة والرفاهية، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تسعى استراتيجية التنمية المستدامة إلى «التنمية المستدامة الشاملة» و«التنمية الإقليمية المتوازنة»، مع التأكيد على المشاركة الكاملة والفرص المتساوية للجميع في التنمية وضمان عوائدها للجميع. كما تسعى الاستراتيجية إلى سد فجوات التنمية واستخدام الموارد بكفاءة لضمان حقوق الأجيال القادمة.

تم إطلاق هذه الاستراتيجية في عام ٢٠١٥ ويتم مراجعتها حاليًا لتعكس استراتيجيات قطاعية أخرى.

٣,٢
الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية

تبنت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ (NSEEW) لعام ٢٠١٧ الرؤية التالية:

- «بحلول عام ٢٠٣٠، ستصبح المرأة المصرية مساهمة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة في دولة تضمن لها حقوقها الدستورية، وتضمن حمايتها الكاملة، وتوفر لها فرصًا سياسية واجتماعية واقتصادية، دون تمييز، تمكنها من تطوير قدراتها و تحقيق إمكاناتها الكاملة»[٣٤].

تتضمن الاستراتيجية أربع ركائز:

١) التمكين السياسي للمرأة وتعزيز الأدوار القيادية:

من خلال تشجيع جميع أشكال المشاركة السياسية، بما في ذلك التمثيل البرلماني والتمثيل في المجالس المحلية، مما يقضي على التمييز ضد المرأة في المناصب العليا في المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتمكنها من النجاح في هذه الوظائف.
اعتمدت الاستراتيجية التدخلات التالية لتعزيز الأدوار القيادية للمرأة المصرية وتمكينها سياسيًا:

- تعزيز دور المرأة باعتبارها ناخبة.
- زيادة تمثيل المرأة في البرلمان وتعزيز أدائها.
- زيادة فرص المرأة في تقلد المناصب العليا في الهيئات القضائية وتعزيز أدائها.
- زيادة تقلد المرأة للمناصب العليا في الهيئات التنفيذية للدولة وتعزيز أدائها.
- تحدي ثقافة المجتمع والأفكار المسيطرة المعارضة لتعيين المرأة في مناصب عليا.

٢) التمكين الاقتصادي للمرأة:

من خلال تنمية القدرات وريادة الأعمال وتكافؤ الفرص لتوظيف المرأة في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص إلى جانب شغل مناصب رئيسية في مؤسسات وشركات القطاع العام.
اعتمدت الاستراتيجية التدخلات التالية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:

- تطوير سياسات الاستثمار وأنظمة الإدارة والتمويل.
- حماية حقوق المرأة العاملة وتقديم خدمات الدعم.
- عمل المرأة في الأسر المعيشية وفي القطاع غير الرسمي.
- برامج التدريب وتعزيز المهارات في مختلف القطاعات.
- تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الزراعي.

(٣٤) http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2018/02/final-version-national-strategy-for-the-empowerment-of-egyptian-women-2030.pdf

٣) التمكين الاجتماعي للمرأة:

من خلال إتاحة الفرص لمشاركة اجتماعية ذات نطاق أوسع للمرأة، وزيادة وكالة المرأة من أجل اتخاذ خيارات مستنيرة، والقضاء على جميع الممارسات الضارة والتمييزية ضد المرأة في كل من المجال العام وداخل الأسرة.
اعتمدت الاستراتيجية التدخلات التالية من أجل التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية:

- تعزيز وصول المرأة إلى خدمات العدالة، وخاصة النساء الأكثر احتياجًا.
- تعزيز الصحة الإنجابية للمرأة.
- تعزيز الخدمات للمسنات.
- تعزيز الخدمات للنساء ذوات الإعاقة.
- تعزيز الخدمات لأمهات الأطفال ذوي الإعاقة.
- تعزيز الخدمات للشابات.
- دعم الشابات الموهوبات والمتميزات.
- تعزيز الخدمات للسجينات.
- مواجهة التحدي الذي يواجهه المرأة المثقلة بالديون.

٤) حماية المرأة:

من خلال القضاء على الممارسات السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها وتمنع مساهمتها الفعالة في التنمية الاجتماعية. ويتضمن هذا القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وحمايتها من المخاطر البيئية التي قد يكون لها آثار اجتماعية أو اقتصادية ضارة على سبل عيشها.
اعتمدت الاستراتيجية التدخلات التالية لحماية المرأة المصرية:

- القضاء على التحرش الجنسي.
- تعزيز التنقل الآمن للمرأة.
- تعزيز حقوق المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية.
- حماية المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها.
- التصدي للزواج المبكر وغير المسجل.
- التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
- حماية حق المرأة في الحصول على الميراث.
- تقديم خدمات الدعم للمُهمشات من الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث والمدينات.
- تعزيز قدرة المرأة على التعامل مع المخاطر البيئية وتغير المناخ والاستهلاك غير المستدام.

أدرجت الاستراتيجية، لكل ركيزة من هذه الركائز الأربع، مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المرجوة في عام ٢٠٣٠ وحددت خط الأساس والأهداف للسنوات ٢٠٢٠ و٢٠٢٥ و٢٠٣٠.
حددت الاستراتيجية الآليات والأدوات التالية للمتابعة:

- المتابعة الدورية للاستراتيجية على مستوى مجلس الوزراء.
- المتابعة الدورية للاستراتيجية على مستوى مجلس المحافظين.
- المتابعة المستمرة من خلال مرصد المرأة المصرية التابع للمجلس القومي للمرأة.

خلال المشاورات الوطنية التي أجُريت أثناء صياغة الاستراتيجية، تم تحديد عوامل النجاح الحاسمة التالية:

- الإرادة السياسية والدعم المؤسسي على جميع المستويات.
- التوسع في تبني نهج التخطيط والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة في مختلف القطاعات.
- توسيع قاعدة المشاركة لكافة قطاعات المجتمع ذات الصلة.
- الشراكة مع المجتمع المدني.
- دعم وسائل الإعلام لتعزيز ثقافة احترام المرأة والاعتراف بقدرتها على المشاركة والقيادة الفعالة.
- وضع إطار عمل مؤسسي فعال وآليات التنسيق والمتابعة لتنفيذ الاستراتيجية.
- حساب تكلفة تنفيذ الاستراتيجية بدقة.
- تطوير قاعدة بيانات للمعلومات والبحث حول وضع المرأة المصرية وسد فجوات المعلومات.
- وضع آليات فعالة للمتابعة والتقييم.
- وضع آليات وأدوات المساءلة لتنفيذ الاستراتيجية.

تُدرج الاستراتيجية، لكل ركيزة من هذه الركائز الأربع، مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المرجوة في عام ٢٠٣٠. كما تحدد قيم الأساس والمستهدفات للسنوات ٢٠٢٠ و٢٠٢٥ و٢٠٣٠ بالإضافة إلى آليات المتابعة.

خلال المشاورات الوطنية التي أجُريت أثناء صياغة الاستراتيجية، تم تحديد ثلاثة عوامل نجاح حاسمة:

- إعداد قاعدة بيانات للمعلومات والبحوث حول وضع المرأة المصرية وسد فجوات المعلومات.
- وضع آليات فعالة للمتابعة والتقييم.
- وضع آليات وأدوات المساءلة لتنفيذ الاستراتيجية.

مرصد المرأة المصرية

أدت عوامل النجاح الحاسمة إلى إنشاء مرصد المرأة المصرية (ENOW)[٣٥] في أكتوبر ٢٠١٧، بدعم من المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. إن مرصد المرأة المصرية هو نظام دعم لصنع القرار يتمثل دوره في متابعة وضع المرأة في مصر وتحليله، وضمان تصميم سياسة للنوع الاجتماعي قائمة على الأدلة والنتائج والحقوق وتنفيذها. ويجمع المرصد جميع بيانات النوع الاجتماعي بناءًا على جميع الإحصاءات الرسمية المتاحة. وقد وسعت نطاق تغطيتها لتشمل المسوحات واستطلاعات الرأي العام والبيانات الإدارية التي يعتبرها موظفو مرصد المرأة المصرية موثوقة.[٣٦] كما يتضطلع مرصد المرأة المصرية بدورًا في تحليل بيانات النوع الاجتماعي، وإعداد التقارير التحليلية وموجزات السياسات المتعلقة بوضع المرأة في مصر، الصادرة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٨ ومن البنك الدولي في عام ٢٠١٩.
يتضمن الملحق ٢ المزيد من التفاصيل بشأن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (NSEEW).

٤,٢ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء

تقوم مصر حاليًا بصياغة أول إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات (NSDS). وتعد هذه الاستراتيجيات أطر وطنية تنشئ عمليات للتطوير الإحصائي لتعميم الإحصاءات في عمليات السياسات الوطنية والتخطيط، ودمج القطاعات والجهات الفاعلة الأخرى في النظام الإحصائي الوطني (NSS)، وتنسق النظام الإحصائي الوطني بأكمله، وتستجيب لتحديات البيانات، وتقدم ثورة بيانات تقودها الدولة، وتبني القدرات الإحصائية عبر «سلسلة القيمة الإحصائية».[٣٧]

وفقًا لتوجيهات الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS 21)[٣٨]، يجب على الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات من الناحية المثالية (NSDS) أن:

١. تضع «رؤية للتنمية الإحصائية» متوسطة إلى طويلة الأجل ومتفق عليها في الدولة.
٢. تكون إطار عمل وعملية وناتج.
٣. تُدمج في عمليات سياسية للتنمية الوطنية وسياقاتها، بما في ذلك الالتزامات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والدولية.
٤. تغطي جميع القطاعات وجميع مستخدمي ومنتجي البيانات عبر النظام الإحصائي الوطني.
٥. يتم تطويرها تطويرًا شاملًا مدرجًا للإدارة القائمة على النتائج.
٦. تكون شاملة ومتماسكة وتشكل أساس التنمية المستدامة لإحصاءات الجودة التي «تفي بالغرض».
٧. تحدد مكان النظام الإحصائي الآن، وكيفية احتياجه إلى التطوير وكيفية تحقيق ذلك، و
٨. تحدد أولويات الأنشطة الإحصائية على أساس الموارد المتاحة والمتطلبات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والدولية.

تعتبر الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات عملية تشاركية وشاملة وتستخدم نهجًا لبناء توافق الآراء الذي يجعل الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات خاصة بكل بلد وملكًا لها. وبالتالي، تعد المشاركة والملكية ضروريتان لنجاحها. وكما يقول المثل، «يدعم الناس ما يساعدون في إنشائه». ويجب أن توسع العملية نطاق التواصل مع الأطراف المعنية وتحسنها. وأخيرًا، تعتبر فرصة للدعوة للإحصاءات، خاصة بين القيادة السياسية وصناع القرار وشركاء التنمية.

لم تقم مصر حتى الآن بصياغة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، على الرغم من المحاولات العديدة. فبدأت إحدى المحاولات في عام ٢٠١٥، عندما قدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) طلبًا إلى برنامج الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS ٢١) وشركاء دوليين آخرين لإجراء تقييم مستقل للنظام الإحصائي الوطني في مصر. فكان الهدف الرئيسي هو تعزيز التنسيق الإحصائي في مصر والتوافق مع الأطر الدولية، مثل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والميثاق الأفريقي للإحصاء، فضلاً عن الإطلاق العالمي لأهداف التنمية المستدامة.

شُكل فريق مشترك بين الوكالات، يتألف من خبراء من برنامج الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS 21) والبنك الأفريقي للتنمية (AfDB) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UN-ECA) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (UN-ESCWA)، التي أجرت مهمة التقييم في عام ٢٠١٥، وركزت على الهيكل القانوني والمؤسسي والعمليات الإحصائية للإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية. وراجع الفريق عددًا من الوثائق وأجرى سلسلة من المقابلات الشخصية مع موظفين من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمكاتب الإقليمية والوزارات والهيئات الحكومية والمنظمات الشريكة.

أوصى التقييم في النهاية بأن يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإعداد خطة مؤسسية متوسطة الأجل. ففي هذه العملية، قد يوجه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إعداد الخطط القطاعية للإحصاءات التي من شأنها أن تشكل ركائز الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الشاملة وينسقه.

(٣٥) www.enow.gov.eg
(٣٦) يشمل الفريق الإداري لمرصد المرأة المصرية الإحصائيين وخبراء شئون النوع الاجتماعي.
(٣٧) الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS ٢١) (٢٠١٨). مبادئ توجيهية للاستراتيجية الوطنية لإعداد الإحصاءات لوضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الإحصاءات.
https://nsdsguidelines.paris21.org/NSDS-GUIDELINES-full-lang-en.pdf
(٣٨) الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS 21) (السنة غير محددة) الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات: الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات ٢-٠ بإيجاز.
https://paris21.org/sites/default/files/NSDS-2-Nutshell-EN.pdf

وقد أُقرت هذه التوصية في ورشة عمل الأطراف المعنية التي عُقدت في القاهرة (يناير ٢٠١٦) للتداول بشأن تقرير بعثة التقييم. ومن الجدير بالذكر أن إعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات كانت نقطة العمل الرئيسية لخطة عمل مراكش للإحصاء (MAPS) والاستراتيجية الشاملة للإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، والتي سعت إلى توفير إطار عمل شامل لتحسين الإحصاءات الوطنية والدولية لدعم الأهداف الإنمائية للألفية (في ذلك الوقت) وعمليات التنمية الوطنية.

بدأت محاولة جديدة لإعداد أول استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات في مصر مؤخرًا بدعم من البنك الدولي[٣٩] لمساعدة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في إعداد تحليلات قطاعية للاحتياجات الإحصائية. وسيمول المشروع:

١. التقييمات القطاعية.
٢. تكاليف التقييمات القطاعية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات.
٣. بناء قدرات الأطراف المعنية ذات الصلة.
٤. دعم تنفيذ المشروع.

والجدير بالذكر أن الإطار القانوني والسياسي للنظام الإحصائي بمصر لا يتضمن تمثيلا لبيانات النوع الاجتماعي.

٥,٢ الالتزامات الدولية

قد تقدم المعايير الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (سيداو)[٤٠] ، وإعلان ومنهاج عمل بيجين (BPFA) لعام ١٩٩٥ الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة المعني بالمرأة، وجدول أعمال الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، نقاط انطلاق ممتازة لإعداد بيان رؤية لإحصاءات النوع الاجتماعي. وفي الوقت الذي تؤيد فيه مصر الالتزامات، من الضروري أن يعد النظام الإحصائي بيانات للنوع الاجتماعي قد تُستخدم لمتابعة هذه الالتزامات وتقديم التقارير عنها.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقدم أجندة ٢٠٣٠، من خلال الـ١٧ هدفًا و١٦٩ غاية و٢٣٢ مؤشرًا الخاص بها، رؤية شاملة ومتكاملة وعالمية للتنمية المستدامة التي تقر بتعقيد التغيير الاجتماعي التحويلي والعقبات الهيكلية التي تحول دونه. ويعد الالتزام بالمساواة بين الجنسين أمرًا بارزًا وشاملًا كما أنه راسخ بقوة في حقوق الإنسان. تلبية لنداء مناصري المساواة بين الجنسين في الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، لذا فهناك هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (هدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة) بهذا باعتباره «مساهمة حاسمة للتقدم عبر جميع الأهداف والغايات».

تعكس أهداف التنمية المستدامة، والهدف ٥ على وجه الخصوص، الالتزامات التي تسعى إلى تغيير المعايير والهياكل والممارسات الأساسية التي تعيق النساء والفتيات عن التمتع بحقوقهن. وتعكس العديد من الغايات الخمس للتنمية المستدامة معايير حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المقابلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وإعلان ومنهاج عمل بيجين (BPfA). وعلى الرغم من مدى اختلاف معالجة قضايا النوع الاجتماعي عبر أهداف التنمية المستدامة الستة عشر الأخرى، تعترف أجندة ٢٠٣٠ بوضوح بأبعاد النوع الاجتماعي للفقر والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والتوظيف والمدن الآمنة والمجتمعات السلمية والحاضنة للجميع.

من بين ٢٣٢ مؤشرًا، هناك ٥٤ مؤشرا متعلقاً بالنوع الاجتماعي، أي أن هذه المؤشرات تستهدف النساء والفتيات، وتدعو صراحة إلى تصنيف البيانات حسب نوع الجنس، أو تشير إلى المساواة بين الجنسين باعتبارها الهدف الأساسي. وتم العثور على أربعة عشر مؤشرًا من مؤشرات النوع الاجتماعي في إطار الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، بينما توجد المؤشرات الأربعون الأخرى ضمن الأهداف والغايات الأخرى.

إطار شراكة الأمم المتحدة للتنمية

على المستوى الوطني، يدعم التعاون بين الحكومة المصرية ومنظمات الأمم المتحدة تمكين المرأة. ويعتبر إطار شراكة الأمم المتحدة للتنمية (UNPDF) ٢٠١٨ -٢٠٢٢[٤١] بمثابة اتفاقية بين الحكومة المصرية (GoE) والأمم المتحدة في مصر، والتي تدعم تحقيق أهداف التنمية الوطنية الموضحة في استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وكذلك إعمال أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويسعى إطار شراكة الأمم المتحدة للتنمية (UNPDF)[٤٢] بميزانية تُقدر بـ ١,٢ مليار دولار أمريكي، إلى أربع مخرجات:

١. التنمية الاقتصادية الشاملة.
٢. العدالة الاجتماعية.
٣. الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية.
٤. تمكين المرأة.

ويعزز الإطار المزايا النسبية للأمم المتحدة في تحقيق هذه المخرجات مع ضمان الملكية الوطنية من خلال تشجيع المساهمة الجماعية للمبادرات الوطنية والأطراف المعنية الرئيسية والكيانات الحكومية وكذلك جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

(٣٩) https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P166814?lang=en

(٤٠) https://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/cedaw.pdf

(٤١) http://eg.one.un.org/content/unct/egypt/en/home/publications/united-nations-partnership-development-framework--unpdf--2018-20.html

(٤٢) ملاحظة: وقعت الحكومة المصرية والأمم المتحدة إطار شراكة للتنمية (UNPDF) للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، بميزانية تُقدر بـ ١,٢ مليار دولار أمريكي في مارس ٢٠١٨. ويسعى إطار شراكة الأمم المتحدة للتنمية إلى دعم إعمال أجندة ٢٠٣٠ وتوطين تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. ويستجيب إطار شراكة الأمم المتحدة للتنمية للأبعاد الثلاثة لرؤية ٢٠٣٠، الناس والكوكب والازدهار، مع الاعتراف بالقوة التحويلية الكامنة في إمكانات المرأة، من خلال تسليط الضوء على دعم الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (NSEEW).

إعلان ومنهاج عمل بيجين

لقد كان إعلان ومنهاج عمل بيجين (BPFA) الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد في عام ١٩٩٥، قوة دافعة رئيسية. ولم يدرك أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أدوار النوع الاجتماعي فحسب، بل دعا أيضًا الحكومات والمجتمع المدني وجميع الأطراف المعنية الآخرين إلى ترجمة الالتزامات الوطنية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين إلى برامج ملموسة. ويعتبر إعلان ومنهاج عمل بيجين أكثر مجموعة من المبادئ التوجيهية شمولاً لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي على جميع الأصعدة، الوطنية والإقليمية والعالمية. كما يوفر ولاية واضحة لإحصاءات النوع الاجتماعي من خلال تحديد إحصاءات النوع الاجتماعي باعتبارها جانبًا رئيسيًا من «الآليات المؤسسية» التي تعتبرها ضرورية للتنفيذ الكامل للإعلان.

ويؤكد هدفه الاستراتيجي هاء ٣ على الحاجة إلى «إعداد البيانات والمعلومات المصنفة حسب نوع الجنس ونشرها من أجل التخطيط والتقييم»[٤٣] ويوصي بأنه يجب اتخاذ إجراءات من جانب الخدمات الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية في مجالات مسؤولية كل منها، على النحو التالي:

- جمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المؤشرات ذات الصلة على أساس منتظم وتصنيفها وتحليلها ونشرها
- إشراك مراكز دراسات المرأة والمنظمات البحثية في تطوير المؤشرات المناسبة ومنهجيات البحث واختبارها لتعزيز تحليل النوع الاجتماعي، وكذلك في متابعة تنفيذ أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين وتقييمها.
- تحسين جمع البيانات بشأن المساهمة الكاملة للمرأة والرجل في الاقتصاد، بما في ذلك مشاركتهم في القطاع (القطاعات) غير الرسمية، و
- تعزيز النظم الإحصائية الحيوية ودمج تحليل النوع الاجتماعي في المنشورات والبحوث.
- وفي الوقت نفسه، يُطلب من الحكومات:
- ضمان إصدار منتظم لمنشور إحصائي حول نوع الجنس يقدم بيانات موضوعية عن المرأة والرجل ويفسرها في شكل مناسب لمجموعة واسعة من المستخدمين غير الفنيين.
- ضمان المراجعة المنتظمة لمنتجي الإحصاءات ومستخدميها في كل بلد لمدى كفاية النظام الإحصائي الرسمي وتغطيته لقضايا النوع الاجتماعي.
- تطوير الدراسات الكمية والنوعية وتشجيع تطويرها من جانب المنظمات البحثية والنقابات العمالية وأرباب العمل والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، و
- استخدام المزيد من البيانات المراعية لنوع الجنس في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشروعات.

وخلال مؤتمر بيجين، التزمت الحكومات أيضًا بتعميم منظور النوع الاجتماعي في سياساتها وبرامجها.[٤٤]

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تعتمد البلدان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) باعتبارها نقطة انطلاق لتصميم نهج المساواة بين الجنسين. ولكي تكون الخطط والسياسات الاستراتيجية فعالة، تحتاج إلى أن تعكس احتياجات الفئات المجتمعية المختلفة.

كما تتطلب التزامًا وملكية جماعية من جانب جميع الجهات الحكومية الفاعلة. «يتضمن التخطيط الاستراتيجي للمساواة بين الجنسين نهجًا مزدوجًا: ١) تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في تصميم جميع السياسات والميزانيات العامة وتطويرها وتنفيذها وتقييمها؛ و ٢) اعتماد إجراءات هادفة للقضاء على التمييز بين الجنسين وإحراز التقدم في مجالات محددة».[٤٥] كما إنه من المهم طلب إجراء تحليلات للنوع الاجتماعي أو تقييمات للأثر على أساس نوع الجنس أثناء تطوير التخطيط الحكومي والوثائق الاستراتيجية وتنفيذهم. وقد يساعد ذلك في ضمان عدم تهميش قضايا المساواة بين الجنسين وتنفيذ مبدأ «عدم ترك أحد يتخلف عن الركب» تنفيذًا كاملًا.

تعد بيانات النوع الاجتماعي الموثوقة ضرورية لإعداد التقارير بشأن التزامات الدولة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) أثناء رفع التقارير المصرية الدورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك أثناء عملية المراجعة الدورية الشاملة. وفي أحدث دراسة لتقارير الاتفاقية الوطنية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

(٤٣) https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/institu.htm

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ٢٠١٦.

في مصر في عام ٢٠١٠، قدمت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قدرًا كبيرًا من التعليقات فيما يتعلق بالحاجة إلى المزيد من البيانات المصنفة، بل وخصصت قسمًا فرعيًا موجزًا لهذا الموضوع في ملاحظاتها الختامية. وتشمل بعض هذه التوصيات:

«٢٤- تطلب اللجنة من الدولة الطرف أن تقدم بيانات ومعلومات عن الاتجاهات السائدة في مختلف أشكال العنف ضد المرأة، مصنفة حسب العمر والمناطق الحضرية والريفية. [...]

٤٤- تطلب اللجنة من الدولة الطرف أن تدرج في تقريرها المقبل بيانات شاملة عن حالة المرأة الريفية في جميع المجالات التي تغطيها الاتفاقية. [...]

جمع البيانات وتحليلها

٥١- تشعر اللجنة بالقلق إزاء عدم كفاية البيانات الإحصائية التي قدمها التقرير عن وضع المرأة في جميع المجالات التي تغطيها الاتفاقية. كما تشعر اللجنة بالقلق إزاء نقص المعلومات بشأن أثر التدابير المُتخذة والعواقب التي واجهتها والنتائج المحرزة في مختلف مجالات الاتفاقية.

٥٢- تدعو اللجنة الدولة الطرف إلى تعزيز نظامها الخاص بجمع البيانات، بما في ذلك من خلال استخدام مؤشرات قابلة للقياس لتقييم اتجاهات وضع المرأة والتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة الفعلية للمرأة، وتخصيص موارد كافية في الميزانية من أجل ذلك الغرض. كما تطلب اللجنة من الدولة الطرف أن تدرج في تقريرها المقبل بيانات وتحليلات إحصائية، مصنفة حسب نوع الجنس، على مستوى المناطق الريفية والحضرية ومستوى الدولة والمحافظات، مع الإشارة إلى تأثير التدابير السياسية والبرمجية، والعقبات التي واجهتها والنتائج المحققة». [٤٦]

(٤٦) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. 2010. الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: مصر. CO//7 .EGY/C/CEDAW

http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?en ٢bTWAIG٨٪٢fPPRiCAqhKbVyhssmw٥jHDQuNBd٪٦QkG١d=c TlGIavwOKswVLRXOCA٩٩TlAeuX٠skAI٢٥EBVvBTTFF٢lAICEF٥ ٢bs٢e٪٢fKgEcENhRMMd١Sr٪٢fVjA٨rt٪٢fUriX٩MkkIX٪Gi

٦,٢ الالتزامات الإقليمية

قرار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا» بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي

«على الصعيد الإقليمي، اعتمدت «إسكوا» في دورتها الخامسة والعشرين (لعام ٢٠٠٨) القرار رقم ٢٨٦ بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي من أجل المساواة وتمكين المرأة، والذي دعا الدول الأعضاء إلى:

- اعتماد مجموعة المؤشرات في «إطار القضايا ومؤشرات النوع الاجتماعي في المنطقة العربية» [٤٧] باعتبارها مجموعة مشتركة من المؤشرات، وإعداد الإحصاءات المتعلقة بتلك المؤشرات لاستخدامها في متابعة السياسات الإستراتيجية وخطط العمل وتقييمهم في المجالات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- وضع آلية لجمع المؤشرات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي ونشرها وتحليلها، وتوفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والمجتمع والعمر لصياغة السياسات والبرامج المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمراعية له.
- صياغة برامج تدريبية وتنفيذها لتعميم القضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي في النظم الإحصائية، بهدف رفع مستوى وعي منتجي البيانات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومستخدميها. [٤٨]

(٤٧) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UN-ESCWA). 2019. كتيب عدسة النوع الاجتماعي العربي 2019: صورة إحصائية لمنطقة غرب آسيا.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/pdf.٢٠١٩_page_attachments/gender_lens_pocketbook

(٤٨) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UN-ESCWA). ٢٠١٦. إعداد إطار مفاهيمي لبرامج الإحصاءات الوطنية.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/conceptual-framework-development-pdf.٠_national-gender-statistics-programmes-english

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

- هناك التزام إقليمي آخر وهو الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمعروف باسم بروتوكول مابوتو (٢٠٠٣)، حيث إنه الإطار القانوني الرئيسي بشأن نوع الجنس وحقوق المرأة في أفريقيا. وتدعو المادة ٢ من البروتوكول الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير مؤسسية مناسبة وغيرها من التدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما تلتزم الدول بتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك المرأة والرجل من خلال استراتيجيات التعليم والإعلام والاتصال العامة. وتتناول المادة ٤ العنف القائم على النوع الاجتماعي[٤٩]، وتدعو الدول الأطراف إلى تخصيص موارد كافية من الميزانية لتنفيذ التدخلات الموجهة نحو القضاء على العنف ضد المرأة ومتابعتها. كما تدعو المادة ٥ من بروتوكول مابوتو الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير للقضاء على العناصر الموجودة في التقاليد والمعتقدات الثقافية والقوالب النمطية والممارسات التي تؤدي إلى تفاقم العنف ضد النساء والأطفال. وتركز المادة ١٤ على حقوق العمل للمرأة، وتدعو الدول «الأطراف إلى اعتماد سياسات تقدمية تدعم الأمهات في أماكن عملهن وتخلق ظروف عمل مواتية لهن من خلال توفير مرافق رعاية الأطفال».

أجندة ٢٠٦٣

في عام ٢٠١٣ تم اعتماد أجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: إفريقيا التي نصبو إليها، وإشتملت على ٢٠ هدفًا و٢٥٦ غاية و٢٣ مؤشرًا. وتعتبر أجندة ٢٠٦٣ إطار استراتيجي للتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة على مدار الخمسين سنة القادمة. ويسعى الهدف ١٧ من أجندة ٢٠٦٣ إلى «تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع المجالات» وهو يتشابه مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات». ويركز الهدف ١٧ على تمكين النساء والفتيات والقضاء على العنف والتمييز ضدهن. ويتم السعي لتحقيق النتائج التحويلية الرئيسية التالية لتمكين المرأة:

- إزالة جميع العواقب التي تواجه المرأة المُتعلقة بامتلاك/ وراثة الممتلكات أو المشروعات التجارية أو توقيع عقد أو امتلاك حساب مصرفي أو إدارته بحلول عام ٢٠٢٣.
- تمتع امرأة واحدة على الأقل من كل خمس نساء بإمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية والتحكم فيها.
- يكون التكافؤ بين الجنسين في التحكم والتمثيل والتقدم هو المعيار في جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي.
- الحد من جميع أشكال العنف ضد المرأة بمقدار الثلث في عام ٢٠٢٣.
- القضاء على جميع الأعراف الاجتماعية[٥٠] والممارسات العرفية الضارة بحلول عام ٢٠٢٣.
- تنقل الشباب الأفريقي وانبثاق ١٥ في المائة من جميع الأعمال التجارية الجديدة من براعتهم ومواهبهم، والحد من نسبة الشباب العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٣ بمقدار الربع على الأقل بحلول عام ٢٠٢٣.[٥١]
- القضاء على استغلال عمالة الأطفال وزواجهم والاتجار بهم وتجنيدهم بحلول عام ٢٠٢٣.

(٤٩) راجع التعريف في قائمة المصطلحات (الملحق 1).

(٥٠) راجع التعريف في قائمة المصطلحات (ملحق ١).

(٥١) الاتحاد الافريقي. ٢٠١٣. أجندة ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.
https://au.int/sites/default/files/documents/٣٦٢٠٤-doc-popular_version_en.pdf_agenda٢٠٦٣

الملحق ٣: قائمة مؤشرات النوع الاجتماعي الواردة في إطار المتابعة العالمية لأهداف التنمية المستدامة (اعتبارًا من مارس ٢٠٢٠)

الهدف ١.
القضاء على الفقر بجميع أشكاله أينما كان

مؤشرات النوع الاجتماعي (٥)

١-١-١ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي حسب نوع الجنس والعمر والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري/ ريفي).

١-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، حسب نوع الجنس والعمر.

١-٢-٢ نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون من الفقر بجميع أبعاده حسب التعريفات الوطنية.

١-٣-١ نسبة السكان المشمولين في الحدود الدنيا/ أنظمة الحماية الاجتماعية، حسب نوع الجنس، وتمييز الأطفال والعاطلين عن العمل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل والمواليد وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء.

١-٤-٢ نسبة إجمالي السكان البالغين الذين يتمتعون بحقوق حيازة الأراضي المأمونة، (أ) بوثائق معترف بها قانونًا، و(ب) والذين يعتقدون أن حقوقهم في الأرض مضمونة، حسب نوع الجنس ونوع الحيازة.

الهدف ٢.
القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المُحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

مؤشرات النوع الاجتماعي (٢)

٢-٢-٣ معدل انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة، حسب حالة الحمل (نسبة مئوية).

٢-٣-٢ متوسط دخل صغار منتجي الأغذية حسب نوع الجنس وحالة الشعوب الأصلية.

الهدف ٣.
ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية والرفاه في جميع الأعمار

مؤشرات النوع الاجتماعي (٦)

٣-١-١ نسبة وفيات الأمهات.

٣-١-٢ نسبة حالات الولادة التي تجرى تحت إشراف عاملين مهرة في القطاع الصحي.

٣-٣-١ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) لكل ١٠٠٠ شخص من السكان غير المصابين، حسب نوع الجنس والعمر والفئات السكانية الرئيسية.

٣-٧-١ نسبة النساء في سن الإنجاب (تتراوح أعمارهن بين ١٥- ٤٩ سنة) اللاتي لُبّيت حاجتهن من تنظيم الأسرة بالطرق الحديثة.

٣-٧-٢ معدل ولادات المراهقات (تتراوح أعمارهن ما بين ١٠-١٤ سنة؛ ١٥-١٩ سنة) لكل ١٠٠٠ امرأة في تلك الفئة العمرية.

٣-٨-١ تغطية الخدمات الصحية الأساسية.

الهدف ٤.
ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

مؤشرات النوع الاجتماعي (٨)

٤-١-١ نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصفوف ٢/ ٣ الابتدائي، (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية، و(ج) في نهاية المرحلة الإعدادية الذين يحققون ما لا يقل عن الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (١) القراءة و(٢) الرياضيات، حسب نوع الجنس.

٤-٢-١ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٤- ٥٩ شهرًا والذين يسيرون على المسار الصحيح تنمويًا في مجال الصحة والتعلم والرفاه النفسي والاجتماعي، حسب نوع الجنس.

٤-٢-٢ معدل المشاركة في عملية التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمي لدخول المرحلة الابتدائية)، حسب نوع الجنس.

٤-٣-١ معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي في الأشهر الـ ١٢ الماضية، حسب نوع الجنس.

٤-٥-١ مؤشرات التكافؤ (أنثى/ ذكر، ريفي/ حضري، الشريحة الخُمسية الأدنى/ الأعلى للثروة وغيرها مثل حالة الإعاقة والشعوب الأصلية والمتضررين من النزاع، مع توفر البيانات) لجميع مؤشرات التعليم في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها.

٤-٦-١ نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين حققوا مستوى ثابتًا من الكفاءة على الأقل في (أ) الإلمام بالقراءة والكتابة الوظيفية و(ب) مهارات الحساب، حسب نوع الجنس.

٤-٧-١ مدى تعميم (١) تعليم المواطنة العالمية و(٢) التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية، و(ب) المناهج، و(ج) إعداد المعلمين، و(د) تقييم الطالب.

٤-أ-١ نسبة المدارس التي تقدم الخدمات الأساسية، حسب نوع الخدمة.

الهدف ٥.

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

مؤشرات النوع الاجتماعي (١٤)

٥-١-١ ما إذا كانت الأطر القانونية المعمول بها تعزز المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس وتنفذها وتتابعها.

٥-٢-١ نسبة النساء والفتيات اللاتي سبق لهن العيش مع شريك في سن ١٥ عامًا فما فوق واللاتي تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي بواسطة شريك حميم حالي أو سابق في الاثني عشر شهرًا السابقة، حسب شكل العنف والعمر.

٥-٢-٢ نسبة النساء والفتيات البالغات من العمر ١٥ عامًا فما فوق اللاتي تعرضن للعنف الجنسي من جانب أشخاص آخرين بخلاف الشريك الحميم في الأشهر الاثني عشر الماضية، حسب العمر ومكان وقوع العنف.

٥-٣-١ نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠- ٢٤ سنة المتزوجات أو المرتبطات قبل سن ١٥ و ١٨.

٥-٣-٢ نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥- ٤٩ عامًا اللاتي تعرضن لتشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث، حسب العمر.

٥-٤-١ نسبة الوقت المُنقضي في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، حسب نوع الجنس والعمر والموقع.

٥-٥-١ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية و(ب) الحكومات المحلية.

٥-٥-٢ نسبة النساء اللاتي تشغلن المناصب الإدارية.

٥-٦-١ نسبة النساء اللاتي يتراوح أعمارهن بين ١٥- ٤٩ عامًا واللاتي يتخذن قراراتهن الخاصة المستنيرة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية.

٥-٦-٢ عدد البلدان التي سنت قوانين ولوائح تضمن الحصول الكامل والمتساوي للنساء والرجال الذين يبلغون من العمر ١٥ عامًا فما فوق على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والمعلومات والتعليم.

٥-أ-١ (أ) نسبة إجمالي السكان الزراعيين الذين يتمتعون بحقوق ملكية أو حقوق ضمان الأراضي الزراعية، بحسب نوع الجنس؛ و(ب) نصيب المرأة بين مالكي الأراضي الزراعية أو أصحاب الحقوق فيها، حسب نوع الحيازة.

٥-أ-٢ نسبة البلدان التي يضمن فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) المساواة للمرأة في حق ملكية الأرض و/ أو التحكم فيها.

٥-ب-١ نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتفًا محمولًا، حسب نوع الجنس.

٥-جـ-١ نسبة البلدان التي تتمتع بأنظمة لتتبع وتقديم المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف ٦.

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها المستدامة

لا توجد مؤشرات للنوع الاجتماعي

الهدف ٧.

ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة ميسورة التكلفة الموثوقة والمستدامة والحديثة

لا توجد مؤشرات للنوع الاجتماعي

الهدف ٨.
تعزيز النمو الاقتصادي المستمر والشامل للجميع والمستدام، وتوفير العمالة والعمل اللائق الكامل والمنتج للجميع

مؤشرات النوع الاجتماعي (٦)

٨-٣-١ نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة، حسب القطاع ونوع الجنس.

٨-٥-١ متوسط الأجر في الساعة للموظفين والموظفات حسب المهنة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

٨-٥-٢ معدل البطالة، حسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

٨-٧-١ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ سنة المنخرطين في عمالة الأطفال وعددهم، حسب نوع الجنس والعمر.

٨-٨-١ معدلات تكرار الإصابات المهنية المميتة وغير المميتة، حسب نوع الجنس وحالة الهجرة.

٨-٨-٢ مستوى الامتثال الوطني لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمساومة الجماعية) على أساس المصادر النصية والتشريعات الوطنية لمنظمة العمل الدولية (ILO)، حسب نوع الجنس وحالة الهجرة.

الهدف ٩.
إنشاء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار

لا توجد مؤشرات للنوع الاجتماعي

الهدف ١٠.
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

مؤشر النوع الاجتماعي (١)

١٠-٢-١ نسبة الأشخاص الذين يعيشون بنسبة تقل عن ٥٠ في المائة من متوسط الدخل، حسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

الهدف ١١.
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة

مؤشرات النوع الاجتماعي (٣)

١١-٢-١ نسبة السكان الذين يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، حسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

١١-٧-١ متوسط حصة مساحة المدن المبنية التي تعد حيزًا مفتوحًا للاستخدام العام، حسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

١١-٧-٢ نسبة الأشخاص ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي، حسب نوع الجنس والعمر وحالة الإعاقة ومكان حدوثها، في الاثني عشر شهرًا السابقة.

الهدف ١٢.
ضمان وجود أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج

لا توجد مؤشرات للنوع الاجتماعي

الهدف ١٣.
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

مؤشر النوع الاجتماعي (١)

١٣-٣-١ مدى تعميم (١) تعليم المواطنة العالمية و(٢) التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ و(ب) المناهج؛ و(ج) إعداد المعلمين؛ و(د) تقييم الطالب.

الهدف ١٤.
الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

لا توجد مؤشرات للنوع الاجتماعي

الهدف ١٥.
حماية النظم الإيكولوجية البرية واستعادتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

لا توجد مؤشرات للنوع الاجتماعي

الهدف ١٦.
تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة حصول الجميع على العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

مؤشرات النوع الاجتماعي (٦)

١٦-١-١ عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، حسب نوع الجنس والعمر.

١٦-١-٢ الوفيات المرتبطة بالنزاعات لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، حسب نوع الجنس والعمر والسبب.

١٦-٢-٢ عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، حسب نوع الجنس والعمر وشكل الاستغلال.

١٦-٢-٣ نسبة الشابات والشباب الذي يتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٩ عامًا الذين تعرضوا للعنف الجنسي في سن ١٨ عامًا.

١٦-٧-١ نسب المناصب في المؤسسات العامة الوطنية والمحلية، بما في ذلك (أ) الهيئات التشريعية، و(ب) الخدمة العامة، و(ج) السلطة القضائية، مقارنة بالتوزيعات الوطنية، حسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية.

١٦-٧-٢ نسبة السكان الذين يعتقدون أن علمية اتخاذ القرار شاملة ومستجيبة، حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية.

الهدف ١٧.
تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل تحقيق التنمية المستدامة

ملحوظة: إن العدد الإجمالي للمؤشرات المُدرجة في إطار المؤشرات العالمية هو ٢٤٧. ولكن، مع تكرار بعض المؤشرات بموجب الأهداف المختلفة، فإن العدد الفعلي للمؤشرات غير المكررة هو ٢٣١. وبالمثل، فإن العدد الإجمالي لمؤشرات النوع الاجتماعي الموجودة أعلاه هو ٥٢، ولكن العدد الإجمالي لمؤشرات النوع الاجتماعي غير المكررة هو ٥١.

الملحق ٤: تحديد ركائز الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (NSEEW) لأهداف التنمية المستدامة

محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (NSEEW)	أهداف التنمية المستدامة
التمكين السياسي	١) ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص من أجل تولى القيادة على جميع مستويات عملية صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة الهدف الخامس (الغاية ٥-٥)
	٢) اعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للنفاذ لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على جميع المستويات الهدف الخامس(الغاية ٥- ج)
	٣) تمكين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتعزيزه للجميع، بغض النظر عن العمر أو نوع الجنس أو الإعاقة أو العنصر أو الانتماء العرقي أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك الهدف العاشر (الغاية ١٠-٢)
التمكين الاقتصادي	٤) الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر[٥٢] والأعمال المنزلية وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني الهدف الخامس(الغاية ٥-٤)
	٥) إجراء الإصلاحات لإعطاء المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلاً عن إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من أشكال الممتلكات، والخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية الهدف الخامس (الغاية ٥- أ).
	٦) القضاء على الفقر المدقع للجميع أينما كانوا الهدف الاول (الغاية ١-١)
	٧) خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون من الفقر بجميع أبعاده الهدف الاول (الغاية ١-٢)
	٨) تنفيذ أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة النطاق للفقراء والضعفاء الهدف الاول(الغاية ١-٣)
	٩) ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بالمساواة في حق الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيره من أشكال الملكية الأخرى، والميراث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة المناسبة و الخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر الهدف الاول (الغاية ١-٤)
	١٠) وضع أطر سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استنادًا إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ولمنظور النوع الاجتماعي، من أجل دعم تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر الهدف الاول (الغاية ١- ب)
	١١) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية من النساء، بما في ذلك من خلال تأمين الأراضي وإتاحة المساواة في إمكانية الحصول عليها والموارد والمدخلات الإنتاجية الأخرى والمعارف والخدمات المالية والأسواق وفرص إضافة القيمة والعمل في غير الأعمال الزراعية الهدف الثاني (الغاية ٢-٣)
	١٢) تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص عمل لائقة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، والتي تشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية الهدف الثامن(الغاية ٨-٣)

(٥٢) راجع التعريف في ملحق قائمة المصطلحات.

	١٣) تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة في الأجور عن العمل المتساوي القيمة الهدف الثامن (الغاية ٨-٥)
	١٤) تمكين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع وتعزيزه، بغض النظر عن العمر أو نوع الجنس أو الإعاقة أو العنصر أو العرق أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر الهدف العاشر(الغاية ١٠-٢)
التمكين الاجتماعي	١٥) خفض نسبة وفيات الأمهات الهدف الثالث (الغاية ٣-١)
	١٦) القضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة عن طريق المياه والأمراض المعدية الأخرى الهدف الثالث (الغاية ٣-٣)
	١٧) ضمان الحصول الشامل على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والمعلومات والتعليم، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الهدف الثالث (الغاية ٣-٧)
	١٨) تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وامكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية ذات الجودة وامكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والفاعلة وذات الجودة والميسورة التكلفة الهدف الثالث (الغاية ٣-٨)
	١٩) ضمان إتمام جميع الفتيات والفتيان للتعليم الإبتدائي والثانوي المجاني والمتكافئ وذي الجودة العالية، مما يحقق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة الهدف الرابع (الغاية ٤-١)
	٢٠) ضمان إتاحة فرصة حصول جميع الفتيات والفتيان على النمو والرعاية ذات الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا مستعدين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠ الهدف الرابع(الغاية ٤- ٢)
	٢١) ضمان المساواة بين جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم الفني والمهني والتعليم العالي ميسور التكلفة وذي الجودة، بما في ذلك التعليم الجامعي بحلول عام ٢٠٣٠ الهدف الرابع (الغاية ٤ - ٣)
	٢٢) القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ وضمان تكافؤ الفرص في حصول الفئات الضعيفة إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال المستضعفين الهدف الرابع(الغاية ٤-٥)
	٢٣) ضمان إلمام جميع الشباب ونسبة كبيرة من البالغين، رجالًا ونساءً بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠ الهدف الرابع(الغاية ٤-٦)
	٢٤) ضمان اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك وضمن أمور أخرى من بينها التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠ الهدف الرابع (الغاية ٤- ٧)
	٢٥) بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين والأطفال والإعاقة وتحديثها، وتوفر بيئات تعليمية أمنة وخالية من العنف وشاملة للجميع و فعالة الهدف الرابع (الغاية ٤- أ)
	٢٦) ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما الهدف الخامس(الغاية ٥- ٦)
	٢٧) تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة الهدف الخامس(الغاية ٥- ب)
الحماية	٢٨) القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات الهدف الخامس (الغاية ٥- ١)
	٢٩) القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص الهدف الخامس (الغاية ٥- ٢)
	٣٠) القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث الهدف الخامس(الغاية ٥-٣)
	٣١) توفير إمكانية وصول الجميع إلى أنظمة وسائل النقل الآمنة وميسورة التكلفة والمتوفرة والمستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، لا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المستضعفين والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الهدف الحادي عشر (الغاية ١١- ٢)
	٣٢) الحد بدرجة كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان الهدف السادس عشر (الغاية ١٦- ١)

الملحق ٥: الاستبيانات

الاستبيانات المستخدمة لتقييم فجوات القدرات الفنية في إحصاءات النوع الاجتماعي بين منتجي ومستخدمي البيانات في النظام الإحصائي الوطني

مرفق ١,١

الاستبيان أ: نموذج للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الاستبيان أ

أ

الهدف من هذا الاستبيان هو:

تحديد فجوات إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني، من خلال التركيز على القدرة الإحصائية، والبيئة التمكينية، والإنتاج الإحصائي وآليات التنسيق، واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي .

يجب استكمال هذا الاستبيان عن طريق خبير إحصاء النوع الاجتماعي بالتعاون الوثيق مع الشخص المسؤول في وحدة إحصائيات النوع الاجتماعي (مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والإدارات أو الوزارات الأخرى المعنية بالنظام الإحصائي الوطني للبلد. قد يحتاج الأمر إلى استشارة كيانات أخرى بما في ذلك آلية النهوض بالمرأة أو المساواة بين الجنسين، والوزارات المختصة وأي مكاتب أو هيئات أخرى معنية تشارك في تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي أثناء عملية التقييم من أجل ضمان اكتمال الإجابات

يتم تعريف إحصاءات النوع الاجتماعي على أساس مجموع الخصائص التالية:

(أ) يتم جمع البيانات وعرضها حسب الجنس كتصنيف أولي وشامل.

(ب) تعكس البيانات قضايا تمكين المرأة.

(ج) تستند البيانات إلى مفاهيم وتعريفات تعكس بشكل كاف تنوع النساء والرجال وتستوعب جميع جوانب حياتهم.

(د) تأخذ أساليب جمع البيانات في الاعتبار الصور النمطية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تؤدي إلى التحيز إلى جنس دون الآخر في البيانات.

تشمل إحصاءات النوع الاجتماعي المجالات التقليدية للإحصاءات ويمكن أن تكون بمثابة مدخلات مفيدة في تخطيط وتصميم السياسات التي ستنظر في معالجة التباينات المحتملة بين الرجل والمرأة.

البلد:

الاسم:

المنصب الوظيفي:

الوزارة/المؤسسة:

الجنس (ذكر/أنثى):

بريد إلكتروني:

التشريعات والسياسات

1- فيما يتعلق بتعزيز تمكين المرأة، يرجى ذكر ما يوجد مما يلي في بلدك أو ينطبق عليه:

أ - أحكام دستورية

ب- قوانين وطنية

ج- اتفاقيات وإعلانات دولية - مثل منهاج عمل بيجين أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) - التي وقعت عليها بلدك

2- يرجى استكمال الجدول المتعلق بالقوانين أو اللوائح التي تحكم جمع مؤشرات النوع الاجتماعي وكذلك إنتاج ونشر إحصاءات تمكين المرأة.

حدد كل ما ينطبق ***عن طريق النقر المزدوج*** *على المربع الرمادي واختيار (**"تم تحديده"**) وسرد عناوين الوثائق أينما أمكن*

	القوانين أو اللوائح أو السياسات	تحكم **تنسيق** إحصاءات النوع الاجتماعي /أو النظام الإحصائي لتمكين المرأة	تحكم **جمع البيانات المتعلقة بتمكين المرأة**[1]	تنظم إنتاج إحصاءات تمكين المرأة[2]	التي تنظم **نشر** إحصاءات تمكين المرأة	اسم الوثيقة (يرجى إدراج رابط إذا كان متاحًا)
☐	قانون الإحصاء	☐	☐	☐	☐	
☐	تنظيم الإحصاءات	☐	☐	☐	☐	
☐	السياسات الإحصائية	☐	☐	☐	☐	
☐	خطة العمل الإحصائية الوطنية	☐	☐	☐	☐	
☐	القانون المتعلق بتمكين المرأة	☐	☐	☐	☐	
☐	اللوائح المتعلقة بتمكين المرأة	☐	☐	☐	☐	
☐	خطة العمل الوطنية المتعلقة بتمكين المرأة	☐	☐	☐	☐	
☐	أخرى، أذكرها	☐	☐	☐	☐	

ملحوظة: [1] يشير مصطلح "جمع البيانات المتعلقة بتمكين المرأة" إلى عملية جمع البيانات التي يقوم بها كيان رسمي. تشمل البيانات ذات الصلة بنوع الجنس (1) البيانات المصنفة حسب الجنس، (2) البيانات التي لا يمكن تصنيفها حسب الجنس ولكن يمكن استخدامها لتوفير معلومات قيمة عن تنوع النساء والرجال من خلال استيعاب جميع جوانب حياتهم (مثل وفيات الأمهات).

[2] تشير "إحصاءات تمكين المرأة" إلى مؤشرات المساواة بين الجنسين وغيرها من المعلومات التي تم إنشاؤها نتيجة لتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بتمكين المرأة.

3- هل توجد سياسة وطنية لتمكين المرأة؟

☐ *لا، انتقل إلى السؤال 8*

☐ نعم، يرجى ذكر اسمها:

فترة مرجعية:

الرابط

4- حدد ما إذا كانت هذه السياسة قد أقرتها الحكومة:

☐ لا

☐ نعم

5- هل تنص السياسة الوطنية لتمكين المرأة على الحاجة إلى إحصاءات النوع الاجتماعي تكون قائمة على الأدلة لرصد المساواة بين الجنسين كهدف للسياسة؟

☐ لا

☐ نعم. *يرجى ذكر مرجع النص بالتحديد:*

6- هل لديها إطار للرصد؟

☐ لا

☐ نعم، عنوان الإطار:

هل تم التشاور بخصوص إطار الرصد مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؟

حصة المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إطار الرصد: %

7- هل لديها مؤسسة مسؤولة عن الرصد؟

☐ لا

☐ نعم، *المؤسسة المسؤولة:*

8- هل هناك لائحة تحدد إنشاء ومهمة وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي في نظام الإحصاء الوطني (على سبيل المثال مركز تنسيق إحصاءات النوع الاجتماعي أو وحدة /قسم/إدارة/ شعبة داخل الجهاز)؟

☐ لا

☐ نعم، *اسم اللائحة:*

الرابط أو الاقتباس:

9- هل يوجد وحدة منفصلة لإحصاءات النوع الاجتماعي (داخل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أو في أي مكان آخر)؟

☐ نعم، داخل الجهاز.

☐ نعم، في مكان آخر، بداخله (*اذكر اسم المؤسسة*) _____

☐ لا، إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي يدرج في عمل وحدات/ قطاعات مختلفة. في هذه الحالة، هل تحدد اللوائح، التي تحكم عمل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مهام الجهاز المتعلقة بإنتاج وتنسيق إحصاءات تمكين المرأة؟

☐ لا

☐ نعم، *اسم اللائحة:* _____

الرابط أو الاقتباس: _____

الإعداد المؤسسي والتصميم التنظيمي: وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي

إذا لم يكن هناك كيان منفصل لإحصاءات تمكين المرأة، فيمكن أن تشير الأسئلة 10-14 إلى الشخص (الأشخاص) المنسقين لإحصاءات النوع الاجتماعي

10- أين تقع وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي أو الشخص (الأشخاص) المنسق في النظام الإحصائي الوطني؟
حدد إجابة واحدة مع تقديم اسمها

☐ داخل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *الاسم:* _____

☐ داخل المجلس القومي للمرأة. *الاسم:* _____

☐ في مكان آخر. *حدد المكان:* _____

11- متى تم إنشاء / تعيين وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني؟ عام _____

12- إلى من يرفع كيان إحصاءات النوع الاجتماعي تقاريره بالهيكل التنظيمي؟ اختر إجابة واحدة

☐ مباشرة إلى رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

☐ إلى قسم/ إدارة أخرى

☐ في مكان آخر. *حدد المكان:* _____

13- ما هي المهام الرئيسية لوحدة إحصاءات النوع الاجتماعي؟
اختر كل ما ينطبق

☐ تجميع إحصاءات النوع الاجتماعي والحفاظ على قواعد بيانات إحصاءات النوع الاجتماعي .

☐ تحليل البيانات من منظور النوع الاجتماعي .

☐ نشر إحصاءات النوع الاجتماعي في منشورات وتقارير و/ أو عبر الموقع الإلكتروني.

☐ ضمان تناول منظور النوع الاجتماعي في جميع جوانب إنتاج الإحصاءات داخل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

☐ دمج منظور النوع الاجتماعي في تدريب الإحصاء أو إدخال الإحصاءات في ورش العمل المتعلقة بتدريب النوع الاجتماعي وزيادة الوعي؛ تنظيم تدريب وطني متعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي

☐ الرد على طلبات إحصاءات النوع الاجتماعي من المستخدمين الوطنيين والدوليين

☐ إجراء عمل منهجي (تطوير إحصاءات تمكين المرأة، ومسائل القياس، وطرق جمع البيانات)

☐ تنسيق لجنة مشتركة بين الهيئات تعمل كمكان لمناقشة إحصاءات النوع الاجتماعي

☐ أخرى. حدد:

14- إذا قامت وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي بتنسيق إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، هل يشارك أعضاء هذه الوحدة أيضًا في آلية التنسيق الشاملة للإحصاءات الرسمية؟ *قد يشير ذلك إلى المشاركة في الفريق المشترك بين الهيئات المعني بإحصاءات تمكين المرأة، على سبيل المثال.*

☐ نعم، *قدم أمثلة*:

☐ لا، *وضح لماذا*:

البنية التحتية للتمويل

15- هل هناك ميزانية مخصصة لإحصاءات النوع الاجتماعي على وجه التحديد في الميزانية الوطنية الإجمالية للإحصاءات (قد تشمل التكاليف التشغيلية لوحدة إحصاءات النوع الاجتماعي)؟

☐ لا، *انتقل إلى السؤال 17*

☐ نعم

16- ما هي الحصة المقدرة لإحصاءات النوع الاجتماعي من الميزانية الوطنية الإجمالية للاحصاءات. %

17- هل من الممكن التحقق من الصرف والمخصص؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى ذكر المبلغ المقدر.

صرف:

مخصص:

18- في حالة عدم وجود ميزانية مخصصة، هل تتوفر الأموال لأنشطة إحصاءات النوع الاجتماعي على أساس مخصص؟

☐ نعم، *يرجى الإشارة إلى آخر نشاط تم تمويله*:

☐ لا

19- هل هناك معايير لإدراج إحصاءات النوع الاجتماعي في عملية إعداد الميزانية الوطنية للإحصاءات؟

☐ نعم

☐ لا

خطط (خطة التنمية الوطنية، الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات ، خطة الإحصاء الرئيسية، واستراتيجية الحد من الفقر)

20- هل تتضمن خطة التنمية الوطنية الأخيرة و/ أو الحالية قسما عن المساواة بين الجنسين و/ أو تمكين المرأة؟

☐ لا

☐ نعم، *أذكر عناوين هذه الوثائق والاقتباسات*:

21- هل عالجت الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات (NSDS) السابقة القضايا المتعلقة بتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي داخل النظام الإحصائي الوطني؟

☐ لا

☐ نعم، *أذكر عناوين هذه الوثائق والاقتباسات*:

22- إذا كانت استراتيجية التمية المستدامة الوطنية السابقة قد عالجت القضايا المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي ، فما هي حصة الأنشطة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تلك الاستراتيجية أو في خطة العمل السنوية بميزانية مضمونة %

23- هل هناك أي إستراتيجيات أخرى معاقبة لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله أو الخطط الإقليمية/ القطاعية التي تشمل قضايا النوع الاجتماعي ؟ *قد يشمل ذلك على سبيل المثال خطة الإحصاء الرئيسية (SMP) أو استراتيجية الحد من الفقر (PRS).*

☐ لا

☐ نعم، *يرجى ذكرها جميعاً، مع تحديد الوزارة المسؤولة عن التنسيق الشامل ودور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تحقيق ذلك:*

الدعم من الجهات المانحة

24- هل تلقى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مدخلات تقنية أو مالية أو غيرها من الجهات المانحة من أجل جمع بيانات او مطبوعات لإحصاءات تمكين المرأة؟

☐ لا

☐ نعم *أذكر الجهة*:

- نوع الدعم (فني، مالي):
- الزمن:
- اسم جمع البيانات/ الإحصاءات/ المطبوع:

آلية التنسيق في نظام الإحصائي الوطني (NSS)

25- هل تقوم الوزارات أو الهيئات المختصة التالية بجمع بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي ؟
يشمل ذلك كلاً من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وكذلك البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي دون تصنيف بحسب الجنس (يتعلق بالنساء / الرجال فقط). اذكر الأسماء الفعلية للوزارات المماثلة:

☐ وزارة الزراعة

☐ وزارة التجارة

☐ وزارة التعليم

☐ وزارة تكافؤ الفرص

☐ وزارة الصحة

☐ وزارة القوي العاملة (أو الأشغال)

- ☐ وزارة الحكم المحلي
- ☐ وزارة التخطيط
- ☐ وزارة الإدماج الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية
- ☐ المجلس القومي للمرأة
- ☐ أخرى. *أذكرها* :

26- هل الجهات الفاعلة الرئيسية لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي دون الوطنية تشارك في المناقشات على المستوى الوطني؟

- ☐ لا
- ☐ نعم، *حدد الجهات الفاعلة مع وصف دورها التنسيقي:*

27- ما هو دور المجلس القومي للمرأة في نظام الإحصاء الوطني؟
يرجى اختيار كل ما ينطبق

- ☐ إنتاج مخرجات إحصائية رئيسية تتعلق بإحصاءات تمكين المرأة
- ☐ تجميع مدخلات إحصاءات النوع الاجتماعي من الهيئات الأخرى و/ أو السجلات الإدارية من مصادر البيانات الأخرى (منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية).
- ☐ تقديم التوجيه والتدريب على إحصاءات تمكين المرأة
- ☐ تنظيم مشاورات بين منتجي إحصاءات النوع الاجتماعي وبين المستخدمين
- ☐ الدعوة إلى استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي
- ☐ الضغط من أجل البرامج والفواتير ذات الصلة بإحصاءات النوع الاجتماعي
- ☐ تمويل عمليات جمع بيانات النوع الاجتماعي
- ☐ غيرها *حدد*:

28- هل هناك أي هيئات أخرى في نظام الإحصاء الوطني تشارك في تنسيق إحصاءات النوع الاجتماعي ؟

- ☐ لا
- ☐ نعم *حدد أي الهيئات مع وصف دورها التنسيقي*:

29- بالإشارة إلى تنسيق إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي في نظام الإحصاء الوطني، يرجى تحديد ما إذا كانت هذه المشاكل تحدث:
يرجى اختيار كل ما ينطبق

- ☐ لا توجد مواد متعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي في قانون الإحصاء.
- ☐ لا يوجد لائحة تحدد جمع بيانات عن النوع الاجتماعي .
- ☐ اللوائح الحالية تقيد تبادل البيانات بين المؤسسات.
- ☐ تحدد اللوائح التي تحكم إنتاج البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي مجموعات بيانات مماثلة في مؤسستين أو أكثر.

☐ لا يتم تمثيل قضايا النوع الاجتماعي في مجلس الإحصاء أو المجموعة الاستشارية أو أي هيئة مشابه (سواء من حيث العضوية أو نطاق جدول الأعمال)

☐ أخرى. *أذكرها:*

البيانات الموجودة

30- هل تم دمج احتياجات البيانات لرصد تنفيذ الاتفاقات الدولية (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، منهاج عمل بيجين ، أهداف التنمية المستدامة) بشكل منهجي في نظم البيانات الرسمية؟ *يشير هذا بشكل رئيسي إلى وجود أطر مؤشرات لرصد تنفيذ هذه الاتفاقات.*

☐ لا، *وضح لماذا:*

☐ نعم، *يرجى تقديم أمثلة على دمجها في نظام جمع البيانات (لا حاجة لتحديد مؤشرات فردية هنا):*

31- أي من عمليات جمع البيانات الإحصائية التي تراعي النوع الاجتماعي ستكون أولوية يضطلع بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في السنوات الثلاث القادمة؟
اختر كل ما ينطبق

☐ مسح العنف ضد المرأة

☐ مسح استخدام الوقت

☐ مراجعة مسح الأسرة من منظور النوع الاجتماعي

☐ أخرى. *أذكرها* :

☐ لا شيء مما سبق. *حدد لماذا* :

32- على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل كانت هناك أي وحدات خاصة من الدراسات الاستقصائية للأسر تركز على قضايا النوع الاجتماعي ؟

☐ لا

☐ نعم، *قدم أمثلة* :

33- هل تم تحليل مبادرات وأساليب وأدوات جمع البيانات الحالية/ السابقة في مختلف القطاعات من منظور النوع الاجتماعي ؟
قد يشمل ذلك على سبيل المثال النظر في الغرض من الاستخدام المقصود وأسئلة التقييم والمؤشرات. لابد من تصميم مجموعات البيانات التي تركز على النوع الاجتماعي لتوفير معلومات عن الرجال والنساء وكذلك عن فئات مختلفة من النساء والرجال (على سبيل المثال، حسب العمر،والخصائص الاجتماعية والاقتصادية).

☐ لا، *اشرح لماذا* :

☐ نعم، *قدم أمثلة* :

☐ لا ينطبق، *حدد* :

34- ما هي مؤشرات النوع الاجتماعي ذات الأولوية في مصر؟ يرجى تقديم اسم للمجموعة (على سبيل المثال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مجموعة الحد الأدنى من مؤشرات النوع الاجتماعي ، إلخ.

مصادر البيانات البديلة

35- يعترف إطار رصد أهداف التنمية المستدامة بأهمية استخدام مصادر البيانات البديلة لإنتاج المؤشرات. هل هناك سياسات تمكينية لتعزيز ذلك

☐ لا

☐ نعم، *اذكر عنوان هذه السياسة:*

36- ما هي مصادر البيانات البديلة التي استخدمت لإنتاج مؤشرات النوع الاجتماعي في السنوات الثلاث الماضية؟

37- هل هناك أي خطط لاستخدام هذه المصادر على الأقل في السنوات الثلاث القادمة؟

☐ نعم

☐ لا

محو أمية البيانات، وتبادل المعرفة، والتواصل بمجال إحصاءات تمكين المرأة

38- هل تُجرى حملات إعلامية عامة للتوعية بأهمية إحصاءات النوع الاجتماعي؟

☐ لا، *وضح لماذا:*

☐ نعم، *صف جميع مبادرات نشر المعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في وسائل الإعلام وغيرها من الوسائل على مدى السنوات الثلاث الماضية:*

39- هل تمت استشارة/ مشاركة أي خبراء في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي من أجل الاستفادة من خبراتهم؟
إملأ الجدول التالي

نعم	خبراء من	المشاورات (مثل اجتماعات وورش عمل ولجان استشارية رسمية)	عدد مرات المشاورات (مثل بشكل دوري أو خصيصا)
☐	الوزارات		
☐	البرلمان		
☐	الجمعيات الأهلية، منظمات المجتمع المدني		
☐	المنظمات الدولية		
☐	الجامعات، المراكز البحثية		
☐	القطاع الخاص		
	الإعلام		
☐	أخرى، اذكرها		

☐ لا توجد مثل هذه المشاورات. *اذكر السبب:*

40- هل يوجد برنامج محدد لإحصاءات النوع الاجتماعي في التدريب على الاحصاءات الرسمية:

☐ لا، *وضح لماذا:*

☐ نعم، نظمه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *حدد لمن:*

☐ نعم، نظمتها (*اذكر المؤسسة/ المنظمة والجمهور*):

استراتيجية الدعوة والتأييد

41- هل هناك أي جهود يبذلها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء/ وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي لتشجيع استخدام إحصاءات تمكين المرأة؟

☐ لا، *وضح لماذا:*

☐ نعم، *قدم أمثلة:*

42- هل هناك أي جهود يبذلها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لتشجيع استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي؟

☐ لا، *وضح لماذا:*

☐ نعم، *قدم أمثلة:*

العلاقة بين منتجي البيانات

43- يرجى الإشارة إلى ما إذا كان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يعمل بالاشتراك مع الوزارة المحددة بشأن الأنشطة التالية لإحصاءات النوع الاجتماعي .
اذكر أسماء الوزارات المماثلة وقم بوضع علامة بجانب كل ما ينطبق

الوزارة	تحديد الأولويات لإنتاج البيانات	تجميع البيانات	تحليل البيانات	تعميم البيانات	لا تعاون	الشكل (اجتماعات، ورش عمل، إلخ)	عدد مرات المشاورات
وزارة الزراعة	☐	☐	☐	☐	☐		
وزارة التجارة	☐	☐	☐	☐	☐		
وزارة التعليم	☐	☐	☐	☐	☐		
المجلس القومي للمرأة	☐	☐	☐	☐	☐		
وزارة الصحة	☐	☐	☐	☐	☐		
وزارة القوي العاملة	☐	☐	☐	☐	☐		
وزارة التضامن الاجتماعي	☐	☐	☐	☐	☐		
وزارة التخطيط	☐	☐	☐	☐	☐		
وزارة الخارجية	☐	☐	☐	☐	☐		
هيئة/ وزارة أخرى، أذكرها:	☐	☐	☐	☐	☐		

44- هل هناك سياسة لتبادل البيانات بين مختلف منتجي إحصاءات النوع الاجتماعي ؟

☐ نعم، *اذكر أي مؤسسة وأي نوع من البيانات*

☐ لا، *اذكر السبب*

45- هل يتم تنسيق/توحيد التصنيفات والتعريفات بين منتجي البيانات:
اختر كل ما ينطبق

☐ نعم، *لضمان توافق البيانات*

☐ نعم، لتقليل التناقض واستخدام لغة موحدة في تحديد المؤشرات وحسابها

☐ لا، *وضح لماذا*:

العلاقة مع المستخدمين

46- حدد المجموعات الرئيسية من مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي في مصر الذين تتواصلون معهم:

أ)

ب)

ج)

47- هل هناك أي مجموعات أخرى من مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي المحتملين الذين تود التواصل معهم؟

أ)

ب)

ج)

48- هل ينظم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء اجتماعات مع مستخدمي البيانات قبل إجراء مسح رئيسي لتحديد احتياجاتهم الخاصة بالنوع الاجتماعي ؟
قدم أمثلة على هذه الاجتماعات مع توضيح ما إذا كان هناك أي متابعة

أ)

ب)

ج)

49- صف الأنواع الأخرى من الحوار بين المستخدم والمنتج إذا كانت موجودة. وضح ما إذا كانت مفيدة وفعالة في تحديد احتياجات المستخدمين

أ)

ب)

ج)

50- هل يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء مسح لرضاء المستخدمين يستفسر بالتحديد عن إحصاءات النوع الاجتماعي التي ينتجها الجهاز؟

☐ نعم، *حدد وقت إجراء ذلك المسح وقم بتلخيص النتائج*:

☐ لا، *وضح لماذا*:

51- هل يتعاون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مع اى منظمة إقليمية أو دولية في المجالات التالية:
حدد كل ما ينطبق واذكر أسماء المنظمات

- ☐ تعزيز احصاءات النوع الاجتماعي أو زيادة الاستجابة لتضمين احصاءات النوع الاجتماعي في نظام الإحصاء الوطني
- ☐ مراجعة المنهجيات بشأن إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي
- ☐ المساعدة الفنية لإحصاءات النوع الاجتماعي
- ☐ تنظيم تدريبات تتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي
- ☐ أخرى. يرجى تحديدها
- ☐ لا نتعاون مع أي منظمة إقليمية أو دولية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي

التعاون من أجل نظام لدعم البيانات

52- هل هناك أي شراكات أو تعاون بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومختلف الجهات الفاعلة في مجال البيانات في البلد لدعم إنتاج واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي ؟
قد تشمل الجهات الفاعلة في مجال البيانات القطاع الخاص أو وسائل الإعلام أو الأوساط العلمية والأوساط الأكاديمية أو المنظمات غير الحكومية أو مجموعات المواطنين.

- ☐ لا، وضح لماذا:
- ☐ نعم، حدد نوع الجهات الفاعلة وطرق التعاون/ الشراكة:

هل هم جزء من جهة مشتركة بين الأجهزة المعنية بإحصاءات النوع الاجتماعي ؟

مصلحة الأطراف المعنية

53- هل يرى المستخدمون الوطنيون في إحصاءات النوع الاجتماعي (مثل الوزارات أو وسائل الإعلام أو منظمات المجتمع المدني) المساواة بين الجنسين كأولوية سياسية؟
قد ينعكس هذا في حملات المجتمع المدني أو مبادرات الدعوة الهادفة إلى القضاء على العنف ضد المرأة أو آليات أو حركات تنسيق المجتمع المدني المراعية للنوع الاجتماعي .

- ☐ نعم، *على سبيل المثال:*
- ☐ لا، *وضح لماذا:*

54- خلال العام الماضي، هل اتصل المستخدمون غير الحكوميين لإحصاءات النوع الاجتماعي (مثل المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام) للتدخل فيما يتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي ؟
قد يشير هذا إلى توفير إحصائيات محددة أو تنظيم جمع البيانات أو مراجعة المنهجيات.

- ☐ لا
- ☐ نعم *حدد نوع المستخدم:*

موضوع تدخلهم

تكرار تدخلاتهم

55- اذكر جميع اسماء تمارين جمع البيانات أو المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تم تجميعها بناءً على طلب المستخدمين على مدار السنوات الثلاث الماضية.

أ)

ب)

ج)

الدعم السياسي

56- هل تعتقد أن المساواة بين الجنسين مقبولة على نطاق واسع كهدف سياسي من قبل الحكومة والساحة السياسية؟ يمكن أن يستند ذلك إلى التصريحات والحملات العامة.

☐ نعم، علل لماذا

☐ لا، علل لماذا

57- هل تعتقد بوجود دعم من الحكومة لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي على المستوى الوطني؟

قد ينعكس هذا في الاتجاه السائد في تفصيل ميزانية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المقدمة من الحكومة مقابل المساعدات الدولية، كحصة من الأنشطة المتعلقة بتمكين المرأة في استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية أو كخطة عمل سنوية بميزانية مضمونة.

☐ نعم، اذكر أمثلة

☐ لا، اذكر السبب

الموارد البشرية

58- حدد عدد الموظفين الذين يتعاملون مع إحصاءات النوع الاجتماعي. و يشمل هذا:

أ) الوحدة المخصصة لإحصاءات النوع الاجتماعي داخل جهاز التعبئة العامة والإحصاء
دوام كامل دوام جزئي

ب) في حالة عدم وجود وحدة منفصلة لإحصاءات النوع الاجتماعي ، قم بتضمين جهات الاتصال الخاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
دوام كامل دوام جزئي

ج) مجموعات العمل/ الاستشارية الخاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي
دوام كامل دوام جزئي

البنية التحتية

59- هل لدى وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي معدات كافية (بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والطابعات والمكاتب وقاعدة البيانات وبرامج وما إلى ذلك) لأداء مهامها؟

☐ نعم

☐ لا، وضح

60- هل يضع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خطة منفصلة لضمان التمويل للأنشطة المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي؟ *قد يشمل ذلك وضع الميزانية وتحديد جدول زمني وتحديد الموارد المحتملة والممولين والإجراءات والأنشطة المطلوبة، مثل التفاوض مع سلطات وطنية و/ أو شركاء أو مؤسسات أو شركات خارجية.*

☐ نعم

☐ لا، علل لماذا:

عمليات انتاج الإحصاءات

61- يرجى الإشارة إلى ما إذا كان بعد النوع الاجتماعي قد وضع في الاعتبار في كل خطوة من خطوات عملية انتاج الإحصاءات في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

خطوة إنتاج الإحصاءات	نعم	لا	مثلا
اختيار الموضوعات	☐	☐	
تحديد البيانات اللازمة	☐	☐	
تقييم المفاهيم والتعريفات والأساليب القائمة	☐	☐	
تطوير مفاهيم وتعريفات وطرق جديدة	☐	☐	
تطوير أداة جمع البيانات: (على سبيل المثال اختيار وحدة العد، تصميم المسح)	☐	☐	
جمع ومعالجة البيانات	☐	☐	
تحليل وعرض الإحصاءات في أشكال سهلة الاستخدام؛ النشر	☐	☐	
أخرى	☐	☐	

ضمان الجودة

62- على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل أجرى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أي تقييمات لعمليات إنتاج البيانات الخاصة به لمعرفة ما إذا كانت مراعية للنوع الاجتماعي ؟

☐ نعم، *صف النتائج*

☐ لا، *حدد سبب عدم وجود تقييم*

63- هل استخدمت المعايير والمبادئ الارشادية الدولية لإحصاءات النوع الاجتماعي، مثل التعريفات والتصنيفات، وطرق جمع البيانات، ونماذج الأسئلة، وأساليب التقدير، وما إلى ذلك، في القطاعات ذات الصلة؟
اختر كل ما ينطبق

☐ الأمم المتحدة 2016 "دمج منظور النوع الاجتماعي في الإحصاءات"

☐ المبادئ الارشادية بشأن إنتاج إحصاءات عن العنف ضد المرأة: المسوحات الإحصائية

☐ التصنيف الدولي للأنشطة لإحصاءات استخدام الوقت 2016 (ICATUS 2016)

☐ كتيباحصاءات النوع الاجتماعي . *حدد أي منها:*

☐ المبادئ والتوصيات. حدد أي منها:

☐ أخرى. *أذكرها:*

☐ لا شيء مما سبق. *حدد لماذا:*

64- هل تم إجراء تقييم لجودة إحصاءات النوع الاجتماعي في السنوات الثلاث الماضية؟
قد يشير تقييم الجودة إلى التحقق من النوع الاجتماعي فيما يتعلق بصلاحية إحصاءات النوع الاجتماعي، ودقتها، وحسن توقيتها، ودقة مواعيدها، وسهولة الوصول إليها ووضوحها، وكذلك قابلية المقارنة والاتساق.

☐ لا

☐ نعم، *صف النتائج واذكر رابطًا إن أمكن* [ ]

65- إذا لم يكن هناك تقييم لجودة إحصاءات المرأة في الماضي، هل هناك أي خطط لمثل هذا التقييم؟

☐ لا

☐ نعم، *اذكر متى* [ ]

66- هل يراقب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء/ وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي جودة واستخدام بيانات النوع الاجتماعي من المصادر الإدارية؟

☐ لا

☐ نعم، صف هذه المصادر، وعملية الرصد، واذكر اقتباسات من اللوائح التي تحدد هذه المهمة [ ]

إدارة الموارد البشرية

67- هل لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أي حوافز معمول بها لتعزيز الاحتفاظ بموظفي إحصاءات النوع الاجتماعي وتقليص معدل دوران الموظفين؟
صف الحوافز إن وجدت، وكذلك معدل ترك الموظفين للعمل في وحدة إحصاءات المرأة على مدار الـ 12 شهرًا الماضية.

☐ لا

☐ نعم، حوافز: [ ]

معدل ترك الموظفين للعمل [ ]

68. هل يغطي التدريب الفني لمنتجي البيانات في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المهارات والمعارف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإحصاءات النوع الاجتماعي؟

☐ لا

☐ نعم، *اذكر أمثلة* [ ]

69- إذا كانت الإجابة بنعم، فهل يتم وضعها في الاعتبار بخطط التدريب/ تطوير المهارات الشخصية؟

☐ لا

☐ نعم

الابتكار

70- ما هي التغييرات أو الأدوات الجديدة التي أدخلت في جمع و/ أو تجميع البيانات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي على مدى السنوات الثلاث الماضية؟
قم بوصف تأثيرها والنتائج. على سبيل المثال، إضافة قائمة بالأنشطة إلى مسح القوى العاملة لتغطية العمل غير المأجور.

أ)

ب)

ج)

التواصل والشفافية

71- إذا كان لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء موقع على شبكة الإنترنت، فهل هناك قسم مخصص لإحصاءات النوع الاجتماعي ؟

☐ لا

☐ نعم

اذكر الرابط:

حدد عدد مرات تحديثه:

72- بالإشارة إلى إحصاءات النوع الاجتماعي المنشورة (الموقع الإلكتروني أو المطبوعات)، هل تصحبها معلومات حول كيفية تفسيرها؟

☐ لا

☐ نعم، *اذكر الأمثلة واذكر الروابط حيثما أمكن:*

73- ما هى الطرق الأخرى لتبادل إحصاءات النوع الاجتماعي مع الجمهور؟ *قم بوصف جميع الطرق الأخرى لتوصيل إحصائيات النوع الاجتماعي واذكر عناوين المطبوعات والنسخ حيثما أمكن ذلك*

د)

هـ)

و)

74- ما الذي يجب القيام به لتحسين توافر إحصاءات النوع الاجتماعي وإمكانية الوصول إليها واستخدامها؟

التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم وإدارة التغيير

75- هل تعتبر أن بيئة إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي على المستوى الوطني قد تغيرت في السنوات الأخيرة؟

☐ لا

☐ نعم، *وضح ما إذا كان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء قد تبنى هذه التغييرات وقدم أمثلة:*

76- هل هناك خطة استراتيجية في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء موجهة إلى جميع القطاعات لإدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع العمليات الإحصائية؟

☐ نعم، *اذكر أمثلة*

☐ لا، *وضح لماذا:*

77- هل يخطط الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لاتخاذ أي إجراءات تهدف إلى تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي ؟ *يرجى وضع علامة بجانب كل ما ينطبق*

☐ تحديد الأولويات

☐ تنسيق واتخاذ الإجراءات وتوفير الموارد بشكل منظم مع الأهداف المحددة، والتأكد من أن موظفي الجهاز يعملون على تحقيق الأهداف المشتركة

☐ تنفيذ تدخلات أو برامج متعددة المسارات، مثل SPARS (الإشراف وتقييم الأداء واستراتيجية الاعتراف).

☐ أخرى. اذكرها:

☐ لا يوجد مثل هذا الإجراء المخطط. *اذكر السبب:*

78- هل قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة ولإحصاء بالإجراءات المذكورة أعلاه في السنوات الثلاث الماضية
يرجى التحقق من كل ما ينطبق

☐ تحديد الأولويات

☐ تنسيق واتخاذ الإجراءات وتوفير الموارد بشكل منظم مع الأهداف المحددة، والتأكد من أن موظفي الجهاز يعملون على تحقيق الأهداف المشتركة

☐ تنفيذ تدخلات أو برامج متعددة المسارات، مثل SPARS (الإشراف وتقييم الأداء واستراتيجية الاعتراف).

☐ أخرى. اذكرها:

☐ لا يوجد مثل هذا الإجراء المخطط. *اذكر السبب:*

79- هل يجرى رسم وتقييم السياسات الوطنية من خلال تحليل إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها؟

☐ نعم، *قدم أمثلة:*

☐ لا، *وضح لماذا:*

التعويضات والفوائد

80- هل هناك أي مكافآت تُمنح للعاملين باحصاءات النوع الاجتماعي داخل الجهاز مقابل عملهم المتميز وتحفيزهم على أداء مهامهم؟

☐ لا

☐ نعم

سياسة مكان العمل والثقافة التنظيمية

81- ما هو النهج الذي تتبعه الإدارة العليا نحو تنسيق إحصاءات النوع الاجتماعي وإنتاجها وتوصيلها واستخدامها في نظام الإحصاء الوطني وفي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؟ على سبيل المثال، هل ترى الإدارة العليا الحاجة إلى دمج منظور النوع الاجتماعي في القطاعات، أو دور إحصاءات النوع الاجتماعي في تحسين الإحصاءات العامة؟

مرفق ٢,١
الاستبيان ب: نموذج للعاملين بوحدة إحصاءات النوع الاجتماعي بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تنمية القدرات لإحصائيات النوع الاجتماعي
استبيان للأشخاص المسؤولين عن إحصاءات النوع الاجتماعي

الاستبيان ب **ب**

الهدف من هذا الاستبيان هو:
تحديد الفجوات في إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني، من خلال التركيز على القدرة الإحصائية الوطنية وآليات التنسيق وجمع البيانات واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي.

يجمع هذا الاستبيان معلومات عن القدرات الإحصائية للموظفين المسؤولين عن إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة شؤون المرأة/ النوع الاجتماعي. سيتم التعامل مع جميع المعلومات الفردية التي يتم جمعها في هذا الاستبيان بسرية تامة. لن يتم سوى عرض مجموع/ ملخص المعلومات فقط لاستكمال استعراض أوسع للفجوات في إحصاءات تمكين المرأة، والتي يقوم بها حاليا خبير في إحصاء النوع الاجتماعي بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يتم تعريف إحصاءات النوع الاجتماعي على أساس مجموع الخصائص التالية:

(أ) يتم جمع البيانات وعرضها حسب الجنس كتصنيف أولي وشامل.

(ب) تعكس البيانات قضايا تمكين المرأة.

(ج) تستند البيانات إلى مفاهيم وتعريفات تعكس بشكل كاف تنوع النساء والرجال وتستوعب جميع جوانب حياتهم.

(د) تأخذ أساليب جمع البيانات في الاعتبار الصور النمطية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تؤدي إلى التحيز إلى جنس دون الآخر في البيانات.

تشمل إحصاءات النوع الاجتماعي المجالات التقليدية للإحصاءات ويمكن أن تكون بمثابة مدخلات مفيدة في تخطيط وتصميم السياسات التي ستنظر في معالجة التباينات المحتملة بين الرجل والمرأة.

لن يتم نشر البيانات الفردية

البلد:

الوزارة/المؤسسة:

الاسم: (اختيارى)

المنصب الوظيفى: (اختيارى)

الجنس (ذكر/أنثى):

البريد الإلكترونى

التاريخ:

خلفية مهنية

1- كم سنة خبرة لديك في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي ؟

2- كيف تتصور مدى كفاية مهاراتك ومعرفتك الفنية لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي ؟

التشبيك والتواصل الاستراتيجي

3- كم عدد الاجتماعات المهنية وورش العمل/ الفعاليات التدريبية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي التي حضرتها خلال الـ 12 شهرًا الماضية؟ تشمل هذه أحداثاً وطنية أو دولية على حد سواء

رقم:

أمثلة:

4- على مدى الـ 12 شهرًا الماضية، هل قمت بإعداد أي تقرير أو عرض تقديمي عن إحصاءات النوع الاجتماعي ونشرته أو قدمته في أي مما يلي:
ضع علامة حول كل إجابة مطابقة:

- ☐ موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *يرجى ذكر الرابط، إن أمكن:*
- ☐ موقع وزارة *يرجى ذكر الرابط، إن أمكن:*
- ☐ منتدى إقليمي. *يرجى ذكر اسمه وتاريخه:*
- ☐ منتدى وطني. *يرجى ذكر اسمه وتاريخه:*
- ☐ منتدى دولي. *يرجى ذكر اسمه وتاريخه:*

5- خلال الـ 12 شهرًا الماضية، هل مثلت مؤسستك في اجتماع إقليمي أو دولي يتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي؟ (في حالة قيامك بتفويض موظفيك إلى هذه الاجتماعات، هل تم تعيين أي من موظفيك للمشاركة في اجتماع إقليمي أو دولي يتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي؟)

☐ نعم، *يرجى تقديم العنوان والتاريخ:*

☐ لا، *علل لماذا:*

6- هل تمت دعوتك لحضور اجتماعات الإدارة أو اجتماعات رفيعة المستوى في مؤسستك لتقديم رؤى حول إحصاءات النوع الاجتماعي؟

☐ نعم، *يرجى تقديم أمثلة*

☐ لا، *اذكر السبب*

قيادة

7- على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل قمت (شاركت) بتنظيم اجتماع/ ورشة عمل متعلقة بالنوع الاجتماعي، شملت أطراف معنية خارجية (على المستوى الوطني أو الإقليمي الدولي)؟

☐ نعم، *يرجى تقديم أمثلة*

☐ لا، *أذكر لماذا*

العمل الجماعي والتعاون

8- هل تعاونت مع قسم آخر داخل مؤسستك في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، خلال العام الماضي؟

☐ لا، *وضح لماذا*

☐ نعم، *يرجى تقديم أمثلة على قصص النجاح أو التحديات التي قد تكون قد واجهتها*

9- هل تعتقد أن العمل الجماعي والتعاون موضع تقدير وتشجيع في فريقك؟

☐ نعم، *يرجى تقديم أمثلة وبيان ما إذا كانت هذه الطريقة صالحة فقط لفريقك أم لمؤسستك ككل*

☐ لا، *وضح لماذا*

إدارة الوقت وتحديد الأولويات

10- هل المهام المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي معترف بها ومحددة بوضوح في خطة العمل الفردية الخاصة بك؟

☐ نعم، *يرجى تقديم أمثلة*

☐ لا، *يرجى توضيح مجال عملك الرئيسي وكيف انخرطت في إحصاءات النوع الاجتماعي*

حل المشكلات والتفكير الإبداعي

11- ما هي المهام الثلاث الأكثر تحديا في مهامك المخصصة المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي؟ يرجى تقديم أمثلة وبيان كيفية معالجتها

أ)

ب)

ج)

التحفيز الذاتي

12- يرجى تحديد إجابة واحدة تصف أفضل طريقة لمنهجك في مهامك المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي

- ☐ التعامل مع إحصائيات النوع الاجتماعي **يزيد من** رضائي عن العمل والتحفيز الذاتي
- ☐ **لا يؤثر** التعامل مع إحصاءات النوع الاجتماعي على رضائي عن العمل والتحفيز الذاتي
- ☐ **يؤثر** التعامل مع إحصاءات النوع الاجتماعي **تأثير سلبي** على رضائي عن العمل والتحفيز الذاتي

التوقعات المهنية والدخل

13- فكر في وظائفك الموكلة إليك المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي واختر كل ما ينطبق:

أ) فرصك الوظيفية:

- ☐ هذا العمل يضعني في بيئة غير مواتية، من حيث التطوير الوظيفي في مؤسستي
- ☐ هذا العمل ليس له أي تأثير على فرص مساري المهني
- ☐ هذا العمل يعطيني رؤية أكثر ويوفر المزيد من فرصي الوظيفية

ب) راتبك:

- ☐ هذا العمل له تأثير سلبي على راتبي (مقارنةً بالعمل في القطاعات الأخرى في نفس المؤسسة)
- ☐ هذا العمل ليس له تأثير على راتبي
- ☐ هذا العمل له تأثير إيجابي على راتبي (مقارنة بالعمل في القطاعات الأخرى في نفس المؤسسة)

استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي

14- ما هي آخر إحصاءات النوع الاجتماعي التي نقلت عنها أو اقتبست منها أو أشرت إليها في عملك؟ *يرجى ذكر أمثلة:*

15- ما هو عرض إحصاءات النوع الاجتماعي الذي تجده أكثر فائدة لعملك؟
اختر كل ما ينطبق

- ☐ الرسوم البيانية
- ☐ تقارير/ مقالات
- ☐ فيديو
- ☐ مؤتمر صحفي/ منتديات
- ☐ أخرى. *يرجى ذكرها*

16- ما هو الموضوع المتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي التي تود معرفة المزيد عنه:
اختر كل ما ينطبق

- ☐ المفاهيم الأساسية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي، *على سبيل المثال*
- ☐ آليات وأدوات التنسيق الإحصائي للنهوض بنظام إحصاءات النوع الاجتماعي بشكل فعال ومنسق وجيد، *على سبيل المثال*

- ☐ جمع المعلومات الخاصة بالجنسين باستخدام المسوحات، *على سبيل المثال* [redacted]
- ☐ جمع البيانات الخاصة بالجنسين باستخدام مصادر إدارية، *على سبيل المثال* [redacted]
- ☐ إنتاج مؤشرات النوع الاجتماعي محددة، *مثل* [redacted]
- ☐ طرق تقديم معلومات النوع الاجتماعي للمستخدمين، *مثل* [redacted]
- ☐ طرق تحليل إحصاءات النوع الاجتماعي، *مثل* [redacted]

17- برأيك، ما هي أهم القضايا/ مشكلات الخاصة بالنوع الاجتماعي في مصر والتي تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف فيما يتعلق بجمع البيانات أو التواصل؟

أ) [redacted]

ب) [redacted]

ج) [redacted]

مرفق ٣,١
استبيان ج: تقييم إحصاءات النوع الاجتماعي للوزارات/الهيئات

تنمية القدرات لإحصائيات النوع الاجتماعي
استبيان للأشخاص المسؤولين عن إحصاءات النوع الاجتماعي

ج

الاستبيان ج

الهدف من هذا الاستبيان هو:
تحديد الفجوات في إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني، من خلال التركيز على القدرة الإحصائية الوطنية وكذلك على آليات التنسيق، وجمع البيانات واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي.

يجمع هذا الاستبيان معلومات عن إحصاءات النوع الاجتماعي التي تنتجها مختلف الوزارات/ الهيئات وكذلك عن التنسيق الشامل لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها. سيتم فقط عرض مجموع/ ملخص للإجابات واستخدامها لاستكمال مراجعة أوسع للفجوات في إحصاءات النوع الاجتماعي، والتي يقوم بها حالياً خبير في إحصاءات النوع الاجتماعي بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يتم تعريف إحصاءات النوع الاجتماعي على أساس مجموع الخصائص التالية:

(أ) يتم جمع البيانات وعرضها حسب الجنس كتصنيف أولي وشامل.

(ب) تعكس البيانات قضايا تمكين المرأة.

(ج) تستند البيانات إلى مفاهيم وتعريفات تعكس بشكل كاف تنوع النساء والرجال وتستوعب جميع جوانب حياتهم.

(د) تأخذ أساليب جمع البيانات في الاعتبار الصور النمطية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تؤدي إلى التحيز إلى جنس دون الآخر في البيانات.

تشمل إحصاءات النوع الاجتماعي المجالات التقليدية للإحصاءات ويمكن أن تكون بمثابة مدخلات مفيدة في تخطيط وتصميم السياسات التي ستنظر في معالجة التباينات المحتملة بين الرجل والمرأة.

الوزارة/الهيئة:

الاسم:

الوظيفة:

بريد إلكتروني:

الجنس (ذكر/أنثى):

التعاون بين منتجي البيانات

1) عند جمع البيانات المصنفة حسب الجنس أو غيرها من المعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، رجاء توضيح أي من المهام التالية تتعاون وزارتك/الهيئة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؟
حدد كل ما ينطبق واذكر أمثلة على التعاون.

- ☐ لتجميع البيانات
- ☐ للاطلاع على التعريفات/ المفاهيم / المنهجيات الخاصة بجمع البيانات
- ☐ لتحديد أولويات جمع البيانات
- ☐ للتحقق من جودة البيانات التي تم جمعها
- ☐ لتحليل البيانات
- ☐ لنشر الإحصاءات
- ☐ لا يوجد تعاون. *يرجى توضيح السبب*

2) هل تتعاون وزارتك/الهيئة مع الوزارات أو الهيئات الأخرى لتنسيق إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي أو نشرها؟

- ☐ نعم، *يرجى تقديم اسم الكيان القائم بالتنسيق ووصف شكل التعاون:*
- ☐ لا، يرجى الإشارة إلى السبب

استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي

3) هل تستخدم وزارتك/الهيئة إحصاءات النوع الاجتماعي التي ينتجها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء/ الوزارات الأخرى/ الهيئات الأخرى؟ اختر إجابة واحدة:

- ☐ لا نستخدم إحصاءات النوع الاجتماعي. *يرجى توضيح السبب*
- ☐ نستخدم إحصاءات النوع الاجتماعي التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء/ الوزارات الأخرى/ الهيئات الأخرى.

يرجى تحديد المؤسسة المصدرة للإحصاء، ونوع الإحصاءات، ومعدل الاستخدام وكيفية استخدامها من قبل وزارتك

المؤسسة المصدر	مـــا هي الاحصاءات	دورية الاستخدام	كيف يتم استخدامها بواسطة وزارتك/الهيئة

4) في حالة استخدامك لإحصاءات النوع الاجتماعي التي ينتجها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يرجى تقييم جودتها من حيث:
حدد إجابة واحدة في كل فئة

الصلة:

- ☐ تلبي إحصاءات النوع الاجتماعي احتياجاتنا بالكامل
- ☐ تلبي إحصاءات النوع الاجتماعي احتياجاتنا جزئيًا، لأن *(حدد)*
- ☐ لا تلبي إحصاءات النوع الاجتماعي احتياجاتنا، لأن *(حدد)*
- ☐ لا أعرف

الدقة:

- ☐ تقوم إحصائيات النوع الاجتماعي بتقدير أو وصف الخصائص التي صممت لقياسها
- ☐ لا تقوم إحصاءات النوع الاجتماعي بتقدير أو وصف الخصائص التي صممت لقياسها، مثل:
- ☐ لا أدري

الوقت المناسب:

- ☐ توقيت إحصاءات النوع الاجتماعي مقبول
- ☐ يمكن تحسين توقيت إحصاءات النوع الاجتماعي ، مثلاً
- ☐ لا أعرف

إمكانية الوصول إلى البيانات:

- ☐ يمكن الوصول بسهولة إلى إحصاءات النوع الاجتماعي على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- ☐ يمكن بسهولة طلب إحصاءات النوع الاجتماعي والحصول عليها من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- ☐ لا يمكن الوصول بسهولة إلى إحصاءات النوع الاجتماعي المطلوبة، على سبيل المثال:
- ☐ لا أعرف

الاتساق

- ☐ البيانات متسقة مع البيانات الاخرى حول موضوع معين، وكذا البيانات متسقة مع مجموعات البيانات الخاصة بموضوعات اخرى، كما ان البيانات متسقة من ناحية التسلسل الزمني؟
- ☐ لا تكون البيانات دائمًا متسقة مع البيانات الاخرى حول موضوع معين، وكذا غير متسقة مع مجموعات البيانات الخاصة بموضوعات اخرى، كما ان البيانات غير متسقة من ناحية التسلسل الزمني؟ مثال:
- ☐ لا أعرف

5) يرجى الإشارة إلى ما إذا كنت قد استخدمت المعلومات التالية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي التي نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
اختر كل ما ينطبق

- ☐ البيانات الوصفية للاحصاءات meta data (التعريف، المصدر، الوحدة، طريقة الحساب). *وضح كيف يمكنك الوصول إليها ودورية الوصول إليها:*
- ☐ منهجيات المسوحات أو التعدادات. *وضح كيف يمكنك الوصول إليها ودورية الوصول إليها:*
- ☐ مواد إعلامية أخرى. *حدد نوع المادة، وكيف يمكنك الوصول إليها ودورية الوصول إليها:*
- ☐ لا شيء مما سبق

6) لأي غرض تستخدم إحصاءات النوع الاجتماعي الوطنية في وزارتك/ الهيئة؟
اختر كل ما ينطبق

- ☐ لا أستخدم إحصاءات النوع الاجتماعي
- ☐ تحليل التطورات الحالية لاتخاذ القرارات على المدى القصير، *على سبيل المثال*
- ☐ تحليل الاتجاهات لصياغة السياسة على المدى الطويل، *مثال*
- ☐ استهداف المستفيدين والبرامج، *مثال*
- ☐ أغراض البحث، *مثال*
- ☐ معلومات اقتصادية عامة، *مثال*
- ☐ أخرى. *يرجى تحديدها*

انتاج بيانات النوع الاجتماعي

7) هل تقوم وزارتك/الهيئة بإنتاج بيانات النوع الاجتماعي او نشرها

- ☐ نعم تقوم فقط بإنتاج بيانات النوع الاجتماعي
- ☐ نعم تقوم فقط بنشر بيانات النوع الاجتماعي
- ☐ نعم تنتج وتنشر بيانات النوع الاجتماعي
- ☐ لا تنتج او تنشر بيانات النوع الاجتماعي

8) إذا كانت وزارتك/الهيئة تنتج أو تنشر بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي
ما هي موضوعات إحصاءات النوع الاجتماعي التي تنتجها او تنشرها وزارتك/الهيئة:

دورية انتاج او نشر إحصاءات النوع الاجتماعي:

التغطية الجغرافية:

الخصائص الأخري:

9) هل تقوم وزارتك/الهيئة بإنتاج قواعد بيانات خاصة بها كنتاج لميكنة البيانات أو التحول الرقمي ؟

لا

نعم رجاء استيفاء الجدول التالي:

موضوع قاعدة البيانات	المدى الزمني (من .. إلى)	دورية التحديث (سنوي – شهري -يومي – لحظي)	هل تتضمن متغير الجنس (نعم / لا)	هل يتم الاستفادة بها في إصدار مؤشرات النوع الاجتماعي (نعم / لا)
1)				
2)				
3)				
4)				
5)				

10) ما هي البيانات التي تنتجها وزارتك/الهيئة غير مصنفة طبقاً للنوع الاجتماعي وترى من المفيد تعديل نماذجها (السجلات)، لإنتاجها على ضوء التعريف المذكور في البداية.

11) ما هي مقترحاتك للتوسع في انتاج واستخدام بيانات النوع الاجتماعي داخل وزارتك/الهيئة وإمكانية الوصول إليها من قبل المستخدمين؟

مرفق ٤,١

استبيان د - نموذج قصير لمستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي

تنمية القدرات لإحصائيات النوع الاجتماعي
استبيان للأشخاص المسؤولين عن إحصاءات النوع الاجتماعي

الاستبيان د **د**

الهدف من هذا الاستبيان هو:
تحديد الفجوات في إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني، من خلال التركيز على القدرة الإحصائية الوطنية وكذلك على آليات التنسيق لجمع البيانات واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي .

يجمع هذا الاستبيان معلومات عن استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي التي ينتجها النظام الإحصائي الوطني. سيتم التعامل مع البيانات الفردية بسرية. سيتم فقط عرض مجموع/ خلاصة الإجابات واستخدامها لاستكمال مراجعة أوسع للفجوات في إحصاءات النوع الاجتماعي، والتي يقوم بها حالياً خبير في إحصاءات النوع الاجتماعي بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يتم تعريف إحصاءات النوع الاجتماعي على أساس مجموع الخصائص التالية:

(أ) يتم جمع البيانات وعرضها حسب الجنس كتصنيف أولي وشامل.

(ب) تعكس البيانات قضايا تمكين المرأة.

(ج) تستند البيانات إلى مفاهيم وتعريفات تعكس بشكل كاف تنوع النساء والرجال وتستوعب جميع جوانب حياتهم.

(د) تأخذ أساليب جمع البيانات في الاعتبار الصور النمطية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تؤدي إلى التحيز إلى جنس دون الآخر في البيانات.

تشمل إحصاءات النوع الاجتماعي المجالات التقليدية للإحصاءات ويمكن أن تكون بمثابة مدخلات مفيدة في تخطيط وتصميم السياسات التي ستنظر في معالجة التباينات المحتملة بين الرجل والمرأة.

لن يتم نشر البيانات الفردية

الاسم:

الوظيفة:

الجهة :

- ☐ **جهه حكومية**
- ☐ **البرلمان**
- ☐ **وسائل الإعلام**
- ☐ **الجهات الأكاديمية**
- ☐ **جمعيات أهلية/ منظمات غير هادفة للربح**
- ☐ **القطاع الخاص**
- ☐ **أخرى (حدد).....**

الجنس (ذكر/أنثى):

ما هو معدل استخدامك لإحصاءات النوع الاجتماعي التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء /الوزارات / الهيئات الأخرى خلال الثلاث سنوات الماضية؟

☐ غالبا ☐ أحيانا ☐ نادرا

- ☐ غالبًا وأحيانا. أنا استخدمها لـ:
  اختر كل ما ينطبق
  - ☐ تحليل التطورات الحالية لإتخاذ القرارات على المدى القصير، مثال:
  - ☐ تحليل الاتجاهات لصياغة السياسة على المدى الطويل، مثال:
  - ☐ مراقبة السياسات الحكومية الحالية، مثال:
  - ☐ أبرز قضايا المساواة بين الجنسين والنوع الاجتماعي ، مثال:
  - ☐ استهداف المستفيدين من البرامج، مثال:
  - ☐ أغراض بحثية، مثال:
  - ☐ غير ذلك، حدد
- ☐ نادراً ما أستخدم إحصاءات النوع الاجتماعي . لماذا؟
  اختر كل ما ينطبق
  - ☐ لأنها ليست ذات صلة بعملي
  - ☐ لا أدري ما إذا كانت متوفرة/ يصعب العثور عليها
  - ☐ لأنها ليست موثوقة

☐ لم يتم شرحها بدقة في التقارير المتاحة

☐ لا يوجد في مكتبي موظفون يستطيعون فهم إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها

☐ لأسباب أخرى، يرجى توضيحها

أعطي أمثلة على استخدامك لإحصاءات النوع الاجتماعي

من أين تحصل على إحصاءات النوع الاجتماعي التي تستخدمها؟

☐ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أو جهاز آخر للحكومة

☐ المنظمات الدولية
☐ الوزارات
☐ المجلس القومي للمرأة

☐ وسائل الإعلام

☐ طرق أخرى، يرجى تحديدها:

كيف تقيم إحصاءات النوع الاجتماعي المتاحة في الدولة من حيث (حيث 5 أعلى درجة تشير إلى الأفضل):
يرجى وضع علامة "X" تحت النتيجة المحددة

الخاصية	التعريف	الدرجة				
		1	2	3	4	5
1- الصلة	يمكن لإحصاءات النوع الاجتماعي المتاحة أن تكون بمثابة مدخلات مفيدة للتخطيط وصنع السياسات					
2- الدقة	تعكس إحصاءات النوع الاجتماعي المتاحة الوضع الحقيقي للنساء والرجال في البلد					
3- الوقت المناسب	تواتر وتوقيت إحصاءات النوع الاجتماعي وإصدارها في الوقت المناسب لأغراض التخطيط والسياسة					
4- إمكانية الوصول إليها	يمكن الوصول بسهولة إلى إحصاءات النوع الاجتماعي من المواقع الإلكترونية أو المطبوعات					
5- سهولة إستخدامها	التقارير المتاحة أو النشرات الصحفية عن إحصاءات النوع الاجتماعي مفهومة					

هل ستكون أنت أو أحد موظفيك مهتم بحضور تدريب حول فهم إحصاءات النوع الاجتماعي؟

☐ نعم

☐ لا، يرجى توضيح السبب

هل ستكون أنت أو أحد موظفيك مهتم بحضور مؤتمرات نشر نتائج الدراسات حول إحصاءات النوع الاجتماعي التي ينظمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؟

☐ نعم

☐ لا، ليس له علاقة بعملنا

هل ترغب في الحصول على معلومات بشكل منتظم من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الإصدارات الجديدة لإحصاءات النوع الاجتماعي؟

☐ نعم

☐ لا، ليس له علاقة بعملنا

هل هناك أي موضوعات معينة تتطلب تغطية أكبر من حيث إحصاءات النوع الاجتماعي المنشورة حاليًا؟ *يرجى تحديدها*

0

0

0